جامعة لونيسي علي البليدة 02

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم القانون العام

محاضرات في منهجية العلوم القانونية

مطبوعة جامعية مقدمة لطلبة السنة أولى حقوق جذع مشترك

المجموعة الرابعة

من إعداد:

- **الدكتور: فاروق حمودة**
- **أستاذ محاضر" قسم أ " جامعة علي لونيسي البليدة 2**
- **كلية الحقوق والعلوم السياسية**

السنة الجامعية

2024 /2023

مقدمة :

تكتسي دراسة مقياس منهجية البحث العلمي، أهمية كبرى للباحثين والطلبة في مختلف الجامعات والمعاهد ومراكز البحث، خاصة وهو يعنى بالدراسة في جميع التخصصات العلمية والتقنية، وحتى تخصصات العلوم الاجتماعية والإنسانية، فدراسة منهجية البحث العلمي والإلمام بجميع قواعدها يجعل الطالب الجامعي يتحكم بعناية في القواعد العلمية لكتابة الأبحاث والتقارير العلمية، متخلصا بذلك من الجمود الفكري ومتوجها نحو الإبداع والتجديد والنقد والتحليل الممنهج والمنظم.

كما تعد منهجية البحث العلمي، ركيزة أساسية لطلبة التدرج وما بعد التدرج ، ولا يمكن الاستغناء عنها في أية مرحلة من مراحل البحث العلمي النظري أو التطبيقي، فهي تساعد الطلبة والباحثين على فهم المسائل والقضايا التي تواجههم في حياتهم العملية، عن طريق توظيف الذكاء والمعرفة لكشف العديد من الظواهر المجهولة.

هذه المطبوعة موجهة لطلبة السنة الأولى حقوق، وقد جاءت في ثلاثة فصول حيث أن دراسة منهجية البحث العلمي خلال السنة الجامعية ترتكز على ثلاثة محاور أساسية، الفصل الأول ينصرف إلى التعرف على مفهوم فلسفة القانون من خلال التطرق إلى تأصيل القانون ونشأته وأهم المدارس الفلسفية لأصل نشأة القانون، أما الفصل الثاني نستعرض فيه الارتباطات العامة بين العلم والمنهجية والبحث العلمي، وركزنا أساسا على هذا الأخير حتى نمكن الطالب من التعرف على مفهوم البحث العلمي خصائصه ومراحل إعداد البحوث العلمية، والأمور الواجب مراعاتها في ذلك، أما الفصل الثالث نتطرق فيه إلى مفهوم مناهج البحث العلمي أهميتها وأنواعها، مع التعرف على ابرز مناهج البحث العلمي المطبقة في ميدان العلوم القانونية والإدارية.

الفصل الأول:

تأصيل القانون ومدارسه الفلسفية

تثير فلسفة القانون إشكالية الطرح (aproch) بين القانون، الحق، والواجب، وعليه فان الربط بين هذه المصطلحات يقتضي منا بادئ ذي بدء تأصيل كلمة قانون، ثم الغوص في دراسة مختلف المدارس الفلسفية لأصل كلمة القانون.

المبحث الأول:

تأصيل مصطلح القانون ومعانيه

نتعرض في هذا الفصل بالشرح إلى دلالات ومعاني كلمة القانون ، والأسباب التي دعت إلى وجود فكرته وبلورتها، إلى أن بلغت هذه الدرجة من الأهمية (المطلب الأول)، مع الإشارة إلى الارتباط الوثيق بين الكلمة وبعض المعاني المشابهة كالحق والواجب (المطلب الثاني) .

المطلب الأول: مفهوم مصطلح القانون

نجد أصل كلمة قانون إلى اللغة اليونانية، فهي مأخوذة من كلمة" CANON "[1] التي تعني العصا المستقيمة، أي عكس الخط المنحني أو المنكسر، وهو تعبير مجازي للدلالة على الاستقامة" La Rectitude "، والصراحة "La franchise "، والنزاهة " L'intégrité" في العلاقات الإنسانية بين الأفراد، فهي كلمة تستخدم في المجال القانوني كمعيار لقياس مدى احترام الفرد لما تأمره به أو تنهى عنه القاعدة القانونية، فإذا سار وفقا لمقتضاها كان سلوكه مستقيما كالعصا، وإن تمرد على حكمها كان سلوكه منحنيا غير مستقيم، يستدعي تدخل السلطة العامة لتصويبه أو ردعه.

أما القانون في معناه الاصطلاحي فهو: "مجموعة القواعد التي تحكم سلوك الأفراد وتنظم علاقاتهم في المجتمع على نحو ملزم، بغض النظر عن مصدرها، أو شكلها (مكتوبة

[1] - أحمد عمر مختار واخرون،معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الاولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر،2008، ص1864.

أو عرفية....) والمصحوبة بجزاء على نحو المكافأة أو العقوبة لمن ينفذها أو يخالفها من السلطة العامة[2] .

ويفيد كذلك مصطلح القانون، عدة معاني حسب الاستخدام والترجمة والمجال، إذ نجدها تقابل عدة مصطلحات، كالتشريع، والمادة، والقانون، والحق، والتنظيم، وهو ما سنبينه فيما يلي:

– تتداخل كلمة قانون "la loi"و كلمة الحق "le droit " ، فهذا الأخير هو امتيازات يكتسبها أو يمتنع عن اكتسابها الأفراد طبقا للقانون، وبالتالي لا يمكن أن ترادف كلمة قانون كلمة الحق، لأن هذا الأخير لابد له من قاعدة قانونية لاستحقاقه وتنظيمه وتوزيعه على أصحابه.

– كما تتداخل كلمة القانون مع كلمة التشريع، "la legislation "، فإذا كان القانون هو مجموعة القواعد القانونية بغض النظر عن الجهة أو السلطة المصدرة، فإن التشريع هو مجموعة القواعد القانونية التي تضعها السلطة التشريعية في صورة مكتوبة، البرلمان بغرفتيه دون غيرها من القواعد التي تنشأ من المصادر الأخرى.

– وتستعمل كلمة قانون للدلالة على التقنين أو مجموعة من النصوص القانونية "le code"، التي تطلق على مختلف أقسام وفروع القانون كالقانون المدني " le code civile "، الذي يحتوي على مجموعة القواعد القانونية التي تنظم المسائل المدنية والعلاقات اليومية بين الأفراد.

– كما تستعمل كلمة قانون مع كلمة القاعدة la règle " ، بيد أن هذه الأخيرة هي نواة القانون، إذ بالرجوع إلى تعريفه نجد أن القانون هو مجموعة **القواعد القانونية**، هذه القاعدة تحتوي على ضوابط سلوكية اجتماعية تهدف إلى تحقيق النظام والأمن العاميين، وهي التي تكون القانون.

[2]- الخليلي حبيب إبراهيم ، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008،ص 09. انظر ايضا الرفاعي احمد محمد، المدخل للعلوم القانونية(نظرية القانون)، بدون طبعة، كلية الحقوق جامعة نبها، مصر،2008/2007، ص08.

– كما تتداخل أيضا كلمة قانون مع كلمة مادة "l'article "، هذه الأخيرة عبارة عن مجموعة النصوص القانونية التي يتكون بها القانون أو كتاب القانون le code ، وقد تكون جملة أو فقرة أو تتجزأ إلى عدة جمل[3].

المطلب الثاني: الحق وصلته بالقانون والواجب

يستعمل مصطلح الحق بصيغة الجمع، فنقول الحقوق، وبالتالي يختلف معناها عن كلمة القانون، والحق معناه صلاحية أو سلطة امتياز يمنحها القانون لشخص طبيعي أو معنوي،[4] والتي يقابلها باللغة الانجليزية مصطلح " Right "، أما باللغة الفرنسية فنقول Droit subjectif، إذن فالحقوق هي مجموعة من الأسس والمعايير التي توضع وفقا لمسائل أخلاقية، أو قانونية، فالموظف مثلا له الحق في أن يعامل في المؤسسة التي يعمل بها باحترام وتقدير وبشكل جيد من قبل صاحب العمل، إذ تضمن قوانين العمل ذلك أيضا، وتحدد حقوق الموظف وتجنبه الحرمان من التمتع بها، إضافة إلى منعها صاحب العمل من التمييز بين الموظفين على أساس العمر، أو الجنس، أو الدين، غير انه يمكن التفريق بين الحق القانوني والحق الطبيعي، فالأول قائم على أساس قانوني، ويعد انتهاكه مخالف للقانون، أما الثاني الحق الطبيعي فيعتبر انتهاكه مناف للأخلاق.

كما يرتبط مفهوم الحق كذلك بالواجب، حيث تعرف الواجبات بأنها مجموعة من الالتزامات، التي يطلب من الفرد إتمامها من منطلق أخلاقي أو قانوني، فمن الناحية الأخلاقية يلزم الشخص بتجنب إيذاء الآخرين، بينما قانونا يمكن تحديد الأفعال التي تسبب أضرارا للآخرين والإجراءات المتبعة عند القيام بفعل مخالف بهدف الحصول على الإنصاف.

وعليه ترتبط العلاقة بين الحقوق والواجبات ومن خلال ذلك يمكن تحديد العلاقة التي تربط بين الحق والواجب من خلال النقاط التالية:

– ترتبط الحقوق والواجبات فيما بينها، حيث يعد من الصعب فصلهما، إذ أن الشخص يمتلك حق الحياة وفقا للقانون، ولكنه بالمقابل يجب أن لا يعرض حياته للخطر، كما ينبغي عليه احترام حقوق الآخرين، والاعتراف بان لديهم نفس الحقوق التي يملكها.

---

[3] - للتفصيل اكثر راجع سي علي احمد، محاضرات في النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى حقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2011/2010، ص33-36.

[4] -القاسم هشام، المدخل الى علم القانون، دون طبعة، دون دار نشر، دمشق، سوريا،2005، ص06.

–كما يقابل كل حق من حقوق الفرد واجب يفرض على الشخص، وكذلك بالنسبة للآخرين، إذ أن الشخص لن يستطيع التمتع بحقوقه إذا فشل الآخرين في آداء واجباتهم، ومن هذه الواجبات احترام حياته والابتعاد عن إلحاق الضرر به.

– كما ينبغي أن يتمتع جميع الأشخاص بنفس الحقوق، وأن تتحقق المساواة بين كل المواطنين.

– لذلك تستخدم الحقوق لصالح المجتمع، بهدف الوصول إلى رفاهيته ولتحقيق المصلحة الاجتماعية.

–تفرض الدولة الحقوق على المواطنين وتحميها، بينما يجب على المواطنين تنفيذ القانون والإخلاص للدولة، والدفاع عنها[5].

المبحث الثاني:

المدارس الفلسفية للقانون

لقد كان لمعرفة أصل نشأة القانون، الأثر الواضح في ظهور اتجاهات ومدارس فلسفية كثيرة، حاولت جميعها أن تبين الأسس الحقيقية التي أدت إلى وجود القانون وتفسير غايته، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف ب" فلسفة القانون."

المطلب الأول: مفهوم فلسفة القانون

إن التطرق إلى مفهوم فلسفة القانون يقتضي منا أولا التطرق إلى مفهوم كل من القانون والفلسفة على حدا ثم مفهوم المصطلح ككل ثانيا.

الفرع الأول: تعريف القانون

من المتفق عليه كما رأينا سابقا، أن القانون بمفهومه العام، هو مجموعة القواعد العامة والمجردة، والملزمة المقترنة بجزاء التي تهدف إلى تنظيم سلوك الأشخاص داخل المجتمع.

اولا: تعريف الفلسفة

إن لفظ الفلسفة " philosophie" مأخوذ من اللغة اليونانية، وهو من كلمة مركبة من مقطعين هما :" فيلو philo " والتي تعني محبة، وصوفيا"sophia"، تعني حكمة، وعلى هذا فإن المقصود من الفلسفة هو محبة الحكمة.

[5] - سي علي أحمد ، المرجع السابق، ص36-39.، راجع ايضا: الرفاعي احمد محمد، المرجع السابق، ص 06-09.

ثانيا: تعريف فلسفة القانون

يقصد بفلسفة القانون ذلك الجانب العلمي الذي يختص بدراسة موقف الفلسفة من الظاهرة القانونية وشرح معانيها ومضامينها المختلفة، فالفلسفة تدرس عموميات الظاهرة القانونية، فهي عند " ارسطو " علم العموميات، ومعرفة الأصول الأولى والعلل التي تؤدي الى الأشياء.

الفرع الثاني: أهمية فلسفة القانون

لفلسفة القانون أهمية تعليمية وعلمية كبيرة وهذا بسبب أن فلسفة القانون تهتم شأن كل فلسفة بالجوانب العالمية والنواحي العامة للقانون، فالفلسفة لا تقصر على مميزات قانون وطني، بل تمتد الى ما هو مشترك بين الأنظمة القانونية المختلفة، ذلك أن القانون ليس مجرد ظاهرة وطنية بل هو ظاهرة إنسانية[6].

على هذا الأساس فإن فلسفة القانون تتناول موضوعين أساسين:

- **أصل القانون:** أي أساسه ونشأته.

-**غاية القانون:** هي الهدف الذي يسعى القانون إلى تحقيقه والمتمثل في العدل، وهو ما اتفق بشأنه فقهاء وفلاسفة القانون، لكنهم مع ذلك اختلفوا حول عناصر تحقيقه، وفي هذا الصدد ظهرت عدة مذاهب أو مدارس تحاول تفسير القانون وأصل نشأته، وهي في مجملها ثلاثة اتجاهات فلسفية ندرسها في المطلب الموالي.

المطلب الثاني: المذاهب الفلسفية للقانون

دراسة أصل نشأة القانون تندرج ضمن ثلاثة اتجاهات فلسفية، بدَء بالمذاهب الشكلية، ثم المذاهب الموضوعية وأخيرا المذاهب المختلطة[7] التي نستعرضها ببعض التفصيل في هذا المطلب من خلال الفروع الثلاث التالية.

الفرع الأول: المذاهب الشكلية

هي تلك المذاهب التي تهتم بالجانب الشكلي للقاعدة القانونية، حيث تنظر تحديدا إلى الجهة التي أصدرت القانون وأضفت عليه القوة الإلزامية، فالقانون عندهم هو مشيئة السلطة

---

[6] - روابح شهرزاد واسطنبولي محي الدين و حمودة فاروق وعرايبية احلام ، ملخص محاضرات مقياس منهجية البحث للعلوم القانونية محور فلسفة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة02، 2020-2021، ص01 ،متاحة على الرابط الالكتروني https://elearning.univ-blida2.dz/mod/resource/view.phpid=9200

[7]- المرجع نفسه، ص02.

العليا في المجتمع تصدره في أي شكل وعلى أية صورة مادام يعتبر ملزما للأفراد بطاعته واحترامه.

من أنصار هذا المذهب الفقيه الانجليزي "**أوستن**"، والفقيه الألماني "**هيجل**" والفقيه النمساوي"**كلسن**"، وكذلك فقهاء "**الشرح على المتون**"، وقد اتفقوا من حيث المبدأ أن القانون مصدره إرادة الحاكم لكنهم اختلفوا في بعض الجزئيات، وهو ما سيتضح فيما يلي:

اولا- مذهب "جون أوستن":

يرى أوستن وهو فقيه انجليزي أن موضوع القانون هو القانون الوضعي الذي يقوم بوضعه حكام سياسيون من أجل طائفة حكومية سياسيا..."، وبالتالي فإن أصل القانون هو إرادة الحاكم أو السلطان وحده، فهو مشيئة الدولة التي تقوم بوضع القانون وتعمل على كفالة احترامه جبرا على الأفراد باعتبارها صاحبة السيادة والسلطة، وهذا مؤداه أن القانون لا يقوم إلا في ظل مجتمع سياسي، حيث يصدر في شكل أوامر و تكاليف التي تقترن بتوقيع الجزاء عند مخالفته[8].

1- أساس مذهب جون أوستن:

يقوم مذهب أوستن على أساس أن القوانين تكون صادرة من الحاكم، وأن أية أوامر لا تصدر عنه لا تعد قانونا، وبالتالي فإن أي تكليف يصدر عن غير هذه الجهة لا يكون له صفة الإلزام، فأسس المذهب بناء على ذلك هو:

- **أن القانون لا يقوم إلا في مجتمع سياسي** وهو يتكون من طبقتين:

- **الطبقة الأولى:** تتمثل في الطبقة الحاكمة التي بيدها السلطة ، والتي لها حق الأمر والنهي، سواء كان الحاكم فردا أو هيئة أو نظام سياسي.

- و **الطبقة** الثانية: تتمثل في الطبقة المحكومة، ويقتصر دورها على تطبيق الأمر أو النهي الصادر عن الهيئة الحاكمة التي تتولى أيضا توقيع الجزاء على كل يخالف هذه القوانين.

- **وجود أوامر و تكاليف:** فالقانون ليس مجرد نصيحة يقدمها الحاكم للمحكومين، بل هو أمر أو نهي ملزم.

[8] - حوبة عبد القادر، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى حقوق، معهد العلوم القانونية والادارية، المركز الجامعي الوادي،2010/2009، ص91.

- يقترن القانون بجزاء عند مخالفته[9].

إن هذه الأسس حسب أوستن، لم تجتمع في بعض القوانين مما أدى إلى رفضه تسميتها ب"قانون " ، حيث يرى أوستن أن تخلف عنصري الأمر والنهي وكذا الجزاء معناه إنكار صفة القانون على كل من:

-**القانون الدستوري** فهو عند أوستن مجرد قيود فرضتها الدولة على نفسها، ولا يمكن أن يتضمن إلزام تلتزم به الدولة وفي حالة مخالفته ينطبق عليها جزاء، لأنها هي من تضع قواعده والتزامها بها اختياري وغير ملزم، وبذلك فقواعد القانون الدستوري تظل دون جزاء ، ومن ثم تفقد صفة القانون بالمعنى الصحيح، فالحاكم إذا خالف قواعد الدستور لا يعقل أن يوقع الجزاء على نفسه.

- **كذلك الأمر بالنسبة لقواعد لقانون الدولي،** حيث ينكر" أوستن" صفة القانون على قواعده ، فهو يرى أنه كل الدول متساوية في الحقوق و السيادة، وأن المجتمع الدولي يفتقد إلى هيئة تملك القوة أو الشرعية تجيز لها إصدار القوانين، أو حتى فرض ما تصدره من أوامر ونواهي لجميع الدول، كما يفتقد القانون الدولي لأداة تجبر وتقهر الدول على تطبيق القوانين على الدول المخلة بذلك[10].

- بالإضافة إلى كل ذلك ، فإن "أوستن" ينكر "**العرف**" كمصدر من مصادر القانون ،ويعتبر التشريع المصدر الوحيد للقاعدة القانونية، فالعرف لا يعدو أن يكون مجرد بديل بدائي لقانون والذي يعبر عن طابع من الأنظمة القانونية تختلف عن المعايير التي تمت في ظل المجتمعات القديمة.

2-نقد مذهب جون أوستن:

- لم يفرق "جون أوستن" بين القانون والدولة، فقد اعتبر أن القانون لا يوجد إلا في ظل مجتمع سياسي منظم، وهذا غير صحيح وهو مثبت تاريخيا، بالإضافة إلى أن القانون ظاهرة اجتماعية قبل أن تكون ظاهرة سياسية أو وضعية.

-أخلط "أوستن" بين القانون والقوة ، حيث يجعل القانون والقوة كليهما بإرادة الحاكم، وتصبح إرادته هي القانون الذي يفرض على الأفراد الالتزام به، وهذا مخالف لما هو مفترض من

[9] - شراد يحي، محاضرات في المنهجية ومناهج البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البليدة 2014،2015/02، ص26.

[10] - روابح شهرزاد واسطنبولي محي الدين و حمودة فاروق وعرايبية احلام ، المرجع السابق، ص04.

اعتبار القانون ملزم للجميع دون فرق، فيجب أن يكون في خدمة القانون ويتقيد بنصوصه مثل سائر الأفراد.

-يرى أوستن أن مصدر القانون الوحيد هو التشريع ، فلا نكون أمام قاعدة قانونية إلا إذا كانت صادرة عن الحاكم، غير أن الواقع يثبت وجود مصادر أخرى للقانون، على غرار العرف الذي هو في حقيقة الأمر المصدر الأصلي للقانون، بل يعتبر المصدر الأول في بعض الأنظمة القانونية الحالية مثلما هو سائد في بريطانيا.

-لم يعتبر "أوستن" القانون الدولي العام قانونا، بسبب عدم وجود سلطة في المجتمع الدولي تفرض احترام قواعد هذا القانون على كل الدول، مثلما هو عليه الحال في القوانين الداخلية التي يضعها الحاكم ويلزم بها المحكومين، لكن غالبية فقهاء القانون خالفوا هذا الرأي واعتبروا أن القانون الدولي هو قانون، لأنه يشتمل على عنصر الإلزام، الذي تملكه "الأمم المتحدة" بمنظماتها المختلفة، وجمعيتها العامة ، ومجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى أن المعاهدات الدولية التي تبرمها الدول فيما بينها، يمكن أن تحقق الاستقرار الدولي.

-عدم اعتبار القانون الدستوري قانونا عند "اوستن"، بسبب تخلف عنصر الجزاء ، غير مبرر فالواقع اليوم الواقع يثبت غير ذلك ، فالمسلم به حاليا هو أن الأمة هي التي تنصب الحاكم حاكما ، وبالتالي لها حق توقيع الجزاء عليه إذا خالف الدستور[11].

-إن الأخذ بهذه النظرية يؤدي إلى الاستبداد والدكتاتورية واعتبارهما مصدر للقاعدة القانونية.

ثانيا- مذهب الشرح على المتون (مدرسة تفسير النصوص)

نشأت هذه المدرسة في فرنسا[12] بعد عام 1804، وهي الفترة الغنية بالتقنينات وعلى رأسها القانون المدني المعروف ب"مدونة نابليون"، حيث بدأ الشراح ينظرون إلى تلك التقنيات نظرة تقديس، ويعتبرونها كاملة مشتملة على كل القانون، وبذلك قصروا اهتمامهم على دراسة نصوصها متنا متنا، بل تقيدوا في شرح القانون وعرض موضوعاته المختلفة، بترتيب نصوص القانون وأرقام مواده، وبذلك عرفت هذه المدرسة باسم "مدرسة الشرح على المتون" أو "مدرسة التزام النص".

1- أساس مذهب الشرح على المتون:

---

[11] - المرجع نفسه،ص05.

[12] - للتفصيل اكثر راجع فاضلي ادريس، الوجيز في فلسفة القانون، بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2003، ص86-88.

يقوم أساس مذهب الشرح على المتون عند فقهاء هذه المدرسة، على أن التشريع هو المصدر الوحيد للقانون ، وأن دور الفقيه يقتصر على تفسير نصوص التشريع ، واستخلاص الأحكام منه ، وعند تفسير الفقيه للنص، يتعين عليه أن يبحث عن إرادة المشرع وقت وضعه للنصوص لا عند تطبيقها ، حتى ولو تغيرت الظروف الاجتماعية بعد ذلك ، وإرادة المشرع إما أن تكون حقيقية وإما أن تكون مفترضة.

فإذا كان النص واضحا في صيغته ولا خفاء في معناه ، فيستدل على الإرادة الحقيقية من واقع النص ذاته ومعاني ألفاظه ومفرداته مع إعمال قواعد اللغة، مما يكاد يقتصر معه دور المفسر على التطبيق الآلي للنص، إذ كما يقولون "لا اجتهاد في مورد النص." [13]

وإذا لم يوجد نص كحالة معينة ، وجب البحث عن الإرادة المفترضة للمشرع فيما يتعلق بهذه الحالة وقت وضع التشريع ، أي إرادته التي نفترض أنه كان يقول بها وقت وضع التشريع، لو أنه أراد وضع قاعدة للمسألة المعروضة، والتي لم يوضع لها نص يضمنها، فالعبرة إذن لدى هذه المدرسة بإرادة المشرع عند وضع النص سواء أكانت هذه الإرادة حقيقية أم مفترضة[14].

2- نقد مذهب الشرح على المتون:

على الرغم مما حققه هذا المذهب من ثبات واستقرار وتوحيد للحلول التشريعية بالنسبة للقضايا التي كانت تعرض على القضاء إلا أنه انتقد من عدة جوانب منها:

-يعاب على هذا المذهب أنه يؤدي على اصطناع إرادة المشرع عند الاعتداد بإرادته وقت وضع النصوص القانونية أو عند الاعتداد بإرادته الضمنية التي قد لا يكون أصلا قد وضعها في الاعتبار، وهذا ما يؤدي إلى جمود القانون وعرقلة تطوره فالظروف الاجتماعية قد تتغير تغيرا كبيرا وقت تطبيق نص القانون وتفسيره عما كانت عليه وقت وضعه.

-يقدس هذا المذهب التشريع و يعتبره هو المصدر الوحيد للقانون وهذا مخالف للواقع حيث للقانون عدة مصادر من أبرزها العرف الذي يسبق التشريع[15].

-يؤدي الاعتماد على فلسفة هذه المدرسة إلى تكريس الاستبداد والقهر، والدكتاتورية و بالتالي إهمال إرادة الأمة.

---

[13] - حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص94.

[14] - روابح شهرزاد واسطنبولي محي الدين و حمودة فاروق وعراييبة احلام ، المرجع السابق، ص06.

[15] -فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص89.

ثالثا-مذهب هيـــــــجل:

يعتبر "هيجل" أحد مؤسسي حركة الفلسفة المثالية الألمانية في أوائل القرن التاسع عشر، وقد قيل بشأن فلسفته في تفسير أصل نشأة القانون أنها الأكثر غموضا وتعقيدا.

1-أساس مذهب هيجل:

يتلخص مضمون هذا المذهب، في أن القانون يستمد أساسه وشرعيته وقوته بعد صدوره من الحاكم أو الدولة، فهذه الأخيرة كما يرى "هيجل" سيدة نفسها **في الداخل** ، فكل من يدخل في تكوين الدولة في الداخل يخضع لها، وأن المجتمع لا يصل إلى مرتبة الدولة إلا إذا رأى جميع الأفراد في المجتمع أن ثمة مصلحة عامة مشتركة يجب أن تتجه إرادتهم إلى تحقيقها ، فتتحدد إرادتهم وحرياتهم بهذه المصلحة فتتجلى فيها، وهذا ما يطلق عليه وحدة الإرادات الفردية، فالدولة في مفهوم "هيجل" تجسد إرادة الإنسان وحريته، وهذه الحرية لا تتحقق إلا باندماجه في الدولة، على ذلك فالسيادة عند "هيجل" واحدة لا تتجزأ تتصهر وتتوحد فيها كل الاعتبارات و وجهات النظر.

وهذه السيادة تتجسد في شخص واحد هو صاحب السلطة في الدولة، وإرادته في القانون الواجب التطبيق وذلك لأنه يملك القوة لفرض إرادته.

-أما الدولة في **الخارج**، فهي أيضا سيدة نفسها كما يرى هيجل، فلا توجد سلطة أعلى من سلطة الدولة، فكل الدول متساوون في السيادة ، وبالتالي لا توجد سلطة دولية تقوم بتنظيم العلاقات بين الدول أو تقوم بحل النزاعات بينها، وهكذا تكون الحرب هي الوسيلة الوحيدة لتنفيذ سياسة الدولة وإرادتها، والغلبة تكون للأقوى، الذي يستطيع فرض ارادته بالقوة[16].

ويترتب على هذا عند "هيجل" أن الحرب هي نوع من القضاء الإلهي، فهي عادلة ومشروعة، وتنتهي لصالح الدولة القوية، والدولة القوية هي التي تسيطر على العلاقات الدولية، وتبقى هكذا حتى قيام دولة أخرى التي تنتقل إليها السيطرة على العلاقات الدولية.

لقد كان لهذا الفكر الذي انتهجه "هيجل" السبب الرئيسي في ظهور الأنظمة الديكتاتورية كالنازية في ألمانيا والفاشية في ايطاليا، والتي كانت نتائجها كارثية على الدول التي نشأت فيها بل على الإنسانية جميعا.

[16] - حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص95.

2 -نقد مذهب هيجل:

-إن ادعاء أن التشريع هو المصدر الوحيد للقانون، ليس صحيح وهو النقد الموجه للمذهب السابق، حيث يتم الرد عليه كما تقدم بوجود عدة مصادر للقانون وأولها العرف.

-إن الأخذ بهذا المذهب، أدى إلى تكريس الدكتاتورية والاستبداد، كما أنه يعبر عن نزعة متطرفة، مما يؤدي إلى السيطرة والاستبداد[17]، وهو ما اتضح من التوجه الذي أخذ به النظام الألماني بتبنيه للنازية التي دعت إلى السيطرة على العالم بأكمله.

-اعتبر هذا المذهب أن الحرب هي الوسيلة المناسبة لحل النزاعات الدولية، حيث أنكر هيجل إمكانية حلها بالطرق السلمية.

رابعا- مذهب كلسن:

يعود هذا المذهب للفقيه النمساوي "كلسن" ويقوم على الأساس التالي:

1-أساس مذهب كلسن:

يعتبر مذهب "كلسن" أحد المذاهب الشكلية ، وسمي بمدرسة القانون البحت أو القانون الصافي، الذي يفترض أن القانون علم قائم بذاته يقتصر في دراسته على التصرفات والسلوكات البشرية من حيث خضوعها للضوابط القانونية وحدها دون غيرها من الضوابط التي تدخل في اختصاصات العلوم الأخرى، فهذه النظرية قد عزلت القانون أو علم القانون عن العلوم الطبيعية وعن الأخلاق وبقية العلوم الاجتماعية.

بذلك أصبح علم القانون كعلم الرياضيات أو الهندسة، معتمدا على المنطق، بحيث يجب على الباحث أن يتجنب مضمونه من حيث العدل والظلم، وكذلك التخلص من النزعة في فحص الظروف الواقعية للحياة أو إلى ربط القانون بالسياسة، فهذه العناصر لا صلة لها بعلم القانون.

ويعرف كلسن هذه النظرية فيقول: " إن النظرية المحضة للقانون الوضعي... بصورة عامة ما وليست لقانون معين...، وتهدف إلى تحديد هل هو قانون وكيف يتكون، دون أن نتساءل ماذا يجب أن يكون، وكيف يجب أن يتكون، فهي ليست بسياسة قانونية بل علما للقانون...فالمبدأ الأساسي إذن لطريقتها هو استبعاد كل العناصر الغريبة عن علم القانون."

[17] -المرجع نفسه، ص96.

-بالإضافة إلى ذلك فان "كلسن" وأصحاب النظرية القانونية الصرفة يروا أن قواعد القانون الوضعي واجبة الطاعة، حيث أن النفع العائد عن الطاعة أكبر من الضرر الناتج عن العصيان، وأن القانون هو الدولة و الدولة هي القانون، فهو يدمج الدولة والقانون دمجا تاما وبذلك فالدولة ليست شخصا معنويا، وإنما هي مجموعة قواعد قانونية هرمية إلى أن نصل أعلى قاعدة قانونية وهي الدستور، أو القاعدية الأساسية، التي تعتمد عليها بقية القواعد القانونية الأخرى.

وهكذا، فإن وحدة القانون والدولة لدى "كلسن" يعتبر شكلا واحدا ، لهذا فالدولة عنده هي تجمع بشري مقيم على أرض وخاضع لنظام قانوني معين ، وما يميز الدولة كظاهرة مستقلة هو التنظيم القانوني الذي يحكمها[18].

2 - نقد مذهب كلسن:

-استبعد كلسن جميع العناصر غير القانونية من نطاق القانون، كالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأخلاقية وغيرها... فالقانون الصافي يجب أن يقتصر على الضوابط القانونية في وجودها باعتبارها أوامر صادرة من إرادة تملك قوة الإلزام والجزاء، وهي وإرادة الدولة التي تجعل الأمر واجب الطاعة، وترجع إليها جميع مصادر القانون كالسلطة التشريعية والقضائية ولكن دون التصدي لتقيم مضمونها أو التعرض لأسباب نشأتها، لأن ذلك من اختصاص علماء الاجتماع والاقتصاد أو السياسة، ...الخ وليس من اختصاص علماء القانون.

فهذا المضمون لمذهب "كلسن"، تجاهل كون القاعدة القانونية قاعدة اجتماعية قبل كل شيء، كما أنه يدعو إلى الديكتاتورية، حيث يبرر وجود أي نظام في الدولة سواء كان نظاما منتخبا أو مستبدا طالما العبرة هي بتنظيم السلوك الإنساني الذي يكون أيضا في الدول المحكومة استبداديا.

-قام "كلسن" بتهميش قواعد القانون الدولي العام، حيث أرجع النظام القانوني لكل دولة إلى دستورها، وهذا يصلح فقط أن يكون سندا للقواعد التي تحكم العلاقات داخل الدولة، دون تلك التي تكون خارجها، لكن غاب عليه وجود قواعد العرف الدولي والقضاء الدولي وقواعد

[18] - روابح شهرزاد واسطنبولي محي الدين وحمودة فاروق وعرايبية احلام، المرجع السابق، ص09.

العدالة والقانون الطبيعي والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي تحكم العلاقات الدولية وتسمو على الدستور وفقا لقواعده.

-وحدة القانون والدولة والقول بأنهما أمر واحد لا يستند إلى أساس واقعي، فالدولة مستقلة عن القانون، وهذا معمول به في كل النظم القانونية ، فالدولة هي التي تضع القانون ، وبذلك فهي ليست القانون في حد ذاته ، لذلك وجدت الدساتير لتقيد سلطة الدولة والت ازمها باحت ارم المؤسسات والحقوق والحريات[19].

الفرع الثاني: المذاهب الموضوعية:

تهتم المدرسة الموضوعية بجوهر القانون وموضوعه، حيث ذهبت هذه المدرسة إلى تفسير القانون وتحليله فلسفيا واجتماعيا، للتعرف على طبيعته وكيفية نشأته، فهي تهتم أكثر بجوهر ولب القاعدة القانونية، وقد انقسم أنصار هذه المدرسة إلى اتجاهين وهما:

أنصار المدرسة المثالية التي تعتمد على القاعدة القانونية والعدالة الإنسانية كأساس للقانون، وأنصار المدرسة الواقعية[20] الذين ينظرون في الحقائق الواقعية التي سجلتها المشاهدات والتجارب العلمية.

اولا- المدرسة الواقعية:

تعتمد الفلسفة الواقعية على العالم المحسوس الذي يرتبط بالمشاهدة والتجربة، وبالتالي فهي تعارض طرح المدرسة المثالية القائمة على إنكار الملموس والاتجاه نحو العالم الميتافيزيقي.

حيث انتشر اعتقاد بان القانون في جوهره هو المثل الأعلى الذي يستخلصه العقل، وهو مصدر للخير، والعقل تنقاد له النفوس اختياريا وهو يبرر الالتجاء إلى القوة عند مخالفته حتى تحترم أحكامه وقد تفرع عن المدرسة الواقعية مذهبين وهما: (المذهب التاريخي- مذهب التضامن الاجتماعي).

1- المذهب التاريخي:

ظهرت بوادر هذا المذهب في فرنسا في القرن 18 ، على يد بعض الفقهاء والفلاسفة على غرار الفقيه "مونتيسكيو" [21]، والذين تأثروا بالبيئة حيث يذهب هذا المذهب إلى القول

---

[19] -المرجع نفسه، ص09.

[20] -أبو النجا ابراهيم، محاضرات في فلسفة القانون، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1992،ص48.

بان القانون يجب أن يتوافق وطبيعة البلد الذي صدر فيه، فالقانون ليس ما يكشف عنه العقل بل ما صنعه الزمان ، وهو يتطور آليا مع تقدم الزمن ودون الحاجة لتدخل الإرادة الإنسانية.

وقد جاء هذا المذهب رافضا لفكرة القانون الطبيعي، الذي تبنته الثورة الفرنسية فأنشأت، حركة تشريعية، حيث بدأت القوانين في التغير والاتساع منادية بالحقوق الاجتماعية مما جعلها تؤثر على الدول الأخرى.

-نتائج نظرية المذهب التاريخي:

-ساهمت هذه النظرية في تجسيد قول أن القانون ليس من إرادة الحاكم بل من إرادة المحكومين.

-كما تقر هذه النظرية بأن العرف هو مصدر من مصادر القانون.

-نقد نظرية المذهب التاريخي:

-لقد بالغ أصحاب هذه النظرية في ربط القانون بالجماعة، وجعلوا من القانون نتيجة للضمير الجماعي وهذا ما اثر سلبا على دور الإرادة والعقل الإنساني في تكوين القاعدة القانونية.

-كما أنكر المذهب التاريخي اعتبار أن القانون وليد البيئة والظروف المحيطة به في كل مجتمع، فحين نجد أن الكثير من الدول اكتسبت قوانينها كلها أو جزء منها من قوانين دول أخرى[22].

2-مذهب التضامن الاجتماعي:

جاء هذا المذهب بقيادة الفقيه الفرنسي "دوجي" حيث يقوم هذا المذهب على المشاهدة والتجربة كأساس وحيد للمعرفة الصحيحة ، حيث توصل "دوجي" إلى حقائق أولية تتمثل في وجود المجتمع البشري، فالإنسان لا يستطيع العيش في معزل عن الآخرين فتضامن أفراد المجتمع الواحد تفرضه طبيعة الجماعة وهذا التضامن والتكامل في المجتمع يساعد الإنسان في سد حاجياته وذلك للوصول إلى قاعدة قانونية، أما نظرة هذه النظرية للحقوق فهي تفسرها كوظيفة تهدف إلى تحقيق المصلحة العامة في المجتمع.

---

[21] - حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص99.

[22] - شراد يحي، المرجع السابق، ص47-48.

كما تعترف النظرية بالحقائق الواقعية التي يمكن ملاحظتها والتحقق منها أما ما عدا ذلك فتعتبر نوعا من الخيال الذي يقوم على مجرد الافتراض، فحقائق هذه النظرية التي أنشاها "دوجي" تقوم على المشاهدة والتجربة وتتمثل في أساسين وهما:

-أن الإنسان كائن اجتماعي لا يمكن أن يعيش إلا في مجتمع منظم.

-أن الأفراد في المجتمع تربطهم رابطة تضامن وذلك أن الحاجيات المشتركة لأفراد الجماعة لا يمكن تحقيقها إلا بالحياة المشتركة.

3-نقد مذهب التضامن الاجتماعي:

-يطلق على المنهج الذي اتخذه "دوجي" بالمذهب الواقعي التجريبي، الذي يمكن أن يكون صالحا لدراسة الظواهر الطبيعية الخاضعة لقانون السببية.

-كما يلاحظ أن هذه النظرية تنزلق إلى مجاوزة حدود الواقع التجريبي إلى ما وراء المحسوس.

-تقتصر هذه النظرية على الطريقة العلمية للكشف عن القواعد القانونية، وهذا الأمر فيه الكثير من الضعف، لان القول بان العلوم الاجتماعية ومن بينها العلوم القانونية لا يمكن أن تتشابه في دراستها مع العلوم الطبيعية التي تبنى على الملاحظة وبعد ذلك التجربة ، والعلوم الاجتماعية لا تقتصر في بحثها على الموجود فقط بل عما قد يوجد أيضا، ففي مجال القانون مثلا نجد أن المشرع لم يضع القواعد القانونية، فهو يقوم بتقديم الحلول للمنازعات وقضايا المجتمع.

-كما أن هذه النظرية تنكر وجود مبادئ القانون الطبيعي التي تعتمد على المثل العليا، وهذا خطا سرعان ما تداركه "دوجي" وقام بتصحيحيه، فالمثل العليا هي كل ما يحقق التضامن الاجتماعي والعدالة الاجتماعية التي نادى بها أنصار القانون الطبيعي.

ثانيا- المدرسة المثالية:

تكاد تنحصر المدرسة المثالية في مذهب القانون الطبيعي، وهذا المذهب ذو مضمون متغير، وله عدة مبادئ ونظريات، نتولى عرضها فيما يلي.

1-نظرية القانون الطبيعي:

أ-مفهوم نظرية القانون الطبيعي:

يرجع تاريخ نظرية القانون الطبيعي إلى عهود قديمة[23]، ثم اليونان و الرومان ، وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تبحث في أسس القانون الطبيعي، فهي تقوم على وجود قواعد أعلى من القانون الوضعي الذي وضعه الإنسان، بحيث أن هذا القانون لا يتغير بتغير الزمان والمكان، وليس للإنسان دخل فيه، فالقانون الطبيعي هو من عند الله سخره ليكتشفه الإنسان.

ب – مبادئ نظرية القانون الطبيعي:

إن مبادئ القانون الطبيعي هي مبادئ مثالية، تعتمد على أسس ترتكز عليها القواعد القانونية عند وضعها وهي مبادئ إنسانية كذلك، وتعتمد نظرية القانون الطبيعي على المبادئ التالية:

–تعتمد هذه النظرية إلى جانب القواعد الوضعية التي تفرضها الدولة، على قواعد مثالية عالية تسمو على هذه القواعد الوضعية وتقر لها طبيعة الأشياء نفسها.

–إن هذه القواعد يدل عليها المنطق والعقل السليم، فنجد هذه المبادئ تؤثر فيها عوامل إنسانية تفرضها طبيعتها.

–تتميز هذه القواعد بعدم تغيرها وزوالها، فهي مبادئ عامة بالنسبة لجميع الشعوب وصالحة لكل الأزمنة.

–إن قواعد القانون الطبيعي هي قواعد مثالية، تفرض نفسها وتؤثر في القواعد القانونية، فهي الأساس الذي تعتمد عليه القوانين وتستمد وجودها منه، كما أن هدف هذه المبادئ هو احترام ملكية الغير، السلامة الإنسانية، حماية الضعيف من القوي...الخ ، وهذه المبادئ يرشدنا إليها المنطق والعقل السليم، وبالتالي فهي من الحقوق الفطرية التي تولد مع الإنسان ، فالدولة عندما تضع القانون تفرض الاحترام لهذه الحقوق الطبيعية التي لم تنشئها وإنما قررتها فقط.

– كما أن نظرية القانون الطبيعي هي ذات طابع إنساني، تقدس الحرية وتمجد الفرد وتدافع عن الحقوق والحريات الفردية[24]، حيث أثرت هذه النظرية في الكثير من دساتير الدول الحديثة وكذا مواثيق المنظمات الدولية لحقوق الإنسان.

---

[23] -أبو النجا ابراهيم، المرجع السابق، ص05.

[24] -المرجع نفسه،ص 06.

ج- القانون الطبيعي عند اليونانيين:

كان فلاسفة اليونان يرون أن العالم وما فيه من مخلوقات وعلاقات يسير وفق منهج واحد، فهم يخضعون لقانون واحد، وهذا القانون ليس من صنع الإنسان، لأن القانون الطبيعي سمي بمذهب الرواقية[25]، حيث كانوا يدعون إلى الخضوع إلى القانون الطبيعي الذي يحكم العالم كله.

د- القانون الطبيعي عند الرومان:

تأثر فلاسفة الرومان بمذهب الرواقية، فاقتنعوا بوجود قانون طبيعي أعلى يطلق على كافة الشعوب، وهو أسمى من القوانين الوضعية، حيث اعتبر هذا القانون المثل الأعلى الذي تستمد منه قواعد الشعوب.

هـ- القانون الطبيعي عند الكنيسة في القرون الوسطى:

اخذ القانون الطبيعي خلال هذه المرحلة صبغة دينية في كنف الكنيسة المسيحية التي اعتبرته قانونا من صنع الآلهة، لكونها خالقة الطبيعة ، فعزز موقف الكنيسة في الدولة التي يجب أن تخضع لها تحت شعار "لا طاعة للقانون الوضعي في معصية القانون الإلهي".

وقد ميز القديس "توما الاكويني" بين ثلاثة ثلاث درجات من القانون وهي: القانون الإلهي الذي يمثل مشيئة الله في العامة، والقانون الطبيعي الذي يشمل القواعد الذي يدركها الإنسان بعقله، والقانون الوضعي وهو قانون من صنع الإنسان يستمد مبادئه من القانون الطبيعي[26].

2- مدرسة القانون الطبيعي في العصر الحديث:

يدرس القانون الطبيعي في العصر الحديث وفق الأفكار التالية:

أ-عودة فكرة القانون الطبيعي:

لقد نتج عن المغالاة في تصوير فكرة سيادة الدولة اختفاء فكرة القانون الطبيعي[27] خلال القرن 16، وطغت سلطة الدولة على حقوق الأفراد وحرياتهم وسادت القوة في تنظيم

---

[25] - الرواقية هي من الفلسفات التي شاعت في الفترة 300 قبل الميلاد والتي دعت لفكرة الدولة العالمية او وحدة الجنس البشري، وكانت لها اثار هامة في فلسفة السياسة وتشريع القوانين، للمزيد من التفصيل حول المذهب، راجع بلحنافي جوهر، القانون الطبيعي بين الرواقية والمسحية "عند توما الاكويني"،المجلد 01، العدد02، مجلة مقاربات فلسفية، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، جوان 2014، ص 217.

[26] - فاضلي ادريس، المرجع السابق،129.

[27] - المرجع نفسه، ص153-154.

علاقة الدولة بغيرها من الكيانات في الخارج، الأمر الذي أدى إلى الحاجة إلى العودة مرة أخرى إلى فكرة القانون الطبيعي، في القرنين 17 و 18 ، من خلال دعوة الفقهاء وأبرزهم الفقيه "غروسيوس" إلى وضع قوانين تصون حقوق الأفراد وحرياتهم، بعيدا عن استبداد الحكام، وكذا إخضاع المجتمع الدولي لقواعد أساسها العدل والمساواة.

ب- القانون الطبيعي و العقد الاجتماعي:

اعتبر الفقيه "هوبز" أن الإنسان كائن أناني يسعى بكل الطرق لتحقيق مصالحه و نزواته، وبالتالي فهو يرى أن الحالة الطبيعية هي حالة حرب عارمة، يحارب فيها الكل ضد الكل، ويكون فيها قانون "الغاب" هو السائد، ومن اجل وضع حد لهذه الحالة الفوضوية اهتدى الإنسان إلى فكرة العقد، الذي بموجبه يتنازل الأفراد عن حقوقهم وحرياتهم لشخص غير طرف في العقد يختارونه دون شروط، وحتى يتمكن هذا الشخص من ممارسة مهامه لا بد على الشعب أن لا يثور ضده لان سلطته ارحم للشعب من الرجوع لحالة الفوضى[28].

وقد اعتبر العديد من الفقهاء على غرار "هوبز، جون جاك روسو، جون لوك" أن العقد الاجتماعي هو أساس قيام الدولة ونشأتها وأساس وجود المجتمع السياسي.

وقد بلغت نظرية العقد الاجتماعي أوج مجدها في القرن 18 وبداية القرن 19 ، فقامت على أنقاضها الثورة الفرنسية تحت شعار "الدفاع عن الحريات والحقوق الطبيعية للإنسان".

ج-القانون الطبيعي والثورة الفرنسية:

اعتنقت الثورة الفرنسية في أواخر القرن 18 فكرة "جون جاك روسو"، القائمة على حصر السيادة في يد الشعب، واعتناق فكرة القانون الطبيعي، وذلك رغم الانتقادات العنيفة التي شككت في حجية هذه الفكرة[29]، فكيف لهذا القانون أن يكون صالحا لكل الأزمنة والشعوب، ومع بداية القرن 20 ظهر اتجاهان وهما:

أولا-اتجاه القانون الطبيعي ذو مضمون متغير:

وتبنى هذا الاتجاه الفيلسوف الألماني "ستاملر" والذي اسقط فكرة أن القانون الطبيعي يقوم على قواعد أبدية خالدة صالحة لكل زمان ومكان، فقد قام "ستاملر" بالجمع بين الخلود والتطور في فكرة القانون الطبيعي فيما سماه "" القانون الطبيعي ذو المضمون المتغير"

[28] - حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص97-98.
[29] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 42.

[30]الذي مضمونه جوهر القانون هو مثل أعلى للعدل خالد ومتغير في نفس الوقت، فهو خالد في فكرته متغير في مضمونه.

ثانيا– مذهب اعتبار القانون الطبيعي موجه مثالي للعدل:

ومن أنصار هذا المذهب الفقيهين"بلانيول–و جوسران"، الذين اعترضا على أنصار القانون الطبيعي من خلال اعتبار وجود قانون مثالي نموذجي يتضمن قواعد تفصيلية، تضع حلول عملية لكل ما يعرض عليها من مشاكل الحياة الاجتماعية، ذلك أن هذه المشاكل لا تعرض دائما بنفس الصورة في كل الجماعات، وانتهت فكرة القانون الطبيعي إلى موجهات مثالية للعدل، لها من الثبات والخلود ما يجعلها أساسا للقوانين الوضعية على اختلاف الزمان والمكان، وبالتالي فالقانون الطبيعي يفرض نفسه على إرادة المشرع[31].

وعليه فالفرق بين القانون الطبيعي ذو المضمون المتغير، والقانون الطبيعي الموجه المثالي للعدل، يكون بسيطا بالنظر لاعتبارين وهما:

– حيث أن قواعد القانون الطبيعي ثابتة في المكان والزمان، وان القانون الطبيعي الموجه المثالي للعدل لا يتغير، وفي أن القانون الطبيعي ذو مضمون متغير، هو مجرد مثل عليا تتغير بتغير المضمون وتغير المكان والزمان.

– إن قواعد القانون الطبيعي الموجه المثالي للعدل، والتي يصدرها المشرع باعتبارها قانونا مفصلا ثابتا وأبديا ينظم الروابط الاجتماعية في كل المجتمعات والأزمنة، فحين فان قواعد القانون الطبيعي ذي المضمون المتغير، يصدرها المشرع وفقا لحاجات الأفراد المتجددة داخل المجتمع، حسب تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية.

– نقد نظرية القانون الطبيعي كموجه مثالي للعدل:

–لقد بالغت هذه النظرية كثيرا في التفاؤل بان مبادئها ثابتة ولا تتغير، وهي صالحة لكل الشعوب في كل زمان ومكان، وهنا موطن الخطأ، لان الواقع في الحقيقة يفند ذلك ونذكر على سبيل المثال أن نظام الرق "تملك الإنسان للإنسان وبيعه"، كان سائدا في الكثير من المجتمعات، وبفضل الكفاح الذي ناضل به الإنسان من اجل الحرية والمساواة تم إلغاء هذا

[30] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 118.
[31] - المرجع نفسه، ص163-165.

النظام، وعلى هذا فانه لا يوجد في الدنيا شيء ثابت، فكل شيء قابل للتغيير، فقد يكون شيئا ما مباحا في زمن معين، وقد يكون ممنوعا في زمن آخر، وهذا بتدخل ظروف معينة.

وعليه فالقوانين ليست ثابتة، كذلك الشعوب ليست واحدة[32]، خاصة في الجانب الديني، حيث ما يتقبله المسلم لا يتقبله المسيحي، ولكن رغم كل هذا مازال لهذه النظرية تأثير كبير على القانون الوضعي و كذا المواثيق الدولية.

الفرع الثالث: المدرسة المختلطة

مؤسس هذه المدرسة هو الفقيه "جيني" ، حيث قامت نظريته على أنقاض المدرستين الشكلية والموضوعية ودمجهما في نظرية واحدة ، فأخذ عن المدرسة الشكلية النظر إلى شكل القاعدة القانونية، أما المدرسة الموضوعية فأخذ منها الحقائق الطبيعية والتاريخية وغيرها، وسماه بعنصر العلم والذي تأثر به الفقه الحديث.

أولا- الأسس التي تقوم عليها نظرية "جيني" :

1- عنصر الصياغة:

لقد أخذ "جيني" عن المدرسة الشكلية ضرورة أن تكون القواعد القانونية في قالب مدون وعلى شكلية معينة، أي أن تحرر على شكل نصوص تراعى فيها القواعد الإجرائية حتى يسهل توصيلها لأفراد.

2- عنصر العلم:

وهو مأخوذ من المدرسة الموضوعية ، وهي عبارة عن مجموعة من الوقائع :

. الوقائع الطبيعية: وهي عبارة عن مجموعة الوقائع التي تحدث من خلال الطبيعة دون أن يكون للإنسان دخل فيها وإنما تقدم له خدمات وتولد له حقوق ، ومن هنا لابد من الاعتراف بهذه الحقوق ، وهي حقوق تكون متولدة مع الإنسان كذلك .

- **الوقائع التاريخية:** وهي عبارة عن مجموعة الوقائع التي تكونت عبر التاريخ وقدمت للإنسان وولدت له حقوق.

- **الوقائع العقلية:** وهي التي تقوم باستنباط الحقوق من الحقوق الطبيعية، وكذلك من الوقائع التاريخية، التي يوحي بها لنا العقل و يدلنا على صحتها.

[32] - شراد يحي، المرجع السابق، ص44-45.

- **الحقائق المثالية:** وهي أسمى الحقائق ، وهو الذي يسعى الإنسان للوصول إليه دوره القانوني و هي تتضمن الأهداف التي يطمح إليها كل مجتمع من المجتمعات[33].

ثانيا- جوهر القاعدة القانونية في الفقه الحديث

لقد اتجه الفقه الحديث إثر النقد الموجه لمذهب "جيني" إلى أن الحقائق الأربع، التي يتكون منها جوهر القاعدة القانونية، حيث لا يصدق عليها جميعا وصف العلم، لهذا فقد تم جمع الحقائق التي يتكون منها جوهر القاعدة القانونية في نوعين من الحقائق:

1- حقائق علمية تجريبية تخضع للمشاهدة والتجربة:

إن القاعدة القانونية هي نتاج واقع يجب تقويمه بالقياس على مثال أعلى يستخلصه العقل، والفقه الحديث أعطى لجوهر القاعدة القانونية عنصرين ، عنصر واقعي يعتمد على:

ـ **حقائق سياسية:** وهي عبارة عن مختلف المتغيرات السياسية، وتغير أنظمة الحكم فيالمجتمعات، مما يؤثر على المجتمع وحقوقه ، وبالتالي لابد من وجود قواعد قانونية لتنظيم هذه التغيرات.

ـ **حقائق تاريخية:**وهي عبارة عن مختلف المتغيرات التاريخية، التي تساهم في تكوين الجماعة وحقوقها ولابد من قانون ينظم هذه الحقوق.

- **حقائق دينية** : وهي مجمل الحقائق المستخلصة من أحكام الدين، والتي قد تساعد في إظهار القواعد القانونية .

- **حقائق طبيعية اقتصادية واجتماعية** : هي عبارة عن مجموعة المتغيرات داخل المجتمع، التي تكون بتدخل المجتمع و الطبيعة والتغيرات الاقتصادية، وكذلك ظروف المجتمع، وهذا العنصر لا يكفي لتكوين القاعدة القانونية، بل يجب تقويم هذه الحقائق بالقياس على مثل أعلى يفرضه العقل ألا وهو العدل[34].

2- حقائق عقلية تفكيرية يستخلصها العقل:

النوع الثاني يمثل العنصر المثالي في جوهر القاعدة القانونية.

أ- مفهوم العدل :

---

[33] -ابراهيم ابو النجا، المرجع السابق، ص48.

[34] - روابح شهرزاد واسطنبولي محي الدين وحمودة فاروق وعرايبية احلام ، المرجع السابق، ص 18.

العدل لغة معناه المساواة والإنصاف، ومفهومه البسيط هو إعطاء كل ذي حق حقه، أما المفهوم العميق فهو يتمثل في مجموعة القواعد التي يكشف عنها العقل، ويوحي بها الضمير، ويرشده عليها النظر الصائب لهذه القواعد في روح العدل أو في الفطرة التي فطر الله الناس عليها.

ب-العدل من حيث الشكل :

إن تحقيق فكرة العدل يستوجب تطبيق القانون بصفة ملزمة، ولو عن طريق القوة إذا تطلب الأمر ذلك ، فالقانون هو ارادة الحاكم التي يجب احترامها ، حيث يرى الفيلسوف الإنجليزي "أوستن" أن القانون الذي يحقق العدل هو ارادة الحاكم ومشيئته، يطبقها بالقوة على الأفراد عند الضرورة، فالعدل مصدره ضمير الحاكم وينبع من ارادته، فالحاكم يراقب ويشرف على توزيع العدل على الناس توزيعا متساويا، أما أنصار مذهب الشرح على المتون، فيرون أن فكرة تقديس النصوص التشريعية واجب احترامها، باعتبارها شاملة لكل مواضيع الحياة، فالتشريع وحده هو الذي يتضمن جميع الأسس التي من شأنها تجسيد فكرة العمل ومفهوم العدالة.

ج- العدل من حيث المضمون:

يرى أصحاب مذهب القانون الطبيعي ذو المضمون المتغير، أن فكرة تحقيق العدل ليست نابعة من قواعد قانونية ثابتة، بل أنها مستلهمة من قواعد متغيرة ومختلفة باختلاف الظروف المحيطة بكل مجتمع ، فالقانون الطبيعي الذي لا يدركه الإنسان بعقله يتصف بالكمال والمثل العليا هي العدل.

إن فكرة إقامة نظام قانوني على أساس العدل ومحاربة الظلم وجدت في ضمير الإنسان منذ الأزل، وستبقى ثابتة لا تتغير ، أما الذي يتغير فهو الزمان والمكان ، ولكل جماعة تصورها الخاص لفكرة العدل وفقا لظروفها الاجتماعية، فما يعتبر عدلا في مجتمع ما قد يصبح ظلما مع مرور الزمن في نفس المجتمع ، مثل نظام الرق ، وقد وجهت انتقادات لاذعة لهذا الاتجاه، على اساس أن فكرة العدل عندهم تؤدي إلى فكرة القانون الطبيعي ذاتها ، لأن القانون هو الذي يجعل من العدل مثلا أعلى خاصا بجماعة معينة، وفقا لظروفها وتصورها لفكرة العدل، فما هو عدل في مكان معين وزمن معين يصبح ظلما في مكان آخر وزمان آخر، وهذا ما لا يمكن التسليم به ، فالعدل ليس تصورا شخصيا بل هو إنسان عام ،

فظاهرة الرق مثلا، كانت قد أجيزت في مجتمع ما، وفق وقت ومكان معين ، فهذا النظام ليس عادلا ، فالرق في حكم حقيقة العدل ظالم[35].

ويرى "دوجي" أن الشعور بالتضامن الاجتماعي لدى الأفراد هو ليس القاعدة القانونية ، فهو يتمثل في الشعور القائم لدى الجماعة بماهية العدل كما هو وليس العدل ، وليس المثل الأعلى للعدل أو فكرته في ذاتها ، فليست القاعدة القانونية هي التي توضع فوق المثل العليا (العدل)، بل هي القاعدة التي تشعر بها الجماعة أنها ضرورية ولازمة إلى صيانة التضامن الاجتماعي، ومن العدل تسخير قوة الإجبار في الجماعة لكفالة احترامها.

إن هذا الرأي قد يؤدي إلى تحكيم الأهواء والنزاعات الفردية، في حين أنه يجب أن يسند مثل هذا المثل الأعلى إلى حقائق موضوعية ، فالعدل يفرضه العقل وليس ما تعتقده الجماعة[36].

ثانيا . صور العدل:

يصنف الفقهاء العدل إلى نوعين : العدل الخاص والعدل العام:

1-العدل الخاص : هو الذي يحكم العلاقات بين الأفراد، ويقوم على أساس المساواة التامة المتبادلة بينهم وسمي بالعدل التبادلي.

2-العدل العام : هو الذي يقوم على أساس اعتبار الفرد جزء من المجتمع واعتبار المجتمع هو الكل ،فالعدل في هذه الحالة يرمي إلى تحقيق المصالحة العامة ، ويتم عن طريق إقامة تفاصيل بين القيم والأفراد من حيث الحاجة، أو القدرة، أو الكفاءة ، ويشمل العدل التبادلي والعدل التوزيعي والعدل الاجتماعي .

أ- العدل التبادلي :

ويتم إذا كان قاصرا على علاقة الأفراد التعاقدية الخاصة بتبادل السلع والمنافع ، أي يجب للفرد على الفرد ، ولم يبقى محصورا في نطاقه الضيق من العلاقات التعاقدية، بل أصبح يشمل كل الأفراد من علاقات أيا كان مصدرها، وهو يقوم على أساس تساوي الأفراد ، وهذا التساوي يقتضي من الأفراد احترام كل منهم لحق الآخر، إما بإعطاء له أو بالامتناع عن الاعتداء عليه ، وهذا الحق الذي يخص كل فرد قد يكون له ابتداء أو اكتساب، فيما

---

[35] - المرجع نفسه، ص19.

[36] - المرجع نفسه، ص20.

يخص الفرد، ابتداء بكل ما يتعلق بوجوده أو كيانه المادي والنفسي، ويعتبر ظلما واعتداء فرد على جسم فرد آخر بالضرب، أو القتل، أوالإهانة، أو القذف ، أما ما يخصه اكتسابا فهو ينصرف إلى كل ما يكتسبه من بعد يضيفه إلى نفسه كشيء خاص به، والعدل هذا يكون بإقرار كل فرد على ما اكتسبه بطريق الاكتساب المشروع .

ب- العدل التوزيعي:

يقصد به العدل الذي يجب على الجماعة اتجاه الأفراد المكونين لها في توزيع المنافع والأعباء عليهم ، وهنا ينبغي مراعاة اختلاف الأفراد حسب حاجاتهم وقدراتهم وجدارتهم ، فيترتب على هذه المساواة النسبية ، فالأفراد لا يعاملون نفس المعاملة المتساوية مثلا أي يتساوون مساواة مطلقة في الحصول على الوظائف العامة من الدولة.

ج - العدل الاجتماعي :

هو العدل الذي يسود بعلاقة الفرد اتجاه الجماعة، من حيث واجباته نحو الجماعة، وأساس هذا العدل الاجتماعي يكمن في كون الفرد في الجماعة جزء منها، وهذا الجزء مسخر لخدمة الكل ، فالصالح العام لا يتحقق إلا عن طريق الاشتراك بين الأفراد لأجل مصلحة واحدة ، وهذا العدل مبرر لإخضاع الأفراد لسلطة الحاكم، الذي له الحق الأمر، وكذلك باسم الحق الاجتماعي، يسخر الحاكم سلطته لتحقيق الصالح العام[37].

الفصل الثاني

المفاهيم العامة للمنهجية والعلم و البحث العلمي

يعيش العالم اليوم حالة سباق لا مثيل لها، لاكتساب أكبر قدر ممكن من المعرفة العلمية، المستمدة من مختلف العلوم، والتي تقود إلى التقدم والازدهار، فالعلم هو مفتاح النجاح والتطور نحو الأفضل، لان العلم يساعد على فهم المسائل والقضايا التي تواجه الحياة العملية، والحصول على المعرفة العلمية لا يتأتى في المجال العلمي إلا بإتباع قواعد وخطوات المنهجية، ذلك أن الوصول للمعرفة العلمية تفرض إتباع منهج علمي واضح، وهذا ما يستخدمه العلم، وسنحاول في هذا الفصل التطرق إلى تعريف العلم وتمييزه عن مختلف المفاهيم المشابهة في المبحث الأول، ثم نتولى في المبحث الثاني تعريف المنهجية والعلاقة بينها وبين العلم.

[37] -شراد يحي، المرجع السابق، ص54-55.

المبحث الأول:

مفهوم العلم وتمييزه عن مختلف المفاهيم المشابهة

إن مفهوم اصطلاح العلم la science ، يقتضي منا محاولة تعريف العلم وتحديد معناه (المطلب الأول) ثم تمييزه عما يقاربه أو يشابهه من مفاهيم مثل المعرفة والثقافة والفن (المطلب الثاني).

المطلب الأول: تعريف العلم

تستخدم كلمة علم في عصرنا هذا للدلالة على مجموعة المعارف المؤيدة بالأدلة الحسية، وجملة القوانين التي اكتشفت لتعليل حوادث الطبيعة تعليلا مؤسساعلى تلك القوانين الثابتة،[38]وقد تستخدم للدلالة على مجموعة من المعارف لها خصائص معينة، الفيزياء أو الكيمياء، أو البيولوجيا.

وإذا رجعنا إلى التعريف اللغوي، نجد أن كلمة " علم "، تعني "science "، وهي ضد الجهل أي الإدراك الكامل، والتي تفيد إدراك الشيء بحقيقته، وهو اليقين والمعرفة[39].

أما المفهوم الاصطلاحي للعلم، فينصرف إلى"مجموعة الحقائق والوقائع والنظريات ومناهج البحث التي تزخر بها المؤلفات العلمية"[40]، كما يعرف العلم "بأنه نسق المعارف العلمية المتراكمة أو مجموعة المبادئ والقواعد التي تشرح بعض الظواهر والعلاقات القائمة بينها، أي أسلوب معالجة المشاكل أي المنهج العلمي.

كما يعرف العلم، بأنه الملاحظة المنسقة التي تنشأ عن الملاحظة والدراسة والتجريب، والتي تقوم بفرض تحديد وطبيعة وأسس وأصول ما تتم دراسته، فالعلم هو فرع من فروع المعرفة أو الدراسة خصوصا ذلك المتعلق بتنسيق وترسيخ الحقائق والمبادئ والمناهج بواسطة التجارب والفروض.

والملاحظ أن جل التعريفات التي حددت مفهوم العلم، تدور حول أن العلم هو جزء من المعرفة يتضمن الحقائق والمبادئ والقوانين والنظريات، والمعلومات الثابتة والمنسقة

---

[38] – رشوان حسين، العلم والبحث العلمي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر،1982، ص 04.

[39] - فوقية حسن رضوان،منهجية البحث العلمي وتنظيمه ، بدون طبعة، درا الكتاب الحديث، القاهرة، مصر،2008، ص13.

[40] - عوابدي عمار،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والادارية،الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002، ص 05.

والمصنفة، والطرق والمناهج العلمية الموثوق بها، لمعرفة واكتشاف الحقيقة بصورة قاطعة ويقينية[41].

وللتوضيح أكثر، سنتولى في ما يلي، تمييز مفهوم العلم عما يشابهه ويقاربه من مفاهيم، مع تحديد وبيان أهدافه ووظائفه.

المطلب الثاني:تمييز العلم عن بعض المفاهيم المشابهة

هناك بعض المفاهيم والمصطلحات التي تقترب من اصطلاح العلم، وتكاد تختلط به، مثل المعرفة والفن، الأمر الذي يقتضي منا محاولة فهم معناها وتحديدها تحديدا دقيقا، لإزالة اللبس والتداخل الحاصل بين هذه المصطلحات ومصطلح العلم.

الفرع الأول: العلم و المعرفة

لتحديد الفرق والعلاقة بين العلم والمعرفة سنقوم أولا، بتحديد معنى المعرفة، ثم تصنيفها ثانيا، وتحديد الفرق والعلاقة بينها وبين العلم ثالثا.

أولا: معنى المعرفة

تعني المعرفة la connaissance، knowlodge ، الإحاطة بالشيء أي العلم به، والمعرفة هي اشمل وأوسع من العلم، فالمعرفة تشمل كل الرصيد الواسع والهائل من المعارف والعلوم والمعلومات التي استطاع الإنسان ان يجمعها عبر التاريخ الإنساني الطويل، بحواسه وفكره وعقله.

وبالتالي فالمعرفة أوسع واشمل من العلم[42]، هذا الأخير يقوم على دراسة وتحليل الظواهر والعلاقات القائمة بينها، من اجل التعرف على جوهرها وطبيعتها، إلا أن طرق الحصول على المعرفة تختلف من موضوع لآخر.

ثانيا: تصنيف المعرفة:

تصنف المعرفة إلى ثلاثة أنواع رئيسية[43] وهي:

1 . المعرفة الحسية:

---

[41] -المرجع نفسه، ص06.

[42] - فاضلي ادريس، الوجيزفي المنهجية والبحث العلمي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008، ص160.

[43] -بوحوش عمار الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق اعداد البحوث،الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2011، ص09.

وتكون بواسطة الملاحظات البسيطة والمباشرة والعفوية، عن طريق حواس الإنسان المعروفة، مثل تعاقب الليل والنهار، طلوع الشمس وغروبها، تهاطل الأمطار...الخ، وذلك دون إدراك للعلاقات القائمة بين هذه الظواهر الطبيعية وأسبابها.

2 . المعرفة الفلسفية:

وهي مجموع المعارف والمعلومات التي يتحصل عليها الإنسان بواسطة استعمال الفكر لا الحواس، حيث يستخدم أساليب التفكير والتأمل الفلسفي لمعرفة الأسباب و الحتميات البعيدة للظواهر، مثل التفكير والتأمل في أسباب الحياة والموت، خلق الوجود والكون.

3 . المعرفة العلمية والتجريبية:

وهي المعرفة التي تتحقق على أساس الملاحظات العلمية المنظمة، والتجارب المنظمة والمقصودة للظواهر والأشياء، ووضع الفروض، واكتشاف النظريات العامة والقوانين العلمية الثابتة، القادرة على تفسير الظواهر والأمور تفسيرا علميا، والتنبؤ بما سيحدث مستقبلا والتحكم فيه[44] .

وهذا النوع الأخير من المعرفة،هو وحده الذي يكون العلم.

ثالثا:الفرق والعلاقة بين العلم والمعرفة

يتضح لنا جليا من خلال ما تم عرضه سابقا، بأن المعرفة أوسع و أشمل من العلم، فالعلم لا يرقى إلا أن يكون جزء من المعرفة، وهو ينطبق على المعرفة العلمية التجريبية فقط، ولا يستغرق كل من المعرفة الحسية والفلسفية (التأملية)، وبذلك يكون العلم جزء من أجزاء المعرفة[45].

الفرع الثاني: العلم و الثقافة

أولا: معنى الثقافة

عرفت الثقافة la culture عدة تعريفات، لعل أبرزها تعريف "تيلور" القائل أن: الثقافة هي ذلك الكل المعقد الذي يشمل المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وسائر القدرات التي يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع.

---

[44] -عبدات محمد واخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن،1999، ص05.

[45] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص09.

كما تعرف الثقافة بأنها: " أنماط وعادات سلوكية ومعارف وقيم واتجاهات اجتماعية، ومعتقدات وأنماط تفكير ومعاملات ومعايير، يشترك فيها أفراد جيل معين، ثم تتناقلها الأجيال جيلا بعد جيل بواسطة وسائل أو عوامل الاتصال و التواصل الحضاري.

والى جانب ذلك تعني الثقافة: مجموعة العادات والتقاليد والقيم والفنون المنتشرة داخل مجتمع معين، حيث ينعكس ذلك على اتجاهات الأفراد وميولهم ومفاهيمهم للمواقف المختلفة، مما يكون له الأثر البالغ في تشكيل سلوكهم[46].

ثانيا: الفرق والعلاقة بين العلم الثقافة

من خلال التعاريف السابقة، يبدو واضحا أن مفهوم الثقافة واسع جدا عن مفهوم العلم، حيث أن الثقافة تشمل العلم والمعرفة والدين والأخلاق والقوانين والعادات والتقاليد وأنماط الحياة والسلوك في المجتمع، أما العلم فهو فرع بسيط وصغير من فروع الثقافة ولكنه جد مؤثر وفعال في الثقافة، حيث يعتبر من أبرز فروع وعوامل الثقافة فاعلية وتأثير في حياة المجتمع وفي الثقافة ذاتها[47] .

الفرع الثالث: العلم و الفن

يعرف الفن l'art لغة، بأنه "حسن الشيء وجماله والإبداع وحسن القيام بالشيء"، وهو أيضا المثل الأعلى في تطبيق أو انجاز فكرة أو عاطفة[48].

أما كلمة فن اصطلاحا، فهي تعني: " المهارة والقدرة الخاصة الاستثنائية على تطبيق المبادئ والنظريات والقوانين العلمية في الواقع والميدان، مثل الفنون الأدبية، والفنون العسكرية، فن القيادة الإدارية، والاجتماعية والسياسية، و الفنون الرياضية، وفنون التصوير والموسيقى والرسم والغناء والشعر، وهذا ما يتطلب المهارة الإنسانية والقدرة على الابتكار والإبداع والخلق والمبادرة، وهذه المقدرة تعتمد على عدة عوامل وصفات متغيرة ومختلفة، مثل درجة الذكاء، وقوة الصبر، وصواب الحكم، والاستعدادات القيادية لدى الأشخاص[49].

---

[46] - المرجع نفسه، ص10.

[47] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص161.

[48]– المنجد في اللغة والأعلام، طبعة 26، دار المشرق العربي، بيروت، لبنان، دون سنة نشر، ص 596.

[49] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص161.

ثانيا: الفرق والعلاقة بين العلم والفن

وهناك العديد من المفكرين و العلماء الذي يرون أن هناك فروقا جذرية بين العلم والفن أهمها:

أن العلم يقوم على أساس مجموعة من القوانين العلمية الموضوعية والمجردة، التي تحدد العلاقة بين ظاهرتين أو أكثر من الظواهر التي يتناولها بالدراسة، وهذه العلاقات معيارها الحتمية والاحتمال، ويبحث العلم فيما هو موجود وكائن، بينما يقوم الفن ويعتمد على أساس المهارة الإنسانية، ويرتكز على الملكات الذاتية والمواهب الفردية، وهو يستند إلى الاعتبارات العملية أكثر من استناده إلى الاعتبارات النظرية، وبالتالي يعتبر الفن من هذه الزاوية عبارة عن أفضل الإجراءات والأساليب والطرق العلمية التي تحقق تطبيق مثل أخلاقية، أو مجموعة قوانين علمية للوصول إلى نتائج معينة بصورة رائعة.

وعليه فإذا اجتمعت شروط ومقومات كل من الفن والعلم، فسيؤدي ذلك حتما إلى بروز العبقرية والنبوغ، كما أن العالم الحقيقي يجب أن تتوفر فيه صفات وأخلاقيات الفنان هذا الأخير حتى يكون ناجحا، يجب أن يقوي ويصقل مواهبه وقدراته ومهاراته الفنية بالعلم، حتى يكون عطاؤه أكثر ترشيد وإثراء وقبول وقوة وإبداع[50].

المطلب الثاني: مفهوم المنهجية و المنهج

إن الوصول إلى المعرفة العلمية، تفرض على الباحث إتباع منهج علمي واضح يكون كسبيل للوصول إلى الحقيقة العلمية، وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى تعريف كل من المنهج، المنهجية وخطواتها في الفرع الأول، ثم نتولى التطرق إلى خطوات المنهجية في الفرع الثاني.

الفرع الأول: مفهوم المنهجية

هناك من يرى بأن مفهوم المنهجية يتداخل مع مفهوم المنهج، باعتبارها مرادفا له، الأمر الذي يقتضي منا الضبط الدقيق للمصطلحين والعلاقة القائمة بينهما في هذا الفرع.

أولا: تعريف المنهجية

ينصرف المفهوم اللغوي لكلمة المنهجية إلى اللغة الفرنسية، فهي مشتقة من كلمة Méthodologie، وهي كلمة مركبة من كلمتين وهما: Méthode وتعني المنهج،

[50] -عوابدي عمار، المرجع السابق، ص14.

وLogie وتعني علم، وبذلك فالمنهجية هي العلم الذي يهتم بدراسة المناهج أي علم المناهج.

أما المعني الاصطلاحي للمنهجية، فيعني الطريقة التي يتبعها العقل في معالجة أو دراسة موضوع أو مسالة ما، من اجل التوصل إلى نتائج معينة، هذه النتائج تكون علمية "هدفها الكشف عن الحقيقة"، و مقصودة "أي البرهنة عليها للغير"[51].

كما تعرف المنهجية بأنها استخدام الإنسان لقدراته العقلية أحسن استخدام، قصد الوصول إلى نتائج معينة بأقل جهد واقصر طريقة ممكنة.

ثانيا: تعريف المنهج

المنهج لغة مشتق من الجذر اللغوي "نهج" ، ونهج الطريق نهجا و نهوجا، أي وضح واستبان، وانتهج الطريق اي استبانه وسلكه، واستنهج الطريق سلك مسلكه، والمنهاج هو الطريق الواضح، يقول الله تعالى:" لكل جعلنا منكم شرعة منهاجا"[52]، أي الطريق البين الواضح.

والمنهج The method ، في ابسط تعريفاته الاصطلاحية ، يعني الطريقة التي يصل بها الإنسان إلى الحقيقة، أو هو خطوات منظمة يتخذها الباحث لمعالجة مسألة أو أكثر للوصول إلى الحقيقة، أو هو البرنامج الذي يحدد لنا السبيل للوصول إلى الحقيقة، وكل هذه التعريفات تدور حول السبيل العلمي المنظم للوصول إلى الحقيقة في العلوم[53].

وعليه من خلال هذه التعريفات السابقة، يبدو واضحا أن مصطلح "المنهجية" أشمل من "المنهج"، حيث يستخدم مفهوم المنهجية في حالة الاعتماد على مجموعة من المناهج في إطار التكامل المنهجي في البحث العلمي ، فحين نستخدم مفهوم المنهج في حالة الاعتماد على منهج علمي واحد[54].

الفرع الثاني: خطوات المنهجية

إن الوصول للمعرفة العلمية يفرض على الباحث استخدام عناصر إجرائية، تتمثل في "الملاحظة ، الفرضية أو المسلمة "، والقيام بعملية التحقق أولا، ثم يقوم الباحث بجمع

---

[51] -مراح علي، منهجية التفكير القانوني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2004، ص 17.

[52] - سورة المائدة ، الاية 48.

[53] - الحسيني عمار عباس، مناهج البحث القانوني، الطبعة الاولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص10-11.

[54] -حوبة عبد القادر، المرجع السابق، ص28.

البيانـات ويصـنف الحقـائق ويـرى علاقاتهـا المتبادلـة فـي جميـع جوانبهـا، وهـو مـا يسـمى بالعنصر الشخصي ثانيا.

اولا: العنصر الإجرائي:

1- الملاحظة Observation:

إن الملاحظـة فـي المنهجيـة، هـي الملاحظـة العلميـة الدقيقـة المفصـلة والشـاملة، والتـي تضفي إلـى طـرح فرضـيات علميـة ذات دلالـة ومعنـى، حيـث تقوم الملاحظـة علـى وظيفتين أساسيتين في الدراسة تتمثل فيما يلي:

-تقديم البيانات التي تساعد في عملية الصياغة التصورية المبدئية للفرضيات.

-استخدامها كأداة منهجية لجمع البيانات حول الفرضيات بهدف التحقق منها.

2-صياغة الفرضيات و المسلمات: Les epothesses

صياغة الفرضيات لبداية البحث العلمي، يعتمد على البيانات المحصلة، فالفرضيات هي تفسيرات أولية للمشكلة محل البحث وتستخلص من المعلومات المحصلة.

وتكمـن أهميـة وضـع الفرضـيات، فـي تحديـد الغـرض مـن البحـث وتوجيـه عمليـة جمـع المعلومات والبيانات، وتوضيح مسالك ومسار إطار البحث .

2- التحقق: vérification

عملية التحقق تتضمن أربعة عمليات رئيسية: تتمثل في **جمـع المـادة العلميـة** (البيانـات والمعلومات)، **تحليلها وتفسيرها**، من اجل الوصول إلى **نتائج علمية** يمكن تعميمها[55].

ثانيا: العنصر الشخصي

يعتمد علـى الرؤيـة الواضـحة لـدى الباحـث وقدرتـه علـى التمييـز والانتقـاء، هـذا يبـين أن الباحـث وقدراتـه الشخصـية تـؤثر تـأثيرا هامـا علـى سـير عمليـة البحـث، والتحليـل، والتفسـير، للوصول إلى نتائج معينة[56].

وبنـاءا علـى ذلك، فالباحث يجب ان تتوافر فيه بعض المميزات، التـي تسـهل لـه عمليـة البحـث، إذ يجـب أن يكـون مختصـا فـي مجـال البحـث، فضـلا عـن المؤهلات العلميـة التـي تخـول لـه ذلك ، كمـا يجـب أن يتميـز بعقـل راجـح وميـل للبحـث، حـب الاسـتطلاع والمعرفـة،

[55] -مراح علي ، المرجع السابق، ص 19-20.

[56] - المرجع نفسه، ص21.

الاستعداد الذاتي والقدرات الفكرية للبحث، بالإضافة إلى تمتعه بالصبر والمثابرة، وان يكون حذرا ومنظما في تفحص المعلومة ليتحدى الحقيقة.

كما يجب على الباحث أن يتحرر في تفكيره من الخرافات والقيود التي تفرض عليه أفكار خاطئة، كما يجب أن يمتاز برحابة الصدر، وتقبل النقد، والاستعداد لتغيير الفكرة إذا ثبت خطؤها[57].

ضف إلى ذلك، على الباحث الاعتقاد بنسبية الحقائق العلمية، وأان هذه الحقائق العلمية المتوصل إليها ليست نهائية وإنما يمكن تعديلها على ضوء الظروف الجديدة[58].

المبحث الثاني:

البحث العلمي

يمثل البحث العلمي مرتكز محوري للوصول إلى الحقائق العلمية ووضعها في إطار قواعد أو قوانين أو نظريات علمية كجوهر للعلوم، خاصة وأن العلم مدركات يقينية مؤكدة ومبرهن عليها كتصديق مطلق، ويتم التوصل إلى الحقائق عن طريق البحث وفق مناهج علمية هادفة ودقيقة ومنظمة، واستخدام أدوات ووسائل بحثية.

المطلب الأول: مفهوم البحث العلمي

في نطاق البحث عن تحديد مفهوم البحث العلمي وتحديد معناه، وجدت عدت تعاريف تتمحور أساسا حول خصائصه، وشروطه، وأهميته، وهذا ما سنتولى عرضه فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف البحث العلمي

هناك عدة تعريفات للبحث العلمي، ومن جملتها التعريف اللغوي للبحث، فكلمة بحث تعني طلب الشيء والتنقيب عنه بكل معلومة مفيدة، وفحص ما يجمع عنه بالدراسة والتحليل[59].

---

[57] - مراح علي، محاضرات في منهجية البحث العلمي، القيت على طلبة الماجستير تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون،الجزائر، 2012/2011، ص08.

[58] - المعرفية العلمية تقوم على إضافة الجديد للقديم، أي أنها تأتي بالبديل، فتلغي القديم ، مثل: فيزياء نيوتن التي اعتقد بأنها مطلقة إلى أن جاء انشتاين بنسبيته، وبالمثل فإن الكثير من النظريات والمعارف العلمية في مجالات مختلفة، استغنى عنها الإنسان واستبدلها بنظريات ومفاهيم ومعارف خاصة في مجال العلوم الاجتماعية، التي تتسم بالتغير والنسبية وهذه خاصية العلم والمعروفة بالتراكمية، راجع في ذلك فاضلي إدريس، المرجع السابق، ص138-139.

[59] - فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص 16-17.

و يعرف البحث العلمي اصطلاحا بأنه: وسيلة للاستعلام والاستقصاء المنظم والدقيق، الذي يقوم به الباحث بغرض اكتشاف معلومات أو علاقات جديدة، بالإضافة إلى تطوير أو تصحيح أو تحقيق المعلومات الموجودة فعلا، على أن يتبع في هذا الفحص والاستعلام الدقيق خطوات المنهج العلمي[60].

كما يعرف البحث العلمي بأنه: محاولة لاكتشاف المعرفة والتنقيب عنها وتنميتها وفحصها وتحقيقها بتقص دقيق ونقد عميق، ثم عرضها عرضا مكتملا بذكاء وإدراك يسير، في ركب الحضارة العالمية، بما يسهم إسهاما إنسانيا حيا شاملا[61].

والذي نستطيع أن نخلص إليه من خلال كل هذه التعريفات، أن البحث العلمي الأكاديمي هو عملية علمية تجمع لها الحقائق والدراسات، وتستوفى فيها العناصر المادية والمعنوية حول موضوع معين ودقيق في مجال التخصص، لفحصها وفق مناهج علمية مقررة، ويكون للباحث فيها موقف معين، ليتوصل من خلال ذلك إلى نتائج جديدة، قد تكون هذه النتائج عبارة عن أفكار جديدة، أو حل لمشكلة قائمة، أو بيان لغموض علمي.

الفرع الثاني: أهمية البحث العلمي

للبحث العلمي عموما، و البحث العلمي القانوني خصوصا، أهمية واضحة تتجلى في عدة نقاط أهمها:

-توسيع إطلاع الباحث على الوثائق العلمية المختلفة، وصقل الشهية العلمية لدى الباحث.

-تنمية روح الاستنتاج العقلي لدى الباحث.

-الكشف عن بعض الحقائق بغية تطوير الواقع المعاش، ومن ثم تطوير الواقع الاجتماعي.

-تطوير إقبال الباحث على الدراسة و البحث و التأليف.

-تدريب الباحث على الأسلوب القانوني في الكتابة، والقائم على الدقة والاختصار والوضوح و عدم التكرار، و إبعاده عن السطحية و الأسلوب السردي المألوف في كتابة البحوث.

-التعود على استخدام الوثائق و الكتب و المصادر و الروابط بينهم للوصول إلى نتائج جديدة.

كما تتمثل أهمية البحث العلمي لطالب الحقوق فيما يلي:

---

[60] - عوابدي عمار ، المرجع السابق، ص18.

[61] - المرجع نفسه، ص13-14.

-إبراز مدى قدرة الطالب على استيعاب المعلومات النظرية التي يتلقاها في المحاضرات و كيفية التعبير عنها وفقا لأهداف السؤال المطروح.

-تعويد الطالب على ترتيب و تنظيم أفكاره و عرضها بشكل منسق و تسلسل منطقي[62].

المطلب الثاني: خصائص وأنواع البحث العلمي

للبحث العلمي عدة أنواع، كما انه يمتاز بجملة من الخصائص، نستطيع استخلاصها من التعريفات السابقة أهمها:

الفرع الأول: البحث العلمي بحث منظم ومضبوط: Systimatic

أي أن البحث العلمي نشاط عقلي، منظم ومضبوط ودقيق ومخطط، حيث أن المشكلات، والفروض، والملاحظات، والتجارب، والنظريات، والقوانين، قد تحققت واكتشفت بواسطة جهود عقلية منظمة ومهيأة جيدا، لذلك فهو ليس وليد مصادفات أو أعمال ارتجالية ، وتحقق هذه الخاصية للبحث العلمي عامل الثقة الكاملة في نتائج البحث.

ثانيا: البحث العلمي بحث نظري:Théoritical

لأنه يستخدم النظرة لإقامة وصياغة الفرض الذي هو بيان صريح يخضع للتجارب والاختبار.

ثالثا: البحث العلمي بحث تجريبي:Enprical

يقوم العلمي على أساس إجراء التجارب والاختبارات على الفروض، والبحث الذي لا يقوم على أساس الملاحظات والتجارب لا يعد بحثا علميا، فالبحث العلمي يؤمن ويقترن بالتجارب.

رابعا: البحث العلمي بحث حركي وتجديدي:

ينطوي البحث العلمي دائما على تجديد وإضافات في المعرفة عن طريق الاستبدال المتواصل والمستمر للمعارف القديمة بمعارف جديدة[63].

خامسا: البحث العلمي بحث تفسيري:

---

[62] - سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2018/2017، ص09-10، راجع ايضا بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ، 2016/2015، ص05-06.

[63] - صابر فاطمة عوض وخفاجة ميرفت علي، أسس ومبادئ البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، مصر،2002، ص21.

يستخدم البحث العلمي المعرفة العلمية لتفسير الظواهر والأشياء بواسطة مجموعة من المفاهيم المترابطة تسمى عادة النظريات.

سادسا: البحث العلمي بحث عام ومعمم:

لأن المعلومات والمعارف لا تكتسب الطبيعة والصفة العلمية إلا إذا كانت بحوثا معممة وفي متناول أي شخص مثل الكشوف الطبية[64].

سابعا: الموضوعية

في مجال البحث العلمي يقصد بالموضوعية جانبين، الأول يعني حصر الدراسة وتكثيف الجهود في إطار موضوع البحث بعيدا عن الاستطراد، مما يسبب تشتيت أفكار الباحث على حساب موضوع البحث الرئيسي، أما الجانب الثاني للموضوعية، فتعني تجرد الباحث في أفكاره وأحكامه من الذاتية والنزعات الشخصية، من خلال عدم التحيز للأفكار أو الأشخاص[65]، فهدف البحث العلمي هو الوصول للحقيقة مدعمة بالأدلة، دون غيرها من العوامل الشخصية أو الخارجية.

ثامنا:المنهجية

البحث العلمي يقتضي عرض معلوماته عرضا منطقيا سليما، يستدرج القارئ من السهل إلى الصعب، ومن المعلوم إلى المجهول، ومن المسلمات إلى الخلافيات، وذلك وفقا للتنظيم السليم لسلسلة الأفكار العديدة.

تاسعا: الجودة والدقة والتقسيم السليم لأجزاء البحث

البحث العلمي يفرض سلامة الشكل، وتناسب الهوامش، وتنوع المصادر والمراجع.

عاشرا: البحث العلمي منظم مخطط

البحث العلمي نشاط منظم ومخطط، لان الإشكاليات والملاحظات والفرضيات والنظريات والقوانين، تم اكتشافها بعد مجهود عقلي منظم، فهي ليست وليدة الصدفة.

هذه أهم خصائص البحث العلمي، التي تؤدي معرفتها إلى توسيع آفاق معرفة مفهوم البحث العلمي[66].

---

[64] - عمار عوابدي، المرجع السابق، ص21-22.

[65] - عبيدات محمد واخرون، المرجع السابق، ص08.

[66] - سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص 11-12.

الفرع الثاني: أنواع البحث العلمي

تنقسم وتتنوع البحوث والدراسات العلمية إلى عدة أنواع، على أساس كيفية معالجتها للحقائق والظواهر، والأمور والأشياء، وكذا النتائج العلمية المتوصل إليها من خلال هذه البحوث والدراسات، وسنتولى في هذا الفرع ، تفصيل أهم البحوث العلمية القانونية والتسميات الأكاديمية المرتبطة بها.

أولا: البحوث الصفية

وهي نوع من البحوث القصيرة والمبسطة، التي يقوم بها الطالب الجامعي خلال مرحلة الليسانس بناء على طلب أساتذته في المقاييس المختلفة، وتسمى عادة بالبحوث الصفية (نسبة إلى الصف أي القسم).

وتهدف هذه البحوث، إلى تدريب الطالب على تنظيم أفكاره وعرضها بصورة سليمة، كما تدربه على طرق و كيفيات استخدام المكتبة ومصادرها، وتدريبه على الإخلاص والأمانة العلمية، وتحمل المسؤولية في نقل المعلومات، وقد لا يتعدى حجم البحث الصفي العشرين 20 صفحة، وتتم مناقشته من طرف الطلبة والأستاذ[67].

ثانيا: مذكرة الليسانس والماستر

وهي عبارة عن بحث طويل نسبيا، مقارنة بالبحوث الصفية، اذ تتراوح عدد صفحاتها بين 70 إلى 90 صفحة، وتأتي هذه المذكرة، كثمرة تخرج بعد 03 ثلاث سنوات من التعليم الجامعي، هذا البحث العلمي يمكن الطالب من الحصول على شهادة الليسانس، في احد فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية ، كما يمكن هذا البحث الطالب من الحصول على شهادة مهندس دولة في مجال العلوم التقنية[68].

ويمكن النظام الجديد للتعليم العالي (L.M.D) ، جميع الطلبة الذين تحصلوا على شهادة الليسانس، من التسجيل في الماستر، لاستكمال دراساتهم الجامعية في مجال تخصصهم لمدة 02 سنتين، تختتمان بإعداد بحث علمي، يسمى بمذكرة الماستر، هذه البحوث تناقش من طرف لجنة مناقشة تتألف من رئيس اللجنة ، العضو المناقش، والأستاذ المشرف على الطالب.

---

[67] - الحسيني عمار عاس، المرجع السابق، ص24.

[68] - شراد يحي، المرجع السابق، ص68.

والهدف من هذه البحوث القصيرة، ليس أن يصل الباحث إلى أفكار جديدة أو إضافات لم تكن موجودة في العلم، وإنما الغاية منها أن يتعود الطالب على التعمق في الدراسة في موضوع محدد، حتى لا يكون سطحيا في تفكيره[69].

ثالثا: رسالة الماجستير

وهو بحث يرتقى في مفهومه عن البحث الصفي، أو مذكرة التخرج، ويعتبر أحد المتممات لنيل درجة علمية عالية، عادة ما تكون درجة الماجستير(الملغاة حاليا)، والهدف الأول منها هو أن يحصل الطالب على تجارب في البحث، تحت إشراف أحد الأساتذة ليمكنه ذلك من التحضير للدكتوراه.

وتعتبر الرسالة امتحانا يعطي فكرة عن مواهب الطالب، ومدى صلاحيته لمواصلة البحث في الدكتوراه، وهي فرصة ليثبت الطالب سعة اطلاعه، وعمق تفكيره، وقوته في النقد والتبصر فيما يصادفه من أمور[70].

وتتصف الرسالة بأنها بحث مبتكر أصيل في موضوع من الموضوعات، وتعالج مشكلة يختارها الباحث ويحددها، ويضع افتراضاتها، ويسعى إلى التوصل إلى نتائج جديدة لم تعرف من قبل، ولهذا فالرسالة تحتاج إلى مدة زمنية طويلة نسبيا، قد تكون عاما أو أكثر.

وتتم مناقشة هذا البحث من طرف لجنة مناقشة، تتألف من أساتذة مختصين من ذوي الدرجات العلمية العالية، وتتكون هذه اللجنة من: رئيس اللجنة ، عضوين مناقشين، والأستاذ المشرف على الطالب.

رابعا:أطروحة الدكتوراه

يتفق الأساتذة ورجال العلم، على أن الأطروحة هي بحث علمي أعلى درجة من الرسالة، للحصول على درجة الدكتوراه، ولهذا فهي بحث أصيل، يقوم فيه الباحث باختيار موضوعه، وتحديد اشكاليته، ووضع فرضياته، وتحديد أدواته واختيار مناهجه، وذلك من أجل إضافة لبنة جديدة لبنيان العلم والمعرفة.

---

[69] - الهواري سيد، دليل الباحثين في اعداد البحوث العلمية، طبعة حديثة، مكتبة عين شمس، القاهرة،مصر،2004، ص02.

[70] - بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص21.

وتختلف أطروحة الدكتوراه عن الماجستير، في أن الجديد الذي تضيفه للمعرفة والعلم يجب أن يكون أوضح، وأقوى، وأعمق، وأدق، وأن تكون على مستوى أعلى، وقد يمتد الزمن بالباحث لأكثر من سنتين، ربما عدة أعوام لانجازها.

وتعتمد رسالة الدكتوراه على مراجع أوسع، وتحتاج إلى براعة في التحليل، وتنظيم المادة العلمية، ويجب أن تعطي فكرة على أن مقدمها يستطيع الاستقلال بعدها بالبحث دون الحاجة للإشراف والتوجيه.

وتتم مناقشة أطروحة الدكتوراه من طرف لجنة مناقشة، تتألف من أساتذة مختصين من ذوي الدرجات العلمية العالية، وتتكون هذه اللجنة من: رئيس اللجنة ، ثلاث إلى أربعة أعضاء مناقشين، والأستاذ المشرف على الطالب[71].

خامسا: المقالة

وهي بحث قصير، حيث يتناول عرضا وجيزا لبعض المعلومات التي تخص موضوعا معينا، ولا يلتزم صاحب المقال بإعطاء شيء جديد، فيمكن أن تكون هناك دراسات سابقة عن هذا الموضوع[72].

المطلب الثالث: أدوات البحث العلمي

أدوات البحث العلمي، هي مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة، التي يعتمد عليها الباحث في الحصول على المعلومات والبيانات اللازمة لإنجاز بحثه[73].

وإذا كانت أدوات البحث العلمي متعددة ومتنوعة، فإن طبيعة الموضوع أو المشكلة هي التي تفرض وتحدد حجم ونوعية وطبيعة أدوات البحث، التي يجب أن يستخدمها الباحث في إنجاز وإتمام عمله، كما أن براعة الباحث وعبقريته، تلعب دورا هاما في تحديد كيفية استخدام أدوات البحث العلمي.

ومن أهم أدوات البحث العلمي نجد ما يلي :

الفرع الأول: العينة

وهي المجموعة الجزئية التي يقوم الباحث بتطبيق دراسته عليها، و التي يجري اختيارها وفق قواعد وطرق علمية، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا[74].

---

[71] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص20-21. راجع ايضا الهواري سيد، المرجع السابق، ص02.

[72] - بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص21.

[73] - فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص137.

الفرع الثاني: الملاحظة

تعتبر الملاحظة من أهم وسائل جمع البيانات وقد استخدمها الإنسان البدائي في ملاحظة الطبيعة، والملاحظة هي النقطة التي ينطلق منها العلم، حيث تبرز أهميها خاصة في الدراسات الاجتماعية والانثربولوجية، والنفسية، وجميع المشكلات التي تتعلق بالسلوك الإنساني ومواقف الحياة الواقعية[75].

وتستخدم الملاحظة في جمع البيانات التي يصعب الحصول عليها عن طريق المقابلة أو الاستفتاء، كما تستخدم في البحوث الاستكشافية والوصفية والتجريبية.

ويمكن تقسيم الملاحظة إلى قسمين:

أولا:الملاحظة البسيطة

ويقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية، دون إخضاعها للضبط العلمي حيث تحدث تلقائيا، وبدون استخدام الباحث لأي نوع من أنواع أدوات القياس، للتأكد من صحة الملاحظة ودقتها.

ثانيا: الملاحظة المنظمة

وهي تختلف عن الملاحظة البسيطة، في كونها تتم وفق تنظيم دقيق وتوجيه من قبل الباحث، فالملاحظة الموجهة تخضع إلى أساليب الضبط العلمي، وتقوم على أسس منظمة ومركزة بعناية.

وقد أثبتت الملاحظة المنظمة فعاليتها، في تسهيل عملية تحليل العديد من النشاطات الإنسانية[76]، وتتم باستخدام الصور الفوتوغرافية، المذكرات، الأشرطة السمعية والبصرية، والانترنت ..الخ

الفرع الثالث: الاستبيان

يسمى الاستبيان أيضا الاستمارة، وهو مجموعة مؤشرات يمكن عن طريقها اكتشاف أبعاد موضوع الدراسة، عن طريق الاستقصاء التجريبي، أي إجراء بحث ميداني على جماعة من

---

[74] - سلاطنية بلقاسم و الجيلالي حسان، أسس البحث العلمي الكتاب الاول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2009، ص127.

[75]-الملاحظة لا تفيد في جميع انواع البحوث، فهناك حالات لا تتيح للباحث استعمال الملاحظة، كراقبة السلوك الجنسي لدى الانسان، او بعض الازمات، او الخلافات العائلية ...الخ . راجع في ذلك. المرجع نفسه، ص66.

[76] - بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص81-82.

الناس، وهي وسيلة الاتصال الرئيسية بين الباحث والمبحوث، ويحتوي الاستبيان على مجموعة من الأسئلة تخص القضايا التي نريد تحصيل معلومات عنها من المبحوث.

وهناك عدة أنواع من الاستبيان أو الاستمارة، حيث نجد الاستمارة المكتوبة المرسلة بالبريد، واستمارة المقابلة، أو الاستجواب، وكلها تبنى بنفس الصيغة، حيث يعمد فيها الباحث على طرح أسئلة معدة مسبقا، وتسجيل الإجابات التي يقدها المبحوث[77].

الفرع الرابع: المقابلة

تعتبر المقابلة من الوسائل الشائعة الاستعمال في جمع البيانات والمعلومات حول الظاهرة محل الدراسة، وتعرف بأنها محادثة موجهة يقوم بها فرد مع آخر أو مع أفراد آخرين ، بغية حصوله منهم على أنواع من المعلومات لاستخدامها في البحث العلمي[78].

والمقابلة أنواع، فهناك المقابلة الفردية، والمقابلة الجماعية، المقابلة بين رئيس ومرؤوس، بين مسئول في التنظيم وطالب للوظيفة...الخ.

الفرع الخامس: القياس

هو عملية إعطاء تقدير كمي (رقمي)، للخصائص أو الصفات موضوع الاهتمام، بوحدات معيارية متفق عليها، بمعنى أن القياس هو عملية تتم باستخدام أدوات قياس ذات وحدات معيارية متفق عليها، بهدف الوصول إلى التعبير الكمي عن الخاصية أو الصفة المراد قياسها، وذلك من خلال مقارنة شيء ما مجهول بواسطة وحدات معلومة ومقننة من الشيء نفسه، وبمعنى آخر، فإن القياس هو جمع معلومات وبيانات عن خاصية معَينة، نريد قياسها، فمثلا تقدير أطوال مجموعة من الأفراد، يتطلب جمع معلومات عن أطوالهم باستخدام المتر، وهو أداة لقياس خاصية الطول.

ويتم التعبير عن القياس بوحدات معَينة، على هيئة نقاط تعرف بالأمتار أو اللترات...الخ، وتتصف تلك الوحدات بالدقة والموضوعية، بينما عندما يتجه الإنسان إلى التعامل مع قياس صفات، مثل الدافعية، أو القدرة على التفكير المنطقي، أو الانطواء، أو القدرة على ضبط العواطف، فإن الصورة تبدو أكثر تعقيدا وتشعبا[79].

---

[77]- سلاطنية بلقاسم و الجيلالي حسان، المرجع السابق، ص77.

[78] - فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص161.

[79] - فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص172.

الفرع السابع: الوثائق العلمية

الوثائق العلمية هي جميع المصادر والمراجع التي تتضمن المواد والمعلومات والتي تشكل في مجموعها الإنتاج الفكري اللازم للبحث العلمي[80]، وهذه الوثائق العلمية متعددة الأشكال والأنواع بحيث يصعب حصرها، وسنتولى في الفرع الثاني من المطلب الموالي تفصيل هذه الوثائق العلمية والمعروفة باسم المصادر والمراجع.

الفرع الثامن: الوسائل الإحصائية

وهي التقنيات أو النماذج أو الصيغ الرياضية، التي يجري استخدامها بعمليات التحليل الإحصائي للمعلومات، والبيانات الأولية الخام، ويمكن من خلال تطبيق هذه الأساليب الوصول إلى الحلول والنتائج المنطقية المطلوبة.

إن الاستخدام الصحيح لمختلف الأساليب الإحصائية في البحث العلمي، له قيمة وأهمية كبيرة، فهو يساهم بصورة أساسية في إتمام أمور كثيرة، ومن أبرزها إعداد الاختبارات وقراءة المعلومات والبيانات، وتحليلها وتفسيرها، كما انه يساهم في اتخاذ الباحث للقرارات الصحيحة المبنية على النتائج السليمة[81].

المطلب الرابع: وظيفة البحث العلمي ومراحله

وظيفة البحث العلمي القانوني هي دراسة موضوع قانوني، أو التطرق إلى مسألة قانونية من جميع الجوانب العلمية التي تتصل بالموضوع، وذلك عن طريق التحليل العلمي الدقيق لأحدث المعلومات المتجمعة حولها، وذلك من اجل الوصول لحل مشكلة من المشاكل المطروحة[82].

وقد يتناول البحث القانوني بالتحليل والدراسة موضوع قانوني، كأصل نشأة الدولة في القانون الدستوري، المركزية الإدارية في القانون الإداري، الحركات التحررية والمنظمات الدولية في القانون الدولي ....الخ.

---

[80] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص55.

[81] - من أبرز هذه الوسائل الاحصائية: نجد " المنوال، الوسيط و المتوسط"، للتفصيل اكثر راجع، فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص181-184.

[82] - عبيدات محمد واخرون، المرجع السابق، ص04.

وعموما فان البحث العلمي يجب أن يكون منظما وفق لتصميم مخطط البحث[83]، الذي يجب أن تراعى فيه منهجية مضبوطة، هذه المراحل تشترك فيها كل البحوث العلمية، بما فيها بحوث العلوم القانونية، وللتوضيح أكثر سنتولى في هذا المطلب تفصيل مختلف المراحل التي يمر بها إعداد البحوث العلمية، بما فيها البحوث العلمية القانونية والمتمثلة فيما يلي:

1 . مرحلة اختيار الموضوع.

2 . مرحلة البحث عن الوثائق العلمية.

3 . مرحلة القراءة والتفكير .

4 . مرحلة تقسيم الموضوع.

5 . مرحلة جمع وتخزين المعلومات.

6 . مرحلة الصياغة و الكتابة.

الفرع الأول: مرحلة اختيار الموضوع

إن اختيار موضوع البحث ليست بالعملية السهلة، لأن الباحث مطالب أثناء بحثه للوصول إلى نتائج علمية، مدعمة بحقائق وبيانات تضفي على البحث روعة وجمال في الدقة والتعبير عن إحساس وشعور الباحث بموضوعية ورزانة علمية لا مثيل لها، ولهذا يتعين على الباحث أن يعثر على موضوع شيق، يتفق مع ميوله ورغباته[84]، حيث تبدأ عملية اختيار الموضوع بتحديد المشكلة العلمية التي تتطلب حلا علميا لها، من خلال عدة فرضيات علمية، بواسطة الدراسة والبحث والتحليل، لاكتشاف الحقيقة أو الحقائق العلمية المختلفة المتعلقة بالمشكلة محل البحث، وتفسيرها واستغلالها في حل ومعالجة القضية المطروحة للبحث العلمي[85].

أولا:الإحساس بالمشكلة

الإحساس بالمشكلة يعتبر نقطة البداية لأي مجهود علمي، وتعرف المشكلة بأنها "عرض هدف البحث في شكل سؤال يتضمن إمكانية التقصي بهدف إيجاد إجابة"[86]،

---

[83] - حجاب محمد منير، الاسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000، ص21.

[84] - بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص31.

[85] - فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص 91-92.

[86] - عبيدات محمد واخرون، المرجع السابق، ص24.

فالمشكلة بمعنى آخر هي الموضوع الذي ينوي الباحث معالجته، وهي بمثابة التصور القبلي للموضوع وكيفية حله والإجابة وذلك بتقديم تفسيرات وإجابات.

وتعتبر هذه المرحلة من أولى مراحل إعداد البحث العلمي والأكثر صعوبة ودقة[87]، نظرا لتعدد واختلاف عوامل ومقاييس اختيار الموضوع، حيث توجد عوامل ومعايير ذاتية، نفسية، وعقلية، واجتماعية، واقتصادية ومهنية، تتحكم في عملية اختيار الموضوع وتجعل الباحث يميل لاختيار موضوع ما دون غيره من الموضوعات.

1- العوامل الذاتية:

أ- الاستعداد والرغبة النفسية الذاتية:

وذلك عن طريق الارتباط النفسي والوجداني بين الباحث وموضوعه، بحيث ينتج عن ذلك المثابرة والصبر، والمعاناة والتحمس المعقول، والتضحية الكاملة للبحث، وبالتالي تذلل كل الصعوبات التي تواجه الباحث في بحثه، ويتحول البحث إلى مجرد متعة وهواية[88].

ب- القدرات الشخصية للباحث:

وتتمثل هذه القدرات في قدرة الباحث في تناول الموضوع بكل موضوعية واقتدار، من خلال سعة الاطلاع، التفكير والتأمل، الصفات الأخلاقية، مثل هدوء الأعصاب، وقوة الملاحظة، وشدة الصبر، والموضوعية، والنزاهة، والابتكار إلى غير ذلك من الصفات والقدرات[89].

ج- نوعية التخصص العلمي:

يختار الباحث موضوع بحثه في نطاق تخصصه العلمي بوجه عام، أو في أحد فروع تخصصه، وهذا عامل أساسي في اختيار الموضوع، فمثلا في مجال القانون، هناك فرع القانون العام و القانون الخاص، فإذا كان تخصص الباحث القانون العام، فعليه أن يراعي تخصصه الفرعي، القانون الدستوري أو القانون الإداري وغيرها[90].

د- طبيعة موقف الباحث:

---

[87] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص238.
[88] - شراد يحي ، المرجع السابق، 74.
[89] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص37.
[90] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص89.

من المستحب أن يختار الباحث موضوع بحثه، بما يتناسب مع مركزه العلمي، والاجتماعي، والسياسي، أي تخصصه المهني ، حتى تسهل عليه عملية البحث في نطاق الوظيفة الممارسة[91].

هـ- الظروف الاجتماعية والاقتصادية:

تتطلب بعض البحوث العلمية مصاريف ونفقات كثيرة، خاصة إذا كانت طبيعة البحث تقتضي إجراء التجارب، أو التنقل إلى الخارج[92]، وبالتالي إذا كان الباحث محدود الدخل، أو متكفلا بعائلة مثلا، فسوف تصعب عليه عملية البحث، خاصة من حيث التنقل بحرية، والغياب عن البيت أو العمل.

و-الاستعدادت والقدرات اللغوية:

هناك بعض البحوث العلمية، كالدراسات المقارنة مثلا، تتطلب من الباحث أن يجيد اللغات الأجنبية، خاصة إذا كانت الوثائق العلمية للبحث "المصادر والمراجع"، مكتوبة بلغات معينة، مما يفرض على الباحث التحكم الجيد في هذه اللغات حتى تسهل عليه عملية البحث[93].

ي-الوقت المتاح لانجاز البحث:

تتحكم مدة الوقت المحددة لانجاز البحث العلمي في عملية اختيار الموضوع، حيث أن هناك بحوث علمية للتخرج في مرحلة الليسانس أو الماستر مثلا يجب على الطلبة الباحثين إعدادها خلال شهور فقط، حتى يتحصلوا على شهادة التخرج، فحين هناك أبحاث الدراسات العليا كالماجستير "غير موجودة حاليا" ، و الدكتوراه، يجب إعدادها في فترة زمنية سنة فأكثر وحتى أنها قد تستغرق سنوات، وبالتالي فعامل الوقت مهم جدا، ويعد معيارا أساسيا لاختيار الموضوع الذي سيكون محلا للدراسة والبحث[94].

2- العوامل الموضوعية:

أ . القيمة العلمية للموضوع:

---

[91] - المرجع نفسه، ص90.
[92] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 42.
[93] - شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر،2003، ص55-56.
[94] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص44.

يجب أن يكون الموضوع، ذو قيمة علمية نظرية وعملية حية ومفيدة[95]، في كافة مجالات الحياة العامة والخاصة، مثل حل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية القائمة.

ب- أهداف سياسة البحث العلمي المعتمدة:

إن اختيار موضوع البحث العلمي يرتبط بالحياة العامة الوطنية والدولية، و الحياة الاجتماعية، والاقتصادية والسياسية في الدولة، وذلك دون التضحية بقيم حرية الفكر والحياة العلمية.

ج- مكانة البحث بين أنواع البحوث العلمية الأخرى:

قد يكون البحث مذكرة ليسانس، أو ماستر أو ماجستير أو أطروحة دكتوراه ، وقد يكون في صورة دراسة خبرة مقدمة لمكاتب الدراسات ومخابر الأبحاث[96].

فنوعية البحث تتحكم في تحديد الموضوع الصالح للبحث.

د- مدى توفر الوثائق والمراجع:

كثيرا ما تتحكم مسألة مدى توافر أو عدم توافر الوثائق العلمية المختلفة، في تحديد واختيار نوعية موضوع البحث العلمي، حيث توجد موضوعات نادرة المصادر والوثائق العلمية، وبالمقابل هناك موضوعات غنية بالوثائق والمصادر العلمية وهو عامل أساسي وجوهري في تحديد واختيار الموضوع[97].

والوثائق العلمية، هي جميع المصادر والمراجع الأولية والثانوية التي تحتوي على جميع المواد والمعلومات والمعارف المكونة للموضوع، والتي تشكل في مجموعها طاقة للإنتاج الفكري والعقلي في ميدان البحث العلمي، وهذه الوثائق قد تكون مخطوطة أو مطبوعة أو مسموعة أو مرئية[98].

ثانيا: القواعد الأساسية في تحديد المشكلة:

1- وضوح موضوع البحث:

يجب أن يكون موضوع البحث العلمي محددا وغير غامض بعيد عن العمومية، حتى يسهل على الباحث التعرف على جوانبه المختلفة فيما بعد، حيث أن هناك بعض

---

[95] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 76.
[96] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 51.
[97] - بوحوش عمار و الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص33.
[98] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 55.

الموضوعات تبدو سهلة للوهلة الأولى، غير انه مع التمحيص والتدقيق فيها تظهر صعوبات جمة، قد لا يستطيع الباحث تجاوزها، أو قد يكتشف أن هناك من سبقه إلى دراسة المشكلة ذاتها، أو أن المعلومات التي جمعها مشتتة، وضعيفة الصلة بالمشكلة، وهذا كله نتيجة عدم وضوح الموضوع في ذهن الباحث وتصوره.

2- تحديد المشكلة:

تصاغ مشكلة البحث صياغة واضحة، بحيث تعبر عما يدور في ذهن الباحث وما يرغب في إيجاد حل له، ولا تتم صياغة المشكلة بوضوح، إلا إذا استطاع الباحث تحديد العلاقة بين عاملين متغيرين أو أكثر كعلاقة جنوح الأحداث بالتسرب المدرسي مثلا ، فتطرح بشكل سؤال يتطلب إجابة محددة.

3 -وضوح المصطلحات:

يفرض تحديد المشكلة الدقة في تحديد المصطلحات المستخدمة، حتى لا يصعب على الباحث الوقوع في متاعب وصعوبات، نتيجة إهماله ضبط المفاهيم المصطلحات المرتبطة بالبحث[99].

وعليه فتحديد المشكلة أو الإشكالية ليس أمرا سهلا ، حيث أنه يتطلب من الباحث دراسة جميع نواحي المشكلة، ثم تعريفها تعريفا واضحا، والتثبت من أهميتها العلمية، حتى تكون جديرة بالدراسة، فيقوم الباحث بقراءة مبدئية عنها ويستنير بآراء المختصين في ذلك المجال[100].

ويذهب الكثير من الباحثين إلى القول بأن أفضل طريقة لتحديد الإشكالية، هي وضعها في شكل سؤال، يتضمن العلاقة بين متغيرين، ويمكن للباحث أن يحدد الإشكالية دون وضعها على شكل سؤال[101].

الفرع الثاني: مرحلة البحث عن الوثائق العلمية

بدء يتعين على الباحث الحصول على بيانات بحثه من خلال الوثائق العلمية، والمعروفة باسم المصادر والمراجع[102]، الموجودة في مختلف المكتبات والمراكز العلمية ،

---

[99] - الصاوي محمد و مبارك محمد، البحث العلمي اسسه وقواعد كتابته، المكتبة الاكاديمية، دون مكان نشر،1992، ص19-20.

[100] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص78-79.

[101] - المغربي كامل، اسليب البحث العلمي، الطبعة الاولى ،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2002، ص 47.

وتسمى هذه العملية عملية التوثيق، أو "البيبليوغرافيا Bibliographie" ، وهي عملية لها أسسها وأصولها وأهدافها، باعتبارها من أهم العمليات اللازمة للقيام بأي بحث علمي، وذلك بنقل المعلومات، أو الاستشهاد ببعض الفقرات، أو تعزيز وجهة النظر الخاصة بالباحث.

والوثائق العلمية هي كل المصادر والمراجع، التي تحتوي على معلومات ومعارف لها صلة بموضوع البحث بعد حصرها[103]، والتي يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولا: الوثائق الأصلية أو الوثائق المباشرة (المصادر)

تعرف المصادر بأنها تلك الوثائق والدراسات الأولى، المنقولة بالرواية، أو المكتوبة بيد مؤلفين ثقات أسهموا في تطوير العلم، وعليه فالمصادر تتضمن الحقائق والمعلومات الأصلية المتعلقة بالموضوع، دون استعمال وثائق ومصادر وسيطة في نقل هذه المعلومات[104].

ومن أمثلة الوثائق الأصلية العلمية في ميدان العلوم القانونية والإدارية نجد:

1 . المواثيق القانونية العامة والخاصة الوطنية والدولية.

2 . محاضر ومقررات وتوصيات هيئات المؤسسات العامة الأساسية مثل المؤسسة السياسية, التشريعية والتنفيذية.

3 . الدساتير، التشريعات، والقوانين والنصوص التنظيمية المختلفة.

4 . العقود والاتفاقيات والمعاهدات المبرمة والمصادق عليها رسميا.

5 . الشهادات والمراسلات الرسمية.

6 . الأحكام والمبادئ والاجتهادات القضائية.

7 . الإحصائيات الرسمية.

8.المقابلات الشخصية والتصريحات الرسمية.

9.الأفلام الوثائقية والشهادات الحية ذات الآثار القانونية[105].

---

[102] - نميل إلى وجوب التفرقة بين المصادر والمراجع، فالمصدر Source هو أقدم ما يحوي مادة عن موضوع ما، وهي ما يسمى بـ " المراجع الأصلية "، وهي المراجع ذات القيمة في الرسائل العلمية، ولذلك وجب الاعتماد عليها والرجوع إليها، وكلما ازداد استخدام المراجع الأصلية، كثرت الحقائق المستقاة منها، وعظمت قيمة الرسالة، خاصة إذا كانت هذه الحقائق لم تصل إليها يد من قبل.
اما المرجع هو Reference ، ما أخذ مادة أصلية من مراجع متعددة، وأخرجها في ثوب جديد، وعلى الطالب العودة دائما إلى الأصول والمصادر إلا إذا تعذر عليه الأمر. راجع في ذلك الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص127-138.

[103] - حجاب محمد منير، المرجع السابق، ص51.

[104] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص55.

[105] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 78.

ثانيا: الوثائق غير الأصلية أو الوثائق غير المباشرة (المراجع)

وهي المراجع العلمية الثانوية[106] التي تستمد قوتها من مصادر ووثائق أصلية ومباشرة ، فتتعرض لها بالنقد التحليل والتعليق والتلخيص، أي أنها الوثائق التي نقلت الحقائق والمعلومات عن الموضوع محل البحث، أو عن بعض جوانبه من مصادر ووثائق أخرى.

ومن أمثلتها:

1 . الكتب والمؤلفات القانونية الأكاديمية العامة والمتخصصة في موضوع من الموضوعات, مثل: كتب القانون الدولي، القانون الإداري، ، القانون المدني، التجاري.... الخ

2 . الدوريات والمقالات العلمية المتخصصة .

3 . الرسائل العلمية الأكاديمية المتخصصة، ومجموع البحوث والدراسات العلمية والجامعية التي تقدم من أجل الحصول على درجات علمية أكاديمية.

4 . الموسوعات ودوائر المعارف والقواميس[107].

الفرع الثالث: مرحلة القراءة والتفكير

تعتبر هذه المرحلة مرحلة مهمة، لدورها في تنمية تصور واضح حول الموضوع، من خلال عمليات الاطلاع والفهم، لكافة الأفكار والحقائق التي تتصل بالموضوع، وتأمل هذه المعلومات والأفكار تأملا عقليا فكريا، حتى يتولد في ذهن الباحث جميع أبعاد المشكلة محل الدراسة، ويتمكن من فيما بعد من صياغة إشكالية دقيقة، تستجيب وتتناسب مع الموضوع.

فهذه المرحلة تفرض على الباحث السيطرة على الموضوع، حتى يستوعب جميع أسراره وحقائقه[108]، فيصبح قادرا على التعمق في فهم المشكلة محل الدراسة، و استنتاج الفرضيات والأفكار والنظريات المرتبطة بها.

أولا: أهداف مرحلة القراءة والتفكير

تستهدف هذه العملية تحقيق الأهداف التالية:

1 . التعمق في التخصص وفهم الموضوع، والسيطرة على جل جوانبه.

---

[106] - ساعاتي امين، تبسيط كتابة البحث العلمي، الطبعة الاولى، الشركة السعودية للنشر والتوزيع، جدة ، 1999، ص174.

[107] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص59-60.

[108] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص238.

2 . اكتساب نظام تحليل قوي ومتخصص، أي اكتساب رصيد معرفي كبير من المعلومات والحقائق، التي تؤدي في الأخير إلى التأمل والتحليل.

3 . اكتساب الأسلوب العلمي القوي.

4 . القدرة على إعداد خطة الموضوع.

5 . الثروة اللغوية الفنية والمتخصصة.

6 . الشجاعة الأدبية لدى الباحث.

7.اكتساب القوة المنطقية والعلمية[109].

ثانيا: شروط وقواعد القراءة

هناك عدة شروط وقواعد تتطلبها عملية القراءة السليمة، والتي يجب احترامها حتى تتحقق أهداف القراءة، من أهمها ما يلي:

1 . أن تكون القراءة واسعة شاملة لجميع الوثائق والمصادر والمراجع المتعلقة بالموضوع.

2 . الذكاء والقدرة على تقييم الوثائق والمصادر[110].

3 . الانتباه والتركيز أثناء عملية القراءة.

4 . يجب أن تكون القراءة مرتبة ومنظمة لا ارتجالية وعشوائية.

5 . يجب احترام القواعد الصحية والنفسية أثناء عملية القراءة.

6 . اختيار الأوقات المناسبة للقراءة.

7 . اختيار الأماكن الصحية والمريحة للقراءة.

8 . ترك فترات للتأمل والتفكير ما بين القراءات المختلفة.

9 . الابتعاد عن عملية القراءة خلال فترات الأزمات النفسية والاجتماعية والصحية[111].

ثالثا: أنواع القراءة

تنقسم القراءة على أساس مدى عمقها، ودقتها، وتركيزها، إلى ثلاثة أنواع وهي:

1 . القراءة السريعة الاستطلاعية:

---

[109] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص66-68.

[110] - الصاوي محمد و مبارك محمد، المرجع السابق، ص59.

[111] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص142-143.

وهـي القـراءة السـريعة الخاطفـة، التـي تسـتهدف فقـط الاطـلاع علـى فهـارس الوثـائق، وعناوينهـا ومقدماتها، أي الاطـلاع علـى رؤوس الموضـوعات فـي قـوائم المصـادر والمراجـع المختلفة، كالاطلاع على المقدمات وبعض الفصول والعناوين.

2 . القراءة العادية:

وهي القراءة التي تتركز حول الموضوعات التي تم اكتشافها بواسطة القراءة السريعة، وذلك بغرض استخلاص واستخراج الباحث لنتائج وأفكار، وتدوينها في بطاقات معدة مسبقا لهذا الغرض[112].

3 . القراءة العميقة والمركزة:

وهي القراءة التي تتركز وتنصب حول بعض الوثائق، دون البعض الآخر، لما لها من أهمية و صلة مباشرة بالموضوع ، الأمر الذي يتطلب التركيز في القراءة، والتكرار والتمعن والدقة والتأمل، وتتطلب هذه القراءة صرامة والتزام أكثر[113]، بالمقارنة مع غيرها من أنواع القراءة.

وتختلف أهداف القراءة المركزة، عنها في القراءة العادية، حيث يعنى الباحث في التعرف علـى إطـار المشـكلة ذاتهـا، والآراء الفكريـة التـي تناولتهـا والفـروض التـي تبناهـا البـاحثون، والمناهج العلمية التي استخدموها، وذلك بهدف الاسترشاد والتوضيح في تقرير مسيرة دراسته من حيث المعلومات التي يحتاجها[114].

الفرع الرابع: مرحلة تقسيم وتبويب الموضوع

تقتضي هذه المرحلة التعرض بالشرح، لمعنى ومضمون تقسيم وتبويب الموضوع أولا، ثم نعرج على بيان شروط وقواعد تحقيق عملية التقسيم والتبويب ثانيا.

أولا: معنى ومضمون تقسيم وتبويب الموضوع

بعد مرحلة القراءة والتأمل والتفكير، تأتي عملية هيكلة وتخطيط وتقسيم موضوع البحث، و تعتبر هذه العملية جوهرية وحيوية للباحث في إعداد بحثه، وتتضمن تقسيمات الموضوع

---

[112] - قنـدليجي عـامر، البحـث العلمـي واسـتخدام مصـادر المعلومـات، دون طبعـة، دار اليـازوري العلميـة، عمـان، الاردن، 1999، ص 70-71.

[113] - الشريف عبد الله محمد، مناهج البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة الاشعاع، الاسكندرية، القاهرة،1996، ص34.

[114] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص 247-248.

الأساسية والكلية، والفرعية والجزئية والخاصة، على أسس ومعايير علمية ومنهجية واضحة ودقيقة.

فيجب أن تخضع عملية التقسيم، إلى أساس سليم وفكرة منظمة ، ورابطة خاصة، كالترتيب الزمني أو الأهمية....الخ

وتقسيم الموضوع يعني تحديد الفكرة الأساسية والكلية للموضوع، تحديدا جامعا مانعا وواضحا، وإعطائها عنوانا رئيسا، ثم تحديد مدخل الموضوع في صورة مقدمة البحث، والقيام بتفتيت و تقسيم الفكرة الأساسية إلى أفكار فرعية وجزئية خاصة، بحيث يشكل التقسيم هيكلة وبناء البحث، ثم القيام بإعطاء العناوين الفرعية والجزئية.

إن الخطة الناجحة باعتبارها جسم البحث، هي التي تراعي التقسيم التالي: (الأجزاء، الأقسام، الأبواب، الفصول، المباحث ، المطالب، الفروع، ثم أولا ثانيا ثالثا....، ثم 1 ، 2 ، 3 ....، ثم أ، ب، ج...)[115].

ثانيا: شروط التقسيم والتبويب

هناك مجموعة من الشروط والقواعد، يجب إتباعها لتقسيم البحث بصورة سليمة وناجحة، ومن هذه الشروط والقواعد ما يلي:

1 . التعمق والشمول في تأمل كافة جوانب وأجزاء وفروع ونقاط الموضوع بصورة جيدة.

2 . الاعتماد الكلي على المنطق والموضوعية والمنهجية في التقسيم والتبويب.

3 . احترام مبدأ مرونة تقسيم خطة البحث.

4 . يجب أن يكون التقسيم والتبويب تحليليا وحيا ودالا، وليس تجميعا لموضوعات وعناوين فارغة.

5 . تحاشي التكرار والتداخل والاختلاط بين محتويات العناصر والموضوعات والعناوين الأساسية والفرعية والعامة والخاصة.

6 . ضرورة تحقيق التقابل والتوازن بين التقسيمات الأساسية والفرعية أفقيا وعموديا، كأن يتساوى ويتوازن عدد أبواب الأقسام والأجزاء، وكذا عدد الفصول والأبواب وعدد مباحث الفصول وعدد فروع المباحث وهكذا[116].

---

[115] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 177.

[116] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص75.

الفرع الخامس: مرحلة جمع وتخزين المعلومات

يسرت التطورات التقنية المتسارعة والمتلاحقة، عملية جمع المعلومات البحثية، خاصة بعد الفترة التي أطلق عليها " الثورة المعلوماتية "، في العقدين الأخيرين، والتي تبلورت معالمها في سهولة نقل المعلومات وتدفقها عبر وسائل الاتصالات.

وتعتبر المعلومات المجمعة، ركيزة الباحث الأساسية، كمقومات محورية للبحث، وكلما جمع الباحث أكبر عدد من المعلومات وبنوعية حديثة وممتازة، كلما أدى ذلك إلى تمكنه من تغطية متطلبات بحثه[117]، بكل فروعه ونقاطه، خاصة إذا اعتمدت المعلومات المجمعة على قواعد بيانات تتصف بالشفافية والمصداقية والتسلسل والمنطقية.

وتعكس المعلومات المجمعة، مدى إلمام الباحث بما كتب ونشر حول موضوعه، والوقوف على مختلف الآراء والأفكار، خاصة إذا تمكن الباحث من جمع معلومات بلغات أجنبية، وتمكن من ترجمتها بدقة وموضوعية.

ومن أبرز و أهم مصادر المعلومات، نجد على سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

. الدوريات المتخصصة.

. المؤتمرات والندوات العلمية.

. الرسائل العلمية (مذكرات الماستر، الماجستير، وأطروحات الدكتوراه).

. الكتب العلمية المتخصصة.

.المقالات العلمية.

.التشريعات والنصوص القانونية.

. الموسوعات والقواميس .

. كتب التراث والمخطوطات.

.شبكة الانترنت.

أولا: تصفية وغربلة المعلومات

لعل أهم إشكالية تؤرق الباحث بخصوص الوثائق العلمية المحصلة، هو كيفية تصفية وغربلة المعلومات التي تحويها، بما يتوافق و موضوع الدراسة ، حتى لا يجد الباحث نفسه

[117] - مراح علي، المرجع السابق، ص57. راجع ايضا فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص238-239.

يغوص في بحر من المعلومات، مما قد يعود بالسلب على انجاز موضوع البحث، وذلك على النحو التالي:

. يجب على الباحث إعطاء الأولوية للمصادر الأصلية المباشرة ، وتقديمها على غيرها من المراجع الثانوية وغير المباشرة، والتي تعتمد أساسا على المصادر.

ـ التركيز على المصادر والمراجع الأكثر حداثة، سواء في الإحصائيات، الصياغة، أو النظريات ..الخ.

. يلتزم الباحث بحذف واستبعاد المراجع أو المعلومات المكررة و الركيكة والضعيفة والمنقولة عن مصادر متوفرة.

. البعد عن المعلومات غير العلمية، والمستندة إلى تعصب، أو تحيز لفكر معين، أو مذهب معين، أو تلك القائمة على العاطفة والحماس، والبعيدة عن الموضوعية.

ـ كما يراعي الباحث كذلك، استبعاد المعلومات التي تتعارض مع الحقائق العلمية، والتي تحتوي أفكار تغاير الدراسات العلمية.

. يحرص الباحث على استبعاد المعلومات التي لا تتعلق مباشرة مع موضوع بحثه[118]، توفيرا للجهد و الوقت وتجنبا للتشعب والتوسع.

ـ تركيز الباحث على مصادر المعلومات الدولية ،الأكثر والأدق توثيقا ومصداقية، مثل مصادر ونشرات الأمم المتحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المصادر الدولية يحشد لها أفضل العلماء وأكثرهم تخصصا.

ثانيا: أساليب تخزين المعلومات

بالنسبة لجمع وتخزين المعلومات، هناك أسلوبان أساسيان يمكن للباحث الاعتماد عليهما لتسهيل هذه العملية، وهما:

1 . أسلوب البطاقات:

يعتمد هذا الأسلوب على إعداد بطاقات صغيرة الحجم، أو متوسطة، تكون معدة مسبقا، ثم يقوم الباحث بتنظيمها، عن طريق تصنيفها وترتيبها على حسب أجزاء وأقسام وعناوين

[118] ـ عوابدي عمار، المرجع السابق، ص86-87.

خطة البحث، ويشترط أن تكون هذه البطاقات متساوية الحجم، وجاهزة للكتابة، حيث يتولى الباحث وضعها في ظرف واحد خاص على حسب عناوين البحث[119].

ويشترط أن تكتب في البطاقة، كافة المعلومات المتعلقة بالوثيقة، أو المصدر، أو المرجع الذي نقلت منه المعلومات، مثل اسم المؤلف، عنوان المؤلف، الطبعة، بلد ودار النشر ، رقم الطبعة، تاريخ الطبعة، ورقم الصفحة أو الصفحات وكل هذه الأمور الفنية تسهل للباحث أسلوب التوثيق فيما بعد.

2 . أسلوب الملفات:

في هذا الأسلوب، يقوم الباحث بتكوين ملف، يحتوي على غلاف سميك، ومعد مسبقا لاحتواء أوراق مثقوبة و متحركة، حيث يتولى الباحث تقسيم الملف أو الملفات على حسب خطة تقسيم البحث المعتمدة، مع ترك فراغات لاحتمالات الإضافة، أو تسجيل أية معلومات مستجدة، أو أي تغيير أو تعديل يمكن أن يطرأ على موضوع البحث.

ويتميز أسلوب الملفات بمجموعة من الخصائص منها:

. السيطرة الكاملة على معلومات الموضوع من حيث الحيز.

. ضمان حفظ المعلومات المدونة وعدم تعرضها للضياع.

. المرونة، حيث يسهل على الباحث أن يعدل، أو يغير، أو يضيف في المعلومات.

. سهولة المراجعة والمتابعة من طرف الباحث لما تم جمعه من المعلومات.

إلى جانب هذين الأسلوبين المعتمدين في جمع وتخزين المعلومات هناك أسلوب التصوير الضوئي "الاستنساخ" كأسلوب استثنائي جدا، حيث ينحصر استعماله في الوثائق التي تتضمن معلومات قيمة وهامة جدا[120].

ثالثا: قواعد تسجيل المعلومات

إن جمع أكبر عدد من المعلومات حول موضوع البحث، يفرض على الباحث التقيد بمجموعة من المبادئ والتوجيهات[121] يمكن حصرها فيما يلي:

1 . يجب على الباحث أن يراعي حتمية الدقة والتعمق في فهم محتويات الوثائق العلمية، والحرص واليقظة على تسجيل الأفكار والمعلومات.

---

[119] - المرجع نفسه، ص 82-83. راجع ايضا الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 185-190.

[120] - المرجع نفسه، ص191-199.

[121] - بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص26-27.

2 . انتقاء كل ما هو جوهري وهام، ومرتبط بموضوع البحث دون حشو أو إطناب .

3 . يجب احترام منطق تصنيف وترتيب البطاقات أو الملفات المستخدمة في جمع وتخزين المعلومات.

4 . احترام التسلسل المنطقي بين المعلومات والحقائق والأفكار[122].

الفرع السادس: مرحلة الصياغة و الكتابة

تعني هذه المرحلة بداية الباحث في تطبيق المعارف المنهجية التي تعلمها موضع التطبيق، للبداية الفعلية في كتابة البحث، وتدوين المعلومات والاقتباس، لتكوين أجزاء البحث الرئيسية، فهذه المرحلة هي تتويج لمجموعة كبيرة من المهارات والقدرات التي ينبغي على الباحث التمكن منها، قصد إخراج البحث في صورته النهائية.

ونظرا لأهمية هذه المرحلة، هناك مجموعة من القواعد التي يجب على الباحث احترامها، والالتزام بها أثناء مرحلة الكتابة، ولبيان ذلك سنتطرق إلى أهداف البحث العلمي أولا مع عرض مقومات كتابة البحث العلمي ثانيا.

أولا: أهداف كتابة البحث العلمي

إن الغاية المتوخاة من صياغة وكتابة البحث العلمي، تهدف أساسا إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- إعلان وإعلام نتائج البحث:

إن الهدف الرئيسي من عملية الكتابة، هو إعلام القارئ بطريقة علمية منهجية ودقيقة، عن مجهودات وكيفيات إعداد البحث وإنجازه، وإعلان النتائج العلمية التي توصل إليها الباحث.

فكتابة البحث العلمي، لا تستهدف التشويق، أو المتعة الأدبية، أو الجمالية، أو الأخلاقية، كما تفعل الروايات والقصص والمسرحيات ، بل تستهدف في الأساس تحقيق عملية إعلام القارئ بمخرجات البحث وإعلان النتائج.

2- عرض وإعلان أفكار الباحث وآرائه:

مدعمة بالأسانيد والحجج المنطقية، وذلك بصورة منهجية ودقيقة وواضحة، لإبراز شخصية الباحث وإبداعه العلمي الجديد في الموضوع محل الدراسة.

---

[122] - سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص37-38.

3- اكتشاف النظريات والقوانين العلمية:

وذلك عن طريق الملاحظة العلمية، ووضع الفرضيات العلمية المختلفة، ودراستها وتحليلها وتقييمها، بهدف استخراج نظريات جديدة، أو قوانين علمية حول موضوع الدراسة وإعلانها[123].

ثانيا . مقومات كتابة البحث العلمي:

إن أسلوب كتابة وصياغة البحوث العلمية بطريقة موضوعية، يعتمد على جملة من المقومات وهي :

1- تحديد واعتماد منهج البحث (أو مناهج البحث) وتطبيقه في الدراسة:

إن اعتماد منهج علمي في كتابة البحث العلمي، عنصر جوهري وهام، فهو يسمح للباحث بالسير في عمله البحثي بطريقة علمية منهجية، من خلال ترتيب وتحليل وتركيب وتفسير الأفكار والحقائق,, للوصول إلى نتائج علمية بطريقة مضمونة.

ويؤدي تطبيق المنهج بدقة وصرامة، إلى إضفاء الدقة والوضوح ، والعلمية والموضوعية، على عملية الصياغة والتحرير، ويوفر ضمانات السير المتناسق والمنظم لها.

2- الأسلوب العلمي والمنهجي الجيد:

الأسلوب في البحث العلمي، يتضمن العديد من العناصر والخصائص حتى يكون أسلوبا علميا مفيدا ودالا[124]، لذلك يجب أن يتضمن الأسلوب ما يلي:

. اللغة الفنية المتخصصة السليمة والقوية في دلالتها ومعانيها وتركيبتها.

. أن تكون الصياغة بسيطة متماسكة مرتبة وفق تسلسل منطقي .

.يجب أن يتسم الأسلوب بالإيجاز والتركيز الدال والمفيد.

. أن تكون العبارات بعيدة عن المبالغة والتهويل والسخرية والتهكم[125].

. الدقة والوضوح والتحديد والبعد عن الغموض والإطناب والعمومية.

. تدعيم الأفكار بأكبر وأقوى الأدلة المناسبة.

. أن يكون الأسلوب متوافق مع الطابع العام والفكري للبحث.

. التماسك والتسلسل بين أجزاء وفروع وعناصر الموضوع.

---

[123] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص89.

[124] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص241.

[125] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 256-259.

.يجب على الباحث التقليل من استعمال الضمائر أنا، نحن ..الخ مع تجنب صيغ الجزم والتأكيد في أمور البحث العلمي.

. لا بد على الباحث أن يتقن تقنيات عمليات الربط بين الأفكار سواء في عملية الانتقال من كلمة إلى أخرى أومن فقرة إلى أخرى.

3- احترام قانون الاقتباس والتوثيق:

توجد مجموعة من الضوابط والقواعد المنهجية، يجب على الباحث العلمي احترامها والتقيد بها عند القيام بعملية الاقتباس:

. الدقة والفطنة في فهم القواعد والأحكام والفرضيات العلمية وآراء الغير المراد اقتباسها.

ـ عدم التسليم والاعتقاد بأن الأحكام والآراء التي يراد اقتباسها هي حجج ومسلمات مطلقة ونهائية، بل يجب اعتبارها دائما أنها مجرد فرضيات قابلة للتحليل والمناقشة والنقد.

ـ الدقة والجدية والموضوعية، من خلال اختيار العينات الجديرة بالاقتباس في البحوث العلمية.

. تجنب الأخطاء والهفوات في عملية النقل والاقتباس.

ـ عدم المبالغة والتطويل في الاقتباس، والحد الأقصى المتفق هو ألا يتجاوز الاقتباس الحرفي المباشر على ستة أسطر.

ـ لا بد من عدم انصهار شخصية الباحث العلمية بين ثنايا الاقتباس، إذ يتعين أن تظهر شخصية الباحث أثناء عملية الاقتباس عن طريق دقة وحسن الاقتباس والتقديم والتعليق والنقد والتقييم للعينات المقتبسة[126].

4- الأمانة العلمية:

تعتبر الأمانة العلمية من أهم الصفات التي يجب أن تتوافر عند الباحث، وهي تقوم على عدم نسبة أفكار الغير وآرائهم إلى شخص الباحث، أثناء القيام بعملية الاقتباس لرأي أو فكرة أو معلومة، إذ لابد من إسنادها إلى صاحبها الأصلي، وبيان مكان وجودها بدقة وعناية في المصادر والمراجع المعتمدة.

وعلى الباحث التقيد بأخلاقيات وقواعد الأمانة العلمية والمتمثلة فيما يلي:

. الدقة الكاملة والعناية في فهم أفكار الآخرين ونقلها.

[126] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص98-100 .

. الرجوع والاعتماد الدائم على الوثائق الأصلية.
. الاحترام الكامل والالتزام التام بقواعد الإسناد والاقتباس وتوثيق الهوامش السالفة الذكر.
. الاعتداد بالشخصية واحترام الذات والمكانة العلمية من طرف الباحث[127].

ثالثا: عملية توثيق المصادر والهوامش

إن أهم ما تثيره مسألة التوثيق، هي تعريفه وبيان أهميته، وكذا كيفيات تسجيل المعلومات الموثقة[128]، وبما أن البحوث العلمية هي مجموعة من المعلومات المستقاة من مختلف الوثائق والمصادر والمراجع بالدرجة الأولى، فانه يتوجب على الباحث استخدام قواعد الإسناد وتوثيق الوثائق في الهوامش، طبقا لقواعد وأساليب المنهجية الحديثة.

أولا: تعريف التوثيق

إن توثيق معلومات المصادر والمراجع بهوامش البحث، أو ما يسمى " البيبليوغرافيا Bibliographie" ، هي كلمة يونانية، وتعني كتابة الكتب، أي إعداد قائمة الكتب ومعرفة مؤلفيها وموضوعاتها، وكافة بيانات النشر، حيث يقوم الباحث بهذه العملية في الهامش[129].

1- الهامش:

الهامش هو ما يخرج عن النص المكتوب، من إحالات وتعاليق وشروح ، ويعتبر الهامش بمتضمناته من أهم أجزاء البحث، بل جوهره ، خاصة انه يستعمل في عدة حالات أثناء كتابة البحث العلمي.

2-مجالات استخدام الهامش:

يستخدم الهامش أثناء صياغة وتحرير البحث العلمي فيما يلي:

. توثيق المصادر والمراجع المستخدمة في البحث، من خلال ترقيمها وتسجيلها، وفقا لقواعد المنهجية المتعارف عليها عند الباحثين .

- يستخدم الهامش لتفسير معلومة يرى الباحث انها غامضة، أو غير مألوفة أو لشرح مصطلح علمي.

---

[127] - فوقية حسن رضوان، المرجع السابق، ص86-87. راجع ايضا الشريف عبد الله محمد، المرجع السابق،153-154.
[128] - حجاب محمد منير، المرجع السابق، ص118.
[129] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 312.

– كما يستخدم الهامش للإيضاح، أو التفسير، أو تقديم الهوية باحث، أو فقيه، أو كاتب، ونكتفي هنا بوضع علامة (*) في المتن، ويقابلها ذلك في الهامش بنفس الإشارة[130].

ثانيا: طريقة وتوثيق الهوامش:

يختلف توثيق المعلومات بالهامش، باختلاف المرجع الذي اقتبسنا منه، سواء كان كتابا، أو مجلة، أو نص قانوني، أو معاهدة دولية، أو وثيقة رسمية، أو أية محاضرة، أو مطبوعة أو مقابلة، أو موقع على شبكة الانترنت، وإيراد التوثيق في البحث هو دلالة على دقة البحث وأصالته وجودته[131]، وسنتولى فيما يلي تبيان الطريقة المثلى لتوثيق أي مصدر أو مرجع بالهامش.

1 . الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الكتب:

قد يذكر الكتاب في الهامش لأول مرة [132]، و قد يذكر أكثر من مرة و ذلك كما يلي:

أ–الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب <u>للمرة الأولى</u> :

تتم عملية توثيق الكتب بالطريقة التالية، ووفقا للتسلسل الآتي:

-لقب واسم المؤلف ، عنوان الكتاب تحته سطر ، الجزء إن وجد، الطبعة إن وجدت ، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، الصفحة.

مثال: حمودة فاروق، **<u>الحماية الدولية للنازحين داخليا</u>**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر،2016، ص45.

-وتتبع نفس الطريقة إذا كان الكتاب **بلغة أجنبية**.

Exemple / fontenel jacque, Evaluation des politique publique, o.p.u, Alger, 2005, p32.

- وفي حالة ما إذا كان الكتاب **مترجما**، نكتب لقب واسم المؤلف،عنوان الكتاب بين قوسين، والباقي دون تغيير.

مثال: ريتشارد ويليامز، **أساسيات إدارة الجودة الشاملة**(ترجمة مكتبة جرير)، الطبعة الأولى، مكتبة جرير، الرياض ،2004، ص12.

---

[130] - للتفصيل اكثر، راجع المرجع نفسه، ص313-318.

[131] - شحاتة حسن، البحوث العلمية والتربوية بين النظرية والتطبيق، دون طبعة، مكتبة الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر،2001، ص29.

[132] - بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص162.

تجدر الإشارة في الأخير إلى أن الفصل بين هذه البيانات يكون بالفواصل، وليس بالضرورة أن تحتوي كل الكتب على البيانات السالفة الذكر، كالجزء وفي حالة عدم الإشارة إلى احد البيانات في الكتاب مثلا الطبعة نكتب بدون طبعة ، بلد النشر نكتب دون مكان النشر، سنة النشر دون سنة نشر.

ب- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين متتاليتين:

إذا تكرر ذكر الكتاب مرة أخرى ولم يتوسطه أي مصدر أو مرجع آخر، أي تم ذكره في الهامش لمرتين متتاليتين، يستغنى في هذه الحالة عن ذكر اسم و لقب المؤلف ونكتفي بعبارة" **المرجع نفسه**"، ثم الإشارة إلى الصفحة.

مثال:

1-حمودة فاروق، **الحماية الدولية للنازحين داخليا**، الطبعة الأولى، مركز الدراسات العربية، مصر،2016، ص45.

2- المرجع نفسه، ص46.

وإذا كان الكتاب **باللغة الأجنبية**، نستعمل كلمة"Ibid "، فاصلة ثم رقم الصفحة.

Exemple 1- fontenel jacque, Evaluation des politique publique, o.p.u, Alger, 2005, p32.

Exemple 2- Ibid, p33.

ج- الهامش الذي يشار فيه إلى كتاب ورد لمرتين غير متتاليتين[133]:

في هذه الحالة يجب أن نميز هنا بين حالة استعمال مرجع واحد فقط لنفس المؤلف في بحثا وهنا يشترط ذكر لقب واسم المؤلف متبوع بعبارة "**مرجع سابق أو المرجع السابق**"، ثم رقم الصفحة.

مثال:

1-بوحوش عمار، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2007، ص168.

2- محمد الصغير بعلي، دروس في القانون الاداري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص.132

[133] - المرجع نفسه، ص163.

3-بوحوش عمار، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2006، ص.14

4-بوحوش عمار، المرجع السابق، ص170.

أما إذا كان للمؤلف مرجع أخر، تم الاعتماد عليه في البحث، فهنا لابد من تحديد عنوان الكتاب المستعمل بعد ذكر لقب واسم المؤلف.

مثال:

1- بوحوش عمار، أبحاث ودراسات في السياسة والإدارة، الطبعة الأولى، دار الغرب الإسلامي، لبنان،2007، ص168.

2- محمد الصغير بعلي، دروس في القانون الإداري، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص132.

3-بوحوش عمار، نظريات الادارة الحديثة في القرن الواحد والعشرين، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 2006، ص14.

4-بوحوش عمار، ابحاث ودراسات في السياسة والإدارة، المرجع السابق، ص98.

وإذا كان الكتاب **<u>باللغة الأجنبية</u>**، نستعمل كلمة"Op,Cit " للدلالة على المرجع السابق، ثم نضع فاصلة ثم رقم الصفحة، مع إتباع نفس الطريقة لتوثيق المراجع العربية سواء وجد كتاب واحد لنفس المؤلف عدة مؤلفات [134].

Exemple01/

1- fontenel jacque, Evaluation des politique publique, o.p.u, Alger, 2005, p32.

2- fontenel jacque, , Op, Cit, p33.

Exemple 2/

1- FERRY Claude, La validité des contrats en droit international privé, L.G.D.J, Paris, 1989, P 95.

.2-TERKI Noureddine, L'arbitrage commercial international en Algérie, O.P.U, 1999, P 90.

3- FERRY Claude, Op, Cit, P 26.

2 - الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المقالات العلمية:

[134] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص363.

يجب على الباحث عند تهميش المقالات العلمية[135]، التميز بين ذكر المقال للمرة الأولى، و بين استعماله لعدة مرات كالتالي:

أ- استعمال المقال لأول مرة:

يجب ذكر البيانات التالية في الهامش، و ذلك كالتاتي:

لقب و اسم صاحب المقال، عنوان المقال بين مزدوجيتن، اسم المجلة مسطر تحته بالخط العريض، رقم عدد المجلة، اسم الهيئة التي تصدر المجلة، بلد النشر، سنة النشر، رقم الصفحة.

مثال: حمودة فاروق،« حقوق الإنسان في ظل أزمة جائحة كورونا كوفيد 19»، مجلة صوت القانون، المجلد08، العدد01، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة،2021، ص651.

ب-استعمال المقال لأكثر من مرة:

وهنا تذكر البيانات التالية في الهامش، كالتاتي:

ج- **إذا ذكر المقال لمرتين متتاليتين:** نكتب: المرجع نفسه، رقم الصفحة.

د- **إذا ذكر المقال أكثر من مرة بصورة غير متتالية:** نكتب: لقب و اسم صاحب المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

هـ -**إذا كان للمؤلف أكثر من مقال استعمل في البحث** نكتب: لقب و اسم صاحب المقال، عنوان المقال، مرجع سابق، رقم الصفحة.

ملاحظة : تتبع نفس القواعد عند تهميش المقالات الأجنبية فنكتب كلمة"Ibid " المرجع نفسه إذا ذكر المقال مرتين متتاليتين، و"Op,Cit " إذا ذكر المقال بصورة غير متتالية.

3-الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الرسائل الجامعية:

تتمثل الرسائل الجامعية، في أطروحات الدكتوراه، مذكرات التخرج لنيل شهادة الماجستير[136] أو الماستر ، وتدون بشأنها البيانات التالية:

أ-في حالة الاستعمال لأول مرة:

[135] - المرجع نفسه، ص166-167. راجع ايضا سلاطنية بلقاسم وحسان الجيلالي، المرجع السابق، ص54.

[136] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص107-108.

نكتب ما يلي:

لقب و اسم الباحث، عنوان البحث، تحديد طبيعة البحث"ماجستير، ماستر، دكتوراه"،اسم الكلية و الجامعة التي نوقش فيها البحث، سنة المناقشة، رقم الصفحة.

مثال: حمودة فاروق، دور حلف شمال الأطلسي في الحفاظ على السلم والأمن الدولي، أطروحة تخرج لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق سعيد حمدين، جامعة الجزائر1، 2018، ص265.

ملاحظة: تتبع نفس القواعد بالنسبة للرسائل الجامعية الأجنبية[137].

ب- استعمال الرسائل الجامعية عدة مرات:

نتبع نفس القواعد المبينة سابقا.

4- الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من النصوص القانونية والتنظيمية:

نتبع بهذا الشأن الخطوات التالية[138]:

تحديد نوع القانون " دستور، قانون، مرسوم، أمر، نظام...الخ" ، رقم القانون، تاريخ القانون، بيان مضمون القانون، الجريدة الرسمية ، العدد و التاريخ الذي صدرت فيه الجريدة.

مثال: 1-دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الصادر بموجب المرسوم الرئاسي442/20 المؤرخ في:2020/11/01، الجريدة الرسمية العدد82، الصادرة بتاريخ:2020/12/30.

2-القانون العضوي 07/22 الصادر بتاريخ:2022/05/05، يتضمن التقسيم القضائي الجريدة الرسمية العدد32، الصادرة بتاريخ:2022/05/14.

3-مرسوم تشريعي رقم 10/93 مؤرخ في 1993/03/23 يتعلق ببورصة القيم المنقولة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 34 ، الصادرة بتاريخ 1993/05/23

5- الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الأحكام والقرارات القضائية:

لتوثيق البيانات الصادرة عن مختلف الجهات القضائية نتبع الخطوات التالية[139]:

-اسم و درجة المحكمة أو الجهة التي أصدرت الحكم أو القرار،رقم الملف أو القضية، تاريخ صدور الحكم أو القرار،المصدر الذي أخذ منه الحكم أو القرار.

---

[137] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص363.

[138] - بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص171-172.

[139] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص354. راجع ايضا: عوابدي عمار، المرجع السابق، ص109-110.

مثال: مجلس الدولة، قرار رقم 1325، مؤرخ في 1993/02/09 ، قضية يونيون بنك ضد محافظ بنك الجزائر، مجلة إدارة، عدد01 ،سنة 1999، ص 85.

6- الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من المطبوعات الجامعية:

لقب و اسم الكاتب، عنوان المطبوعة، اسم المقياس مع تحيد المستوى الدراسي، الجهة التي صدرت عنها ، السنة الجامعية أو تاريخ الطبع ، رقم الصفحة أو الصفحات[140].

مثال: حمودة فاروق، دروس في القانون الراداري، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى حقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي علي البليدة 02، 2020، ص 70.

7- الإسناد وتوثيق الهوامش في حالة الاقتباس من الدراسات غير المنشورة:

هناك بعض الحالات، يستعين فيها الباحث ببعض المطبوعات التي وزعت على الطلبة من قبل الأساتذة، ففي هذه الحالة يكتب الهامش كالتالي:

9-لقب و اسم الكاتب، عنوان الموضوع بين حاضنتين « »، نشير بين قوسين مطبوعة غير منشورة، الجهة التي صدرت عنها ، السنة، الصفحة او الصفحات .

مثال: أحمد لعرابة، قانون البحار(مطبوعة غير منشورة)، كلية الحقوق بن عكنون، الجزائر،2012/2011، ص31.

8- الإسناد وتوثيق الهوامش في المقابلات الشخصية:

قد يستعين الباحث في بعض الأحيان، على الحصول على معلومات من بعض الشخصيات، أو الشهود، أو غيرهم ، وفي هذه الحالة يتبع الباحث الخطوات التالية عند توثيق المعلومات المحصل عليها في الهامش[141]:

ذكر في أول السطر إلى كلمة « مقابلة مع.....»، لقب واسم الشخص الذي جرت المقابلة معه، وظيفة الشخص و منصبه، الإشارة إلى المكان الذي تمت فيه المقابلة، تاريخ و ساعة إجراء المقابلة.

مثال: مقابلة مع الدكتورة مسراتي سليمة، رئيسة السلطة العليا للشفافية والوقاية الفساد، المرادية، الجزائر، 2023/09/15، على الساعة14.00 سا.

9- الإسناد وتوثيق الهوامش في الوثائق الالكترونية:

---

[140] - المرجع نفسه، ص111.

[141] - بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص174.

يتم تهميش الوثائق الإلكترونية كما يلي[142]:

الاسم الكامل للمؤلف، عنوان الموضوع، تاريخ النشر، تاريخ و ساعة الإطلاع على المعلومة، الرابط أو العنوان الإلكتروني.

مثال: كورديولا درويغ ، النزاع المسلح في أوكرانيا: ملخص القواعد الأساسية للقانون الدولي الإنساني، افريل 2022، تاريخ الاطلاع عليه 2023/09/07، متاح على الموقع الالكتروني: https://blogs.icrc.org/alinsani/2022/04/12/6388/

المطلب الخامس:المواصفات النهائية للبحث العلمي

يشتمل البحث العلمي النهائي، على عدة أجزاء وأقسام، تتكامل في مجموعها لتشكل هيكل بناء البحث العلمي المنجز، وأجزاؤه هي:

- العنوان.
- المقدمة.
- محتوى أو متن البحث.
- الخاتمة.
- ملاحق البحث.
- قائمة المصادر والمراجع.
- الفهرس.

الفرع الأول: العنوان

عنوان البحث العلمي، هو عنوان ودليل الموضوع، أو المشكلة أو الفكرة محل الدراسة والبحث، ويشتمل ويدل على كافة عناصر وأجزاء ومقدمات وتفاصيل البحث، بصورة واضحة دقيقة شاملة ودالة[143].

يخضع اختيار العنوان، لعدة ضوابط وأحكام موضوعية، وشكلية، ومنهجية[144]، لعل أبرزها:

- الدقة والوضوح، مع سهولة الفهم في إطار محدد، بعيدا عن العموميات والإبهام و التأويل[145].

---

[142] - سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص55.راجع ايضا: بوسعدية رؤوف، المرجع السابق، ص47.

[143] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص117.

[144] - رضوان فوقية حسن، المرجع السابق، ص73-74.

–الإيجاز في اختيار العنوان دون تقصير مخل، ولا إطالة مملة، فلا يكون العنوان مختصرا جدا لا يوضح أبعاد الموضوع، كما لا يكون طويلا فضفاضا مملا، يحتمل عدة تفسيرات وتأويلات.

– أن يدل العنوان على المحتوى، فالاسم لابد أن يدل على المسمى، واختيار موضوع محدد في مسماه،لابد أن يعكس محتواه في إطار من التخصص الدقيق.

ـ أن يدل العنوان على الحداثة، والتفرد، وإثارة الاهتمام، وهذا لتمييز الباحث عن غيره من الباحثين الذي سبقوه ، ومن ثم يبتعد عن الأنماط التقليدية.

الفرع الثاني: المقدمة

مقدمة البحث هي أول شيء يقرأه متلقي البحث، وهي آخر شيء يكتبه الباحث، باعتبار انه لا يمكن التقديم لشيء لم يكتمل، لهذا ينصح كثير من المشرفين، بأن تكتب المقدمة بعد الانتهاء من كل أجزاء البحث، بما في ذلك الخاتمة، لأن هذا يتيح كافة الرؤى والآراء أمام الباحث ليضفي عناية وأهمية بالغة على المقدمة.

تتضمن المقدمة المحاور الأساسية للبحث، بصورة مركزة وموجزة ومفيدة ودالة في ذات الوقت،حيث يقدم الباحث ملخصا لأفكاره، واتجاه موضوع البحث، من الناحية النظرية، ثم يحدد مشكلة البحث وأهميتها، والأهداف التي يرمي إلى تحقيقها، كما يشير أيضا إلى مجالات البحث، والفروض التي وضعها للاختبار، والمنهج العلمي الذي اتبعه في دراسته، والأدوات التي استخدمها وكيفية اختيارها، والصعوبات التي اعترضته في طريق البحث، والخطوات الميدانية التي اتخذت في جمع البيانات أو تحقيقها[146].

وعموما ويشترط في المقدمة: الإيجاز ، الدقة، الوضوح ، الدلالة على الموضوع [147].

الفرع الثالث: المتن أو محتوى البحث

يمثل المتن أو المحتوى، القسم الرئيسي للبحث، فهو جوهر الموضوع و الجزء الأكبر والأهم حيوية في البحث العلمي، لأنه يتضمن كافة الأقسام والأفكار والعناوين والحقائق الأساسية والفرعية، التي يتكون منها موضوع البحث العلمي[148].

---

[145] ـ فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص242.

[146] ـ عوابدي عمار، المرجع السابق، ص 119-121.

[147] ـ الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص385.

[148] ـ عمار بوحوش و الذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص194.

كما يشتمل المتن، على كافة مقومات صياغة وتحرير البحث من مناهج وطرق البحث، وأسلوب الكتابة والتحرير والصياغة، وقوانين الاقتباس، وقواعد الإسناد و توثيق الهوامش، والأمانة العلمية، والإبداع والابتكار، وفيه تظهر شخصية الباحث من خلال عمليات المناقشة والتحليل والتركيب لجميع جوانب الموضوع[149].

الفرع الرابع: الخاتمة

تتميز الخاتمة عن بقية أجزاء البحث بأنها حصيلة البحث بأكمله، فهي حوصلة مختصرة للنتائج والحقائق التي توصل إليها الباحث، من خلال استقصائه ودراسته للموضوع.

والخاتمة تترتبط إلى حد كبير بالمقدمة، ذلك أن الباحث يحاول فيها الإجابة عن بعض الفرضيات والتساؤلات التي طرحت في المقدمة، ليصل الباحث في النهاية لعرض أهم النتائج التي توصل إليها مدعومة بالتوصيات أو الاقتراحات التي يراها مناسبة[150].

ويشترط في الخاتمة الجيدة، أن تتضمن من الباحث الحصول على نتائج علمية نهائية، وآراء واجتهادات في البحث.

الفرع الخامس: الملاحق

الملاحق هي بيانات أو معلومات أو وثائق، يلجأ الباحث إلى تضمنيها في نهاية بحثه، لارتباطها بصلب البحث، وعدم إمكانية إيرادها في المتن أو المحتوى، حفاظا على انسجام البحث، و تحاشيا للسرد والاستطراد، وغالبا ما تحتوي البحوث العلمية على ملاحق، أو ملحق يتضمن مثلا الوثائق الرسمية أو القانونية، التي اعتمد عليها الباحث واستغل مادتها في بحثه، أو تتضمن وثائق تاريخية، أو صور حية، أو أدلة وعينات، فإذا تضمن البحث ملحقا فإنه يعتبر جزء من البحث[151].

الفرع السادس: قائمة المصادر والمراجع

بعد أن ينتهي الباحث من إعداد محتوى البحث، لا بد عليه من حصر وتنظيم جميع المصادر والمراجع التي رجع إليها أثناء القيام ببحثه، وهذا ما يسمى "بفهرس المصادر والمراجع "، ويتم تقسيم قائمة المصادر أو المراجع إلى قسمين، حيث يتناول القسم الأول

---

[149] - عوابدي عمار ، المرجع السابق، ص122.

[150] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 389.

[151] - المرجع نفسه، ص392-393.

قائمة المصادر، ثم ننتقل إلى القسم الثاني، ونذكر المراجع باللغة العربية ثم قائمة المراجع باللغة الأجنبية، و تصنف المصادر والمراجع وفق الترتيب التالي:

أولا: قائمة المصادر

-بعد القران الكريم، تفاسير القران الكريم.

-كتب الحديث الشريف.

-كتب اللغة والمعاجم.

- النصوص القانونية.

-الوثائق الرسمية.

- المجموعات القضائية[152].

ثانيا: قائمة المراجع:

1-الكتب.

2- المقالات العلمية.

3-الرسائل والمذكرات الجامعية (مذكرات الماستر والماجستير وأطروحات الدكتوراه)

4-الرسائل والمذكرات الجامعية.

5-المراجع الإلكترونية.

بالنسبة للنصوص القانونية، يكون الترتيب فيها حسب تسلسل النصوص القانونية أي تدرج القانون، وفي كل حالة، نراعي التسلسل التاريخي لصدور النصوص القانونية، وعليه فإنالنصوص القانونية، ترتب بالشكل التالي:

أ- الدستور.

ب- الاتفاقيات.

ج- النصوص التشريعية:

ـ القوانين العضوية.

ـ القوانين (القانون العادي

.د- النصوص التنظيمية

ـ المراسيم الرئاسية.

[152] ـ الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 401.

ـ المراسيم التنفيذية.

ـ القرارات الوزارية و القرارات الوزارية المشتركة.

ـ الأنظمة.

فيما يتعلق بالمراجع باللغة الفرنسية[153]، يراعى نفس الترتيب المذكور و يكون كما يلي:

-Ouvrages.
-Articles.
-thèses et mémoires.
-textes juridiques.
-Documents.
-Références internet.

بعد تقسيم قائمة المصادر و المراجع، يتم ترتيب المراجع المستعملة فيما بينها و ذلك بإتباع إحدى الطرق التالية:

1-الترتيب على أساس سنة النشر " الترتيب التاريخي":

يكون هذا الترتيب بطريقة تسلسلية من أقدم مرجع إلى أحدث مرجع، بالاعتماد على تاريخ النشر.

2- الترتيب على أساس القيمة العلمية:

يتم هذا بالبدء من المراجع التي لها قيمة علمية أكبر، ثم العودة إلى المراجع التي لها قيمة علمية أقل.

3-الترتيب على أساس الحروف الأبجدية أو الهجائية " الترتيب الألف بائي":

يتم هذا الترتيب بالنظر إلى الحرف الأول الذي يبدأ به لقب المؤلف، و إذا كانت ألقاب المؤلفين تبدأ بنفس الحروف، فإنه ينظر إلى الحرف الثاني فالثالث، و هكذا حتى يصل الباحث إلى ترتيب كل المصادر و المراجع، و هذا التصنيف يشمل كل المصادر و المراجع سواء أكانت كتبا ،أو مقالات أو غيرها، باللغة العربية كانت أو الفرنسية، و ينصح باستعمال هذه الطريقة، و هي الأكثر إتباعا في إعداد قائمة المراجع[154].

الفرع السابع: الفهرس

[153] ـ سقلاب فريدة، المرجع السابق، ص57.

[154] ـ الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 399-400.

من المهم جدا أن يورد الباحث في نهاية بحثه عددا من الفهارس لمساعدة القارئ على الرجوع إلى ما يريده من البحث، دون أن يتحل عناء تصفح البحث أو الكتاب كاملا ، وعليه فالمقصود بفهرسة موضوعات وعناوين البحث العلمي، هو إقامة مرشد في نهاية البحث يبين أهم العناوين الأساسية والفرعية وفقا لتقسيمات خطة البحث، مرفقة بأرقام الصفحات التي تقابلها، حتى يتمكن القارئ من الرجوع إليها بطريقة عملية سهلة ومنظمة[155].

الفصل الثالث

مناهج البحث العلمي

يقول الله تعالى : بعد بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ ، فلكل علم من العلوم مادة ومنهج، ومادة العلم هي الظواهر التي يتناولها بالتحليل، اما منهجه فهو طريقة المعرفة التي يسلكها الباحث في سبيله إلى التعرف على حقيقة تلك الظواهر، فنقول مثلا: العلوم الطبيعية، ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول بالتحليل الظواهر الطبيعية، حال الفيزياء والأحياء وغيرهما، ونقول العلوم الاجتماعية ونعني بها المناهج العلمية التي تتناول الظواهر الاجتماعية بالتحليل.

المبحث الأول:

مفهوم مناهج البحث العلمي

يرتبط مصطلح المناهج دائما بالبحث العلمي، و قد بينا في الفصل السابق، أن المنهج هو الطريق الذي يسلكه الباحث للوصول إلى الحقيقة، وهو يختلف باختلاف الباحثين وميدان البحث ومشكلة البحث، وبحوث العلوم الاجتماعية والإنسانية بما فيها بحوث العلوم القانونية ليست بمعزل عن استخدام مناهج البحث العلمي، الأمر الذي يقتضي منا البحث عن معنى هذه المناهج ، وبيان أنواعها المختلفة، وكذا مجال استخدامها في ميدان الدراسات القانونية.

المطلب الأول: تعريف المنهج لغة واصطلاحا

لتحديد مفهوم علم المناهج، يجب ضبط مصطلح المنهج لغة (الفرع الأول) ، ثم اصطلاحا (الفرع الثاني)، مع بيان جذوره التاريخية وتطوره (الفرع الثالث) .

---

[155] - المرجع نفسه، ص395.

الفرع الاول: تعريف المنهج لغة

المناهج جمع منهج، والمنهج (Methode) في اللغة يعني الطريق الواضح، ونهجَ الطريق, بمعنى أبانه وأوضحه، ونهجه بمعنى سلكه بوضوح واستبانة.

فالمنهج هو الطريق الواضح المستقيم والبين والمستمر، للوصول إلى الغرض المطلوب أو تحقيق الهدف المنشود.

كما يعني المنهج كيفية أو طريقة فعل أو تعليم شيء معين، وفقا لبعض المبادئ بصورة مرتبة ومنسقة ومنظمة[156].

الفرع الثاني: تعريف المنهج العلمي اصطلاحا

والمنهج بمعناه الفني العلمي والاصطلاحي الدقيق يقصد به: "الطريق الأقصر والأسلم للوصول إلى الهدف المنشود"[157].

كما يعرف المنهج بأنه: " طريقة علمية منظمة يسعى الباحث من خلالها، الكشف عن الحقائق، معتمدا على قواعد موضوعية تقود الى فرز الحقائق وتبويبها وتحليلها،ثم نستخلص منها المبادئ والقوانين العامة"[158].

والمنهج كذلك هو: " الطريق المؤدي إلى الكشف عن الحقيقة في العلوم، بواسطة طائفة من القواعد العامة التي تهيمن على سير العقل وتحدد عملياته، حتى يصل إلى نتيجة معلومة." [159]

فالمنهج إذا هو مجمل الإجراءات والعمليات الذهنية التي يقوم بها الباحث لإظهار حقيقة الأشياء والظواهر التي يدرسها[160]، فهو عملية فكرية منظمة، و أسلوب أو طريق منظم دقيق وهادف، يسلكه الباحث المتميز بالموهبة والمعرفة والقدرة على الإبداع، مستهدفا إيجاد حلول لمشاكل أو ظاهرة بحثية معينة.

ويلتزم الباحث بمجموعة من القواعد والضوابط، لاتخاذ القرارات وإتباع الإجراءات المقيدة لمسيرته البحثية، في إطار المنهاج وإجراء التجارب الضرورية اللازمة، مستعينا بالأدوات البحثية الأكثر ملائمة لبحثه، وإيضاح العلاقات والعلل السببية، في إطار تحليل المشاهدات

---

156 - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص139.

157 - بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص99.

158 - ساعاتي امين، المرجع السابق، ص 43.

159 - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص141.

160 - طليس صالح، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الاولى، منشورات زين الحقوقية،بيروت، لبنان،2010، ص30.

والملاحظات، وإجراء المقارنات المنطقية للوصول إلى نتائج ، واختبار مدى صحتها، ثم بلورة هذه النتائج في إطار التسلسل و التأطير النظري المنسق، في صورة قواعد مبرهن على صحتها، كحقائق علمية تقود إلى حل الظاهرة محل البحث.

الفرع الثالث: نشأة وتطور علم المناهج

بحث الإنسان منذ بداية الخليقة عن أساليب أو طرق يحل بها المعضلات التي يواجهها، خاصة عن طريق المعارف والمدركات العقلية، وبصفة أساسية العلم، وسجلت بعض الأفكار المتناثرة من الحضارات القديمة كملامح منهجية، خاصة ما خلفته الحضارة اليونانية من فكر فلسفي في القرن الثالث ق. م، ولكن لم تترسخ هذه الأفكار وترتفع إلى مستوى منهج علمي متميز، حتى جاءت الحضارة العربية الإسلامية، فأرست دعائم مناهج راسخة ومحددة في شتى المعارف الإنسانية، وبرزت المناهج العلمية في مئات الكتب والمخطوطات العربية، والتي عرفت أوج نشاطها بداية من منتصف القرن السابع الميلادي حتى منتصف القرن الخامس عشر.

كما جاءت النهضة الأوربية الحديثة، لتضيف إلى هذه الثروة الموجودة الشيء الجديد، فكان أول من كتب عن المناهج العلمية في أوربا المعاصرة " فرنسيس بيكون " سنة 1620، حيث كتب " قواعد المنهج"، تبعه الفيلسوف الفرنسي " ديكارت " سنة 1637، وركز كلاهما على المنهج الاستدلالي، ثم كتب " جون لوك " كتابه في المناهج سنة 1690، ثم توالت البحوث والكتب في هذا الميدان[161].

المطلب الثاني:تكوين علم المناهج

المقصود بتكوين علم المناهج، هو بيان كيفية تكوين المناهج العلمية، وما هو نصيب كل من العالم المتخصص وكذا الفيلسوف المنطقي قواعد ومبادئ وقوانين المناهج العلمية، وبمفهوم آخر هل يتم تكوين المناهج، بواسطة رجال المنطق والفلاسفة مسبقا، ثم يضعونها في صورة مبادئ وقواعد علمية، يجب على الباحث والعالم المتخصص التقيد بها مسبقا، وإتباع نهجها في بحوثه العلمية، أم هي مجرد اكتشاف واختراع من العالم المتخصص في ميدان بحثه؟.

[161] - بدوي عبد الرحمن مناهج البحث، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977، ص07. راجع ايضا. علي مراح ، محاضرات في منهجية البحث العلمي، المرجع السابق، ص02.

تعتبر هذه المشكلة من النقاط الرئيسية التي أثارها الفيلسوف الفرنسي "كلود بيرنارد"، في كتابه الموسوم ب"المدخل لدراسة الطب التجريبي"، حيث قرر انه يجب على الباحث أو العالم المتخصص أن لا يتقيد بمذهب أو منهج فلسفي معين، أثناء القيام بأبحاثه العلمية، لأن المناهج لا يمكن أن تدرس كقواعد و قوانين نظرية، فهي تتكون داخل الميدان وتلعب الخبرة والتجربة دورا مهما في ذلك.

من جهته يرى الدكتور عبد الرحمن بدوي، أن تكوين المناهج العلمية هو حتمية تعاون وتساند كل من العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي، فمناهج البحث العلمي يمكن تطبيقها على كل العلوم و المعرفة[162].

وعملية تكوين مناهج البحث العلمي، و علم المناهج، يشترك فيها العالم المتخصص والفيلسوف المنطقي، في صورة تكامل وتساند، حيث يقوم العالم المتخصص في مرحلة أولى ببيان المنهج الذي اكتشفه واتبعه في بحوثه ودراساته العلمية المتخصصة، في نطاق علم من العلوم ، ثم يقد تقريرا أو مقالا أو أطروحة عن ذلك، ليأتي دور عالم آخر، أوسع علما وذو نظرة علمية أفقية تأملية وشمولية وعامة، ليقوم بالملاحظة والمقارنة والتنسيق بين التقارير و النتائج التي توصل إليها العلماء المتخصصون في مختلف العلوم.

وبذلك فالمناهج العلمية صالحة للبحث في مختلف العلوم والتخصصات، ولا يمكن أن نقول بأن هناك تخصص أو تخصيص للمناهج، فكل المناهج العلمية تستخدم كتكافل وتساند وتعاون لانجاز بحث علمي، كامل وشامل وذو براهين يقينة شاملة ومطلقة[163].

المبحث الثاني:

أنواع مناهج البحث العلمي

لمناهج البحث العلمي عدة أنواع، وهي تختلف من عالم إلى آخر حسب آراء ووجهات نظر العلماء والباحثين والمهتمين بعلم المنهجية ، لذلك سنتطرق في مبحثنا هذا إلى تبيان كافة التقسيمات والتصنيفات المختلفة لأنواع المناهج (المطلب الأول)، ثم نستعرض ابرز المناهج العلمية ذات الصلة الوثقى بالعلوم القانونية والإدارية.

المطلب الأول: التصنيفات التقليدية والحديثة لمناهج البحث العلمي

---

[162] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 08-09.

[163] - المرجع نفسه، ص10-11-12. راجع ايضا.شراد يحي ، المرجع السابق، ص 92-93.

هنـاك تصـنيفات تقليديـة لمنـاهج البحـث العلمـي، وأخـرى حديثـة، نستعرضـها بالتحليـل والدراسة، في الفرعين التابعين لهذا المطلب.

الفرع الأول: التصنيفات التقليدية لمناهج البحث العلمي

يقوم التصنيف التقليدي لمناهج البحث العلمي على ثلاثة أنواع رئيسية وهي:

1 . المنهج التحليلي والمنهج التركيبي:

– **المـنهج التحليلـي الاكتشـافي** أو مـنهج الاختـراع، وهـو يسـتهدف الكشـف عـن الحقيقة[164].

– أمـا **المـنهج التركيبـي أو التـأليفي**، فهـو يسـتهدف تركيـب وتـأليف الحقـائق التـي تـم اكتشافها عن طريق المنهج التحليلي، وذلك بهدف تعميمها ونشرها للآخرين[165].

ويعـاب علـى هذا التقسيم أنـه نـاقص، لأنـه يتحدث عن الأفكـار فقط، ولا يشـمل القوانين والظواهر، كما أنه لا يصح لكافة فروع المعرفة.

2 . المنهج التلقائي والمنهج العقلي:

المـنهج التلقـائي هو الـذي يسير فيـه العقل سيرا طبيعيـا نحـو المعرفـة أو الحقيقـة، دون تحديد سابق لأساليب وأصول وقواعد منظمة ومقصودة[166].

أمـا **المـنهج العقلـي التـأملي**، فهو ذلك المنهج الذي يسير فيـه العقل فـي نطـاق أصـول وقواعد منظمة ومرتبة ومقصودة، من أجل اكتشاف الحقيقة أو الحصول على المعرفة.

وانتقـد هـذا التقسـيم الكلاسـيكي، حيـث أنـه يتحـدث عـن طـرق ووسـائل الحصـول علـى المعرفة، وليس على مناهج البحث العلمي كمناهج علمية لها أصولها وقوانينها.

الفرع الثاني: التصنيفات الحديثة لمناهج البحث العلمي

توجد عدة تصنيفات حديثة لأنواع المناهج العلمية، لعل من أشهرها:

1 . تقسيم هويتني withney:

وأنواع مناهج البحث عنده هي:

أ . المنهج الوصفي.

ب . المنهج التاريخي.

---

[164] - طليس صالح، المرجع السابق، ص37.

[165] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص142.

[166] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 05.

ج . المنهج التجريبي.

د . البحث الفلسفي.

هـ . البحث التنبؤي.

و . البحث الاجتماعي.

ن . البحث الإبداعي.

2 . تقسيم ماركيز Marquis:

أ . المنهج الأنثربولوجي.

ب . المنهج الفلسفي

ج . منهج دراسة الحالة.

د . المنهج التاريخي.

هـ . منهج المسح.

و . المنهج التجريبي.

3 . تقسيم جود وسكيتس Good and Scates :

أ . المنهج التاريخي.

ب . المنهج الوصفي.

ج . منهج المسح الوصفي.

د . المنهج التجريبي.

هـ منهج دراسة الحالة.

و . منهج دراسات النمو والتطور.

[167]وسنتولى في هذه المطبوعة تفصيل مناهج البحث الكبرى الأصلية المتفق عليها بين علماء المناهج والمستعلمة بكثرة في ميدان العلوم القانونية والإدارية وهي: المنهج الاستدلالي، والمنهج التجريبي، المنهج التاريخي، والمنهج الجدلي، المنهج الوصفي، والمنهج الإحصائي.

المطلب الثاني

مناهج البحث العلمي والعلوم القانونية والإدارية

[167] - المرجع نفسه، ص224-226 . راجع ايضا عوابدي عمار، المرجع السابق، ص144-146.

العلوم القانونية كما سبق واشرنا، كغيرها من العلوم الإنسانية والاجتماعية تقوم على دراسة وتحليل وتفسير الظواهر القانونية، بهدف الوصول إلى الحقيقة البحثية، وفي مجال الدراسات القانونية، هناك مناهج علمية تستخدم بكثرة لعل ابرزها " المنهج الاستدلالي، والمنهج التجريبي، المنهج التاريخي، والمنهج الجدلي، المنهج الوصفي، المنهج الاحصائي." وسنتولى عرض وتفصيل كل منها في هذا المطلب.

الفرع الأول: المنهج الاستدلالي

إن تعريف المنهج الاستدلالي يقتضي تحديد معنى الاستدلال أولا وكذا توضيح النظام الاستدلالي ثانيا.

أولا: تعريف الاستدلال:

يعرف الاستدلال بأنه: " البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير إلى قضايا أخرى تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير يكون بواسطة القول أو الحساب."[168]

وذلك مثل العمليات الحسابية التي يقوم بها الرياضي دون إجراء تجارب، والاستدلالات التي يستعملها القاضي اعتمادا على ما لديه من قضايا ومبادئ قانونية.

والاستدلال قد يكون عملية عقلية منطقية أولية، وهو كل برهان دقيق مثل الحساب والقياس، وقد يكون عبارة عن عملية سلوكية منهجية لتحصيل الحقيقة، وهو السلوك العام المستخدم في العلوم والرياضة، وهو التسلسل المنطقي المنتقل من مبادئ وقضايا أولية إلى قضايا أخرى تستخلص وتستنتج منها بالضرورة، دون استعمال التجربة، عكس المنهج التجريبي أو الاستقرائي القائم على أساس التجربة[169].

ثانيا: مشتملات الاستدلال

يتكون النظام الاستدلالي من مبادئ و نظريات، ذلك أن النظام الاستدلالي يشتمل على ميكانيزم يتسلسل من قضايا ومبادئ، يستنتج منها مبادئ وقضايا مستنتجة كنتائج للعملية الاستدلالية الأولى، ثم تصبح هذه بدورها مبادئ وقضايا أولية بالنسبة للنتائج الأخرى... وهكذا إلى النهاية.

---

[168] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص209. راجع ايضا طليس صالح، المرجع السابق، ص35.

[169] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 82.

والنتائج المستخرجة من القضايا والمبادئ تسمى " النظريات "، ولذا كان الاستدلال في صورة نظام متكون من ميكانيزم: المبادئ والنظريات[170].

ثالثا: مبادئ الاستدلال

هي مجموع القضايا والتصورات الأولية غير المستخرجة من غيرها في نظام استدلالي معين، وقد قسم رجال المنطق مبادئ الاستدلال إلى: "البديهيات . المصادرات . التعريفات".

1 . البديهيات:

البديهية هي قضية بينة بنفسها، وليس من الممكن البرهنة عليها، فهي صادقة بلا برهان، من أمثلتها: من يملك الأكثر يملك الأقل، الكل اكبر من الجزء...الخ[171]، وتتميز بثلاثة خصائص وهي :

- **أنها بينة بنفسها:** حيث تتبين للنفس تلقائيا وبدون واسطة برهان.
- **أنها أولية منطقية:** أي أنها مبدأ أوليا غير مستخلص من غيره من المبادئ والقضايا الأخرى.
- **أنها قاعدة صورية عامة:** أو قضية مشتركة لأنه مسلم بها من كافة العقول على السواء, ولأنها شاملة لأكثر من علم واحد.

2- المصادرات:

المصادرات قضايا تركيبية، أقل يقينيا من البديهيات، فهي ليست بينة، وانما يطالب بالتسليم بصحتها، وصحتها تستبين من نتائجها، ولذلك يتم التسليم بها، بالرغم من عدم بيانها بوضوح للعقل، نظرا لفائدتها المتمثلة في إمكانية استنتاج العديد من النتائج منها دون الوقوع في تناقض.

وصحة المصادرات تظهر من نتائجها المتعددة وغير المتناقضة.

وتوجد المصادرات في الرياضيات مثلا: يمكن أن يمتد الخط إلى ما لا نهاية ، وفي العلوم الإنسانية والاجتماعية...الخ، مثل المصادرة القائلة: أن الإنسان يفعل أولا طبقا لما يراه أنفع، والمصادرة الأخلاقية القائلة: أن كل إنسان يطلب السعادة[172].

3- التعريفات:

---

[170] - المرجع نفسه، ص83-84. راجع ايضا عوابدي عمار، المرجع السابق، ص179.

[171] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص210.

[172] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص91. راجع ايضا عوابدي عمار، المرجع السابق، ص181.

التعريفات تتعلق بتصورات خاصة بكل علم ، والتعريف هو التعبير عن ماهية المعرف، وهو الشيء المراد تعريفه تعريفا جامعا مانعا، ويتركب التعريف من شيئين هما:
المعرف به وهو الشيء المراد تعريفه، والمعرف وهو القول الذي يحدد خواص وعناصر الشيء المعرف[173].

هذه المبادئ الثلاث للاستدلال ، وقد ثبت لرجال المنطق والفلسفة وعلم المنهجية على الخصوص، أن هذه المبادئ الثلاثة متداخلة في ما بينها، ومتعاونة ومتكاملة في تحقيق العملية الاستدلالية من أجل استخراج النتائج والنظريات والبرهنة على صحتها.

رابعا: أدوات الاستدلال

للاستدلال كمنهج علمي مجموعة من الأدوات تتمثل فيما يلي.

1- القياس:

ويطلق عليه لفظ تحصيل الحاصل، وهو بذلك كل عملية أو قضية عقلية منطقية، تنطلق من مقدمات مسلم بصحتها ،ويصل الى نتائج غير مضمون صحتها، فالقياس عكس البرهان الرياضي الذي يأتي دائما بحقيقة جديدة لم تكن موجودة في المبادئ الأولية لا ضمنيا ولا صراحة[174].

2- التجريب العقلي:

التجريب العقلي هو قيام الباحث داخل عقله، بكل التجارب والفروض التي يعجز عن القيام بها في الخارج، فهو يختلف اختلافا جذريا وتاما عن المنهج التجريبي، والتجريب العقلي قد يكون تجريبيا عقليا خياليا، كما هو في حالات جموع العباقرة والفنانين والشعراء، وهذا النوع من التجريب العقلي ليست له قيمة علمية، ولكن له قيم فنية جمالية خلاقة.

وقد يكون التجريب العقلي تجريبا عقليا علميا، لأنه يقوم على وقائع يجرب عليها الإنسان، الأوضاع والفروض العقلية الداخلية العديدة، لاستخلاص النتائج التي تؤدي إليها هذه الفروض داخل الذهن الإنساني[175].

3- التركيب:

---

[173] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص210.
[174] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص184.
[175] - المرجع نفسه، ص184. راجع ايضا بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص116.

التركيب هو عملية منطقية تبتدئ من عمليات صحيحة، للوصول إلى نتائج معينة، وهذه المقدمات الصحيحة ناتجة عن عملية استدلالية منطقية، تبدأ من القضية الصحيحة المعلومة الصحة، إلى استخراج كل النتائج ومعرفة كل هذه النتائج المراد استخلاصها من هذه القضية الصحيحة والمعلومة[176].

4- البرهان الرياضي:

هو عملية منطقية تبتدئ من قضايا أولية صحيحة، للوصول إلى قضايا تنتج عنها بالضرورة، وفقا لقواعد منطقية خالصة، والبرهان الرياضي يضفي للوصول إلى نتائج لم تشتملها المقدمات، لا ضمنيا ولا صراحة، فهو يأتي دوما بنتائج جديدة[177].

خامسا: مدى تطبيق المنهج الاستدلالي في العلوم القانونية

لقد أسهم ذيوع المنهج الاستدلالي بشكل كبير في بناء العلوم القانونية، ومزال يطبق بشكل كبير على المستويين القضائي والتشريعي، وهذا ما سنتولى عرضه فيما يلي:

1- تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال القضاء

يستخدم رجال القضاء المنهج الاستدلالي، فهو يساهم في إرشاد وتوجيه القاضي لحل النزاع المعروض عليه، من خلال حكم قضائي، يكون كنتيجة لعدة عمليات استدلالية منطقية يقوم بها القاضي، انطلاقا من تكييف الوقائع ، وصولا إلى إصدار الحكم القضائي، وذلك على النحو التالي:

-يتم تكييف القضية من طرف القاضي، من خلال تطبيق القياس على المسائل أو الوقائع المعروضة عليه[178].

- انطلاقا من هذا القياس، يعمد القاضي على حل النزاع المعروض عليه، انطلاقا من "مقدمة كبرى"، وهي المبدأ القانوني، و"مقدمة صغرى" ، وهي الوقائع المادية ، للوصول إلى النتيجة، وهي تطبيق المبدأ القانوني على الوقائع المادية.

2- تطبيق المنهج الاستدلالي في مجال التشريع

يستعمل شراح القانون، المنهج الاستدلالي في تفسير قواعد التشريعات المعمول بها، كما يلجأ رجال التشريع للمنهج الاستدلالي، في رسم السياسات التشريعية التي ترتكز على

---

[176] - المرجع نفسه، ص121.

[177] - شراد يحي ، المرجع السابق، ص102.

[178] - طليس صالح، المرجع السابق، ص35.

منطلقات وفلسفة ايديولوجية سائدة في المجتمع، تكون مصدرا لاستلهام هذه التشريعات[179]، وكمثال على ذلك: المشرع وفي إصداره لتشريعات جديدة، ينطلق من قواعد قانونية كمقدمات كبرى، ليصل إلى قواعد أخرى عن طريق القياس، كمنع التعامل بالمخدرات انطلاقا من مقدمة كبرى، تتمثل في منع كل الأشياء التي تذهب العقل[180].

الفرع الثاني المنهج التجريبي

يعد المنهج التجريبي ، أقرب المناهج إلى الطريقة العلمية الصحيحة، والموضوعية واليقينية، في البحث عن الحقيقة واكتشافها، وتفسيرها، والتنبؤ بها ، والتحكم فيها، فهو يعتمد على التجربة، للتعرف على العلاقات السببية والعلاقات بين الظواهر المختلفة ، وسنتطرق في هذا الفرع ، إلى مفهوم ومعنى المنهج التجريبي أولا ثم نتولى بيان مختلف المقومات والعناصر التي يقوم عليها ثانيا.

أولا: معنى المنهج التجريبي

وجدت عدة محاولات لتحديد ماهية ومعنى المنهج التجريبي، حيث عرف المنهج التجريبي بأنه: " المنهج المستخدم حين نبدأ من وقائع خارجة عن العقل، سواء أكانت خارجة عن النفس إطلاقا، أو باطنة فيها، كذلك كما في حالة الاستبطان، لكي نصف هذه الظاهرة الخارجة عن العقل ونفسرها، ولتفسيرها نهيب دائما بالتجربة، ولا نعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق وحدها.[181]"

كما يعرف المنهج التجريبي بأنه " ذلك النوع من البحوث الذي يستخدم التجربة في اختبار فرض معين يقرر علاقة بين عاملين أو متغيرين، وذلك عن طريق الدراسة للمواقف المتقابلة ، التي ضبطت كل المتغيرات ماعدا المتغير الذي يهتم الباحث بدراسة تأثيره "[182].

وفي تفسيرنا لهذا المنهج، فهو يتم بواسطة اللجوء للتجربة باستمرار، ولا يعتمد على مبادئ الفكر وقواعد المنطق الصورية وحدها، وتعتبر العلوم الطبيعية، المجال الخصب لتطبيق هذا المنهج، على اعتبار أن الحوادث الطبيعية تتميز عن بعضها، فهناك حوادث تتصل بالمادة

---

[179] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص211-212.
[180] - طليس صالح، المرجع السابق، ص37.
[181] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص128.
[182] - شراد يحي ، المرجع السابق، ص115.

الجامدة، من حيث تركيبها وهو ما يعرف بالعلوم الفيزيائية، وهناك حوادث تتصل بالمادة الحية كالبيولوجيا، وهو ما يعرف بعلم الأحياء...الخ[183].

فمضمون المنهج التجريبي، يتمثل في الاعتماد على الملاحظة والتجربة، فهو يختلف عن بقية المناهج العلمية الأخرى، خاصة المنهج الاستدلالي، من حيث كون المنهج التجريبي سلوك علمي وموضوعي وعملي خارجي، موضوعه الظواهر والوقائع الخارجية، بينما موضوع المنهج الاستدلالي هو المخلوقات العقلية الداخلية.

ومن خلال ما سبق نستنتج أن للمنهج التجريبي بعض الخصائص والمميزات وهي:

- المنهج التجريبي اقرب المناهج إلى الطريقة العلمية[184].
- المنهج التجريبي منهج علمي خارجي، يعتمد على التجربة الخارجة عن العقل[185].
- المنهج التجريبي منهج موضوعي فالنتائج المتحصل عليها تفرض نفسها على العقل[186].

ثانيا: مقومات المنهج التجريبي

يتألف المنهج التجريبي من ثلاثة مقومات وعناصر أساسية وهي: الملاحظة او المشاهدة العلمية، الفرضيات العلمية، والتجريب.

1 . الملاحظة العلمية:

الملاحظة العلمية هي الخطوة الأولى في البحث العلمي وهي من أهم عناصر البحث التجريبي, وأكثرها أهمية وحيوية, لأنها المحرك الأساسي لبقية عناصر المنهج التجريبي، حيث أن الملاحظة هي التي تقود إلى وضع الفرضيات، وحتمية إجراء عملية التجريب على الفرضيات، لاستخراج القوانين والنظريات العلمية التي تفسر الظواهر والوقائع.

والملاحظة ليست هي المشاهدة، وإنما هي أوسع وأعمق من ذلك، فالمشاهدة أو الملاحظة في معناها العام : هي الانتباه العفوي إلى حادثة أو واقعة أو ظاهرة أو أمر ما، دون قصد أو سابق إصرار وتعمد.

---

[183] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص213.

[184] - عمار بوحوش والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص122.

[185] - حسن عبد الباسط محمد، اصول البحث الاجتماعي، دون طبعة، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر،1975، ص174-175.

[186] - شراد يحي، المرجع السابق، ص116.

أما الملاحظة العلمية فهي، المشاهدة الحسية المقصودة والمنظمة والدقيقة، التي تتم بواسطة الحواس سواء بالسمع او النظر..الخ[187]، لمختلف الحوادث والأمور والظواهر، بغية اكتشاف أسبابها وقوانينها ونظرياتها، عن طريق القيام بعملية النظر في هذه الأشياء والأمور والوقائع، وتعريفها، وتوصيفها ، وتصنيفها في أسر وفصائل، وذلك قبل تحريك عمليتي وضع الفرضيات والتجريب[188].

ولنجاح الملاحظة وضمان أفضل النتائج منها من الضروري مراعاة الشروط التالية:

– يجب تحديد الموضوع الذي من أجله تتم الملاحظة.

–تحديد العينة أو الفئة التي ستخضع للملاحظة.

–الانتباه والتهيؤ الذهني والإحساس، فالملاحظة تكون كاملة منظمة دقيقة ومضبوطة، إذ يجب أن يلاحظ الباحث المتخصص كافة العوامل والأسباب والوقائع والظواهر والأشياء المؤثرة في وجود الظاهرة، أو المتصلة بها، دون إغفال أي عامل من العوامل المتصلة بالواقعة أو الظاهرة.

–تكرار الملاحظة عدة مرات للتأكد من أنها ليست مجرد ظواهر عرضية عابرة.

–تسجيل نتائج الملاحظة بطريقة علمية منهجية قائمة على تصنيف وتحليل المعلومات وترتيب نتائج الملاحظة[189].

2 . الفرضيات العلمية:Hypotheses

تعتبر الفرضية العنصر الثاني واللاحق لعنصر الملاحظة العلمية في المنهج التجريبي, وهي عنصر تحليل.

والفرضية في اللغة، تعني التخمين[190] أو الاستنتاج، أو افتراض ذكي في إمكانية تحقق واقعة أو شيء ما أو عدم تحققه وصحته.

---

[187] - الحسني عمار عباس، المرجع السابق، ص233-234.

[188] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص128.

[189] - الحسني عمار عباس، المرجع السابق، ص238-239.

[190] - المرجع نفسه، ص103.

أما المفهوم الاصطلاحي للفرضية: "فهي اقتراحات ونتائج مؤقتة، تتطلب الفحص والاختبار والتجريب، للتأكد من صحتها وصدقها أم لا، وترتيب النتائج تبعا لذلك[191] ".

كما تعني الفرضية ، التفسير المؤقت لوقائع وظواهر معينة، لا تزال بمعزل عن الامتحان ، وبعد الامتحان تصبح قوانين تفسر الظاهرة محل التجريب.

وتلعب الفرضيات دورا حيويا وهاما في مجال استخراج النظريات والقوانين والتعليلات والتفسيرات العلمية للظواهر والوقائع والأشياء، فهي نبئ عن عقل خلاق وخيال مبدع وبعد للنظر.[192]

ومن أهم شروط صحة الفرضيات :

-أن تكون الفرضيات متسقة مع الحقائق المعروفة .

-أن تصاغ الفرضيات بطريقة واضحة تساعد على دراسة وحل مشكلة البحث.

-قدرة الفرضيات على تفسير الظاهرة المدروسة، أي تقديم تفسير للموقف وحل للمشكلة.

-أن تكون الفرضيات محددة قصيرة وواضحة، تقبل التجريب الاختبار والتحقق، عن طريق وسائل الإثبات الأخرى.

-أن تكون الفرضيات معقولة، منسجمة مع الحقائق العلمية المعروفة، بعيدة عن الخيال أو فرض المستحيل.

- أن لا تكون الفرضيات متناقضة مع الوقائع والظواهر المعروفة[193].

3 . عملية التجريب:

بعد عملية إنشاء الفرضيات العلمية، تأتي عملية التجريب على الفرضيات، لإثبات مدى سلامتها وصحتها، عن طريق استبعاد الفرضيات التي يثبت يقينا عدم صحتها وعدم صلاحيتها لتفسير الظواهر والوقائع علميا، واثبات صحة الفرضيات العلمية بواسطة إجراء عملية التجريب في أحوال وظروف وأوضاع متغايرة ومختلفة، والإطالة والتنوع في التجريب على ذات الفرضيات.

---

[191] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص212.

[192] - شراد يحي ، المرجع السابق، ص119.

[193] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص105-106.

وإذا ما ثبتت صحة الفرضيات علميا ويقينيا، تتحول تلك الفرضيات إلى قواعد ثابتة وعامة، ونظريات علمية تكشف وتفسر وتتنبأ بالوقائع والظواهر[194].

ثالثا: خطوات ومراحل المنهج التجريبي

إن الخطوات الشاملة للعمل[195] الواجب إتباعه على الباحث في الدراسة التجريبية ما يلي:

1-التعرف على مشكلة البحث وتحديد معالمها.

2-صياغة الفرضية أو الفرضيات واستنتاج ما يترتب عليها.

3- وضع تصميم تجيبي يحتوي على جميع النتائج وعلاقاتها وشروطها وقد يتطلب ذلك من الباحث القيام بما يلي:

أ-اختيار عينة الدراسة أي اختيار مجتمع معين.

ب-تصنيف المفحوصين في مجموعات متجانسة.

ج-تحديد العوامل غير التجريبية وضبطها.

د-تحيد الوسائل والمتطلبات الخاصة بقياس نتائج التجربة والتأكد من صحتها.

هـ- القيام باختبارات أولية استطلاعية بغية استكمال النواقص والقصور الموجود في الوسائل والمتطلبات او في التصميم التجريبي.

و-تعيين مكان التجربة ووقت إجرائها والفترة التي تستغرقها.

4-القيام بالتجربة المطلوبة.

5-تنظيم البيانات وتحديديها بشكل يؤدي إلى تقدير جيد وغير متحيز.

6-تطبيق اختبار دلالة مناسب لتحديد مدى الثقة في نتائج التجربة والدراسة[196].

رابعا: تطبيقات المنهج التجريبي في ميدان العلوم القانونية والإدارية

بدأت عملية ازدهار ونضوج النزعة العقلية العلمية الموضوعية مع بداية القرن الثامن عشر18، الذي اعتبر ميدانا أصيلا لإعمال وتطبيق المنهج التجريبي في البحوث والدراسات الاجتماعية والقانونية، على حساب النزعة العقلية الفلسفية التأملية الميتافيزيقية التي أصبحت تتناقض مع الروح والنزعة العلمية الناشئة.

---

[194] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص220. اجع ايضا فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص214.

[195] - بوحوش عمار والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص120

[196] - قنديلجي عامر، المرجع السابق، ص54-55.

فهكذا طبق المنهج التجريبي على ظاهرة علاقة القانون بالحياة الاجتماعية "التضامن الاجتماعي"، وعلاقة القانون بمبدأ تقسيم العمل الاجتماعي، وكذا ظاهرة القانون بالبيئة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، البحوث المتعلقة بظاهرة الجريمة وفلسفة التجريم والعقاب، والدراسات الخاصة بإصلاح وخلق السياسات التشريعية والقضائية موضوعيا وإجرائيا[197].

وقد ازدهرت استخدامات المنهج التجريبي في مجال العلوم الجنائية والقانون الجنائي, عندما تم اكتشاف حتمية العلاقة بين العلوم الجنائية وعلم النفس الجنائي وعلم الاجتماع القانوني، وعلم الطب النفسي، خاصة بعد سيادة المدارس الجنائية العلمية التجريبية.

ومن أشهر التطبيقات الحديثة للمنهج التجريبي في مجال العلوم القانونية والإدارية، الدراسات التي قامت بها بولندا عام 1960 لإصلاح نظامها القضائي وقانون الإجراءات والمرافعات، والدراسة التي قام بها الأستاذ " مور بيرجر" حول ظاهرة البيروقراطية والمجتمع في مصر الحديثة عام 1953- 1954.

ولعل أكثر فروع العلوم القانونية والعلوم الإدارية قابلية لتطبيق للمنهج التجريبي في وقتنا الحاضر، القانون الجنائي والعلوم الجنائية، والقانون الإداري، نظرا لطبيعة هذه القوانين، خاصة من حيث كونها أكثر فروع العلوم القانونية والإدارية واقعية وعلمية وتطبيقية واجتماعية ووظيفية، فهذه الفروع تتميز بأنها أكثر العلوم القانونية والاجتماعية حيوية وحركية وتغيرا والتصاقا بالواقع المحسوس والمتحرك والمتداخل والمعقد السريع التطور[198].

الفرع الثالث: المنهج التاريخي

أولا: تعريف وأهمية المنهج التاريخي

يعرف المنهج التاريخي بأنه: "مجموعة الوقائع والأحداث والحقائق التاريخية، التي حدثت وظهرت في الماضي ولو مرة واحدة، ولن تتكرر أبدا، على أساس أن التاريخ يستند إلى عنصر الزمن المتجه دوما إلى الأمام، دون تكرار أو رجوع إلى الوراء"[199].

كما يعني المنهج التاريخي الطريق الذي يختاره الباحث في تجميع معلوماته وبياناته العلمية لدراسة موضوع ما مستندا على الحقائق الماضية [200]ومعتمدا على تفسير وتحليل

---

[197] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص215. راجع ايضا طليس صالح، المرجع السابق، ص33.

[198] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص226-228.

[199] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص133.

الحوادث التاريخية الماضية كأساس لفهم المشاكل المعاصرة والتنبؤ بما سيكون في المستقبل[201].

ومن التعريفات التي تتميز بنوع من الدقة المرتبطة بالمنهج التاريخي: " هو وضع الأدلة المأخوذة من الوثائق والمسجلات مع بعضها بطريقة منطقية، والاعتماد على هذه الأدلة في تكوين النتائج التي تؤدي إلى حقائق جديدة، وتقدم تعميمات سليمة عن الأحداث الماضية أو الحاضرة أو على الدوافع والصفات الإنسانية[202].

إن دراسة الوقائع والأحداث التاريخية، لها أهمية كبرى في فهم ماضي الأفكار، والحقائق والظواهر، والحركات والمؤسسات والنظم، وفي محاولة فهم حاضرها والتنبؤ بأحكام وأحوال مستقبلها[203].

لذلك ظهرت أهمية وحتمية الدراسات التاريخية والبحوث العلمية التاريخية، التي تحاول بواسطة علم التاريخ، والمنهج التاريخي، أن تستعيد وتركب أحداث ووقائع الماضي بطريقة علمية في صورة حقائق علمية تاريخية، سواء لفكرة من الأفكار، أو نظرية من النظريات، أو مدرسة من المدارس, أو مؤسسة من المؤسسات الاجتماعية والإنسانية والسياسية والاقتصادية.

ثانيا: عناصر ومراحل المنهج التاريخي

يتألف المنهج التاريخي من عناصر ومراحل متشابكة ومتداخلة ومترابطة ومتكاملة، في تكوين بناء المنهج التاريخي ومضمونه، وهي:

1 . تحديد المشكلة التاريخية:

أي تحديد المشكلة أو الفكرة العلمية التاريخية، التي تقوم حولها التساؤلات والاستفسارات التاريخية[204]، الأمر الذي يؤدي إلى تحريك عملية البحث التاريخي، لاستخراج فرضيات علمية تكّون الإجابة الصحيحة والثابتة لهذه التساؤلات.

---

200 - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص 27-28.
201 - سيد الهواري، المرجع السابق، ص 469.
202 - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص259.
203 - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص216.
204 - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص183.

وتعتبر عملية تحديد المشكلة تحديدا واضحا ودقيقا، السبيل الفعال لنجاح البحث التاريخي، وتحقيق مبتغى الوصول إلى الحقيقة التاريخية، لذا يشترط في عملية تحديد المشكلة الشروط التالية:

. يجب أن تكون المشكلة معبرة عن العلاقة بين متحولين أو أكثر.

. يجب أن تصاغ المشكلة صياغة جيدة، وواضحة وكاملة، جامعة ومانعة، وبطريقة علمية.

. يجب أن تصاغ بطريقة جيدة ملائمة للبحث العلمي.

وكمثال عن المشكلات العلمية التاريخية التساؤلات المرتبطة بأسباب وكيفيات وجود وتطور بعض الأفكار والحقائق والظواهر الطبيعية والاجتماعية والإنسانية والقانونية والسياسية في الماضي وعلاقتها بالحاضر والتساؤل عن مصيرها في المستقبل[205].

2 . جمع وحصر الوثائق التاريخية:

بعد عملية تحديد المشكلة، تأتي مرحلة جمع كافة الحقائق والوقائع المتعلقة بالمشكلة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة المصادر والوثائق والآثار التسجيلات المتصلة بعناصر المشكلة, ودراسة وتحليل هذه الوثائق بطريقة علمية للتأكد من صحتها وسلامة مضمونها.

ونظرا لأهمية وحيوية هذه المرحلة أطلق البعض على المنهج التاريخي اسم " منهج الوثائق"[206]، فالوثائق التاريخية هي جوهر المنهج التاريخي.

والوثيقة في اللغة الأداة والبينة المكتوبة الصحيحة والقاطعة في الإثبات، وهي مأخوذة من وثق يثق ثقة أي ائتمنه، الشيء الوثيق الشيء المحكم.

أما اصطلاحا تعني الوثيقة: "جميع الآثار التي خلفتها أفكار البشر القدماء" [207]، كما تعرف بأنها كل ما يمكن أن يكشف لنا عن ماضي الإنسان"[208].

والوثائق أوسع من النص المكتوب, حيث تشمل كافة الوثائق والمصادر والأدلة والشواهد التاريخية، أصيلة وأولية، أو ثانوية وتكميلية، مكتوبة أو غير مكتوبة، رسمية أو غير رسمية، مادية أو غير مادية، والتي تتضمن تسجيلا لحوادث ووقائع تاريخية، أو لبعض أجزائها

---

[205] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص261-262.

[206] - المرجع نفسه، ص184-185.

[207] - المرجع نفسه، ص265.

[208] - شراد يحي، المرجع السابق، ص110.

وعناصرها، يعتمد عليها في البحث والتجريب للوصول إلى الحقيقة التاريخية المتعلقة بالمشكلة محل الدراسة والبحث[209].

3 . نقد الوثائق التاريخية:

بعد عملية حصر وجمع الوثائق التاريخية، تأتي مرحلة فحص وتحليل هذه الوثائق، تحليلا علميا دقيقا، عن طريق استخدام كافة أنواع الاستدلالات والتجريب، للتأكد من مدى أصالة وهوية وصدق هذه الوثائق.

وتعرف عملية التقييم والفحص والتحليل هذه، بعملية النقد[210]، وتتطلب هذه العملية بعض الصفات والخصائص التي يجب أن يتحلى بها الباحث، مثل: الحس التاريخي القوي، الذكاء الإدراك العميق، الثقافة الواسعة والمعرفة المتنوعة، وكذا القدرة القوية على استعمال فروع العلوم الأخرى في تحليل ونقد الوثائق التاريخية، مثل اللغة، وعلم الكيمياء، وعلم الاحياء، والتمكن من اللغات القديمة والحديثة.

وهذا النقد قد يكون نقدا خارجيا وقد يكون نقدا داخليا.

أ- النقد الخارجي:

يستهدف هذا النقد التعرف على هوية وأصالة الوثيقة، والتأكد من مدى صحتها، وتحديد زمان ومكان وشخصية المؤلف للوثيقة، وكذا ترميم أصلها إذا طرأت عليها تغيرات، وإعادتها إلى حالتها ووضعها الأصلي[211].

ب- النقد الداخلي :

وتتم عن طريق تحليل وتفسير النص التاريخي والمادة التاريخية، وهو ما يعرف بالنقد الداخلي الإيجابي، وبواسطة إثبات مدى أمانة وصدق الكاتب ودقة معلوماته, وهو ما يعرف بالنقد الداخلي السلبي[212].

4 . عملية التركيب والتفسير:

أي مرحلة صياغة الفرضيات والقوانين المفسرة للحقيقة التاريخية، فبعد القيام بعمليتي الجمع والنقد، يكون الباحث قد تحصل على المعلومات والحقائق التاريخية اليقينية، المبعثرة

---

[209] - عوابدي عمار، المرجع السابق، ص266-268.
[210] - بدوي عبد الرحمن، المرجع السابق، ص184.
[211] - المرجع نفسه، ص188-189.
[212] - عوابدي عمار، المرجع السابق، 273-275.

والمتفرقة، فتأتي عملية التركيب والتفسير التاريخي، وعملية استعادة الوقائع والأحداث التاريخية Reconstruction ، أو التركيب والتفسير التاريخي للوقائع، عن طريق تنظيم الحقائق التاريخية الجزئية المتناثرة والمتفرقة، وبنائها في صورة أو فكرة متكاملة وجيدة من ماضي الإنسانية.

وتتضمن عملية التركيب والتفسير المراحل التالية:

أ . تكوين صورة فكرية واضحة لكل حقيقة من الحقائق المتحصل عليها، وللموضوع ككل الذي تدور حوله الحقائق التاريخية المجمعة.

ب . تنظيم المعلومات والحقائق الجزئية والمتفرقة والمبعثرة المحصلة، وتصنيفها وترتيبها على أساس معايير ومقاييس منطقية، بحيث تتجمع المعلومات المتشابهة والمتجانسة في مجموعات وفئات مختلفة.

ج . ملء الثغرات، التي تظهر بعد عملية التوصيف والتصنيف والترتيب للمعلومات، في إطار وهيكل مرتب منظم.

د . ربط الحقائق التاريخية بواسطة علاقات حتمية وسببية قائمة بينها، أي عملية التسبيب والتعليل التاريخي، وهي عملية البحث عن الأسباب التاريخية والتعليلات المختلفة[213].

فعملية التركيب والبناء، لا تتحقق بمجرد جمع المعلومات والحقائق من الوثائق، بل هي عملية البحث والكشف والتفسير والتعليل عن أسباب الحوادث، وعن علاقات الحتمية والسببية التاريخية للوقائع والحوادث التاريخية.

وتنتهي عملية التركيب والتفسير التاريخي، باستخراج وبناء النظريات والقوانين العلمية والثابتة في الكشف عن الحقائق العلمية[214].

ثالثا: مدى تطبيق المنهج التاريخي في ميدان الدراسات القانونية

يقوم المنهج التاريخي بدور هام وكبير في إثبات واكتساب الحقائق التاريخية المرتبطة بالدراسات والبحوث العلمية القانونية والإدارية، بطريقة علمية موضوعية ودقيقة، وذلك عن تأصيل واثبات وتأكيد هوية الوثائق القانونية التاريخية، وتقسيمها وتحليلها تاريخيا، واستخراج الحقائق والنظريات العلمية حول أية حقيقة تاريخية[215].

---

[213] - المرجع نفسه، 276-279.

[214] - شراد يحي، المرجع السابق، ص112.

[215] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص216.

إذا فالمنهج التاريخي هو الذي يقود إلى معرفة الأصول والنظم والفلسفات والأسس التي يستمد منها النظم والقواعد والمبادئ والأفكار القانونية والتنظيمية الحاضرة، وذلك عن طريق حصر وجمع كافة الوثائق التاريخية، وتحليلها ونقدها، وتركيبها وتفسيرها، لمعرفة وفهم حاضر فلسفات ونظم وقواعد ومبادئ الأفكار القانونية السائدة، والسارية المفعول، والقيام بالبحوث والدراسات العلمية المقارنة، لفهم واقع النظم القانونية والإدارية المعاصرة فهما سليما حقيقيا ، لتطويرها بما يجعلها أكثر ملائمة وتفاعلا وانسجاما مع واقع البيئة والحياة المعاصرة[216].

وعليه، فمن خلال المنهج التاريخي، يمكن معرفة الحقائق العلمية والتاريخية، عن أصل وأساس وغاية نشأة القانون، في كافة مراحل وعصور ماضي التاريخ الإنساني بطريقة علمية صحيحة، كما أمكن التعرف على الأحكام والنظريات القانونية القديمة والماضية، مثل النظام القانوني الإداري، الإغريقي والروماني، النظام القانوني الإداري الإسلامي، الجزائري...الخ.

الفرع الرابع:المنهج الدياليكتيكي أو المنهج الجدلي

أولا: تعريف المنهج الجدلي

الجدلية أو الدياليكتية هي كلمة يونانية، نادى بها أفلاطون، وهي تعني فن حوار يرتفع به العقل من المحسوس إلى المعقول، أما أرسطو، فيرى أن الجدلية، تعني الاستدلال على وجه الاحتمال[217].

ويقول الدكتور حلمي عبد المنعم صابر، أن المنهج الجدلي يعني فن الحوار والمناظرة ، حيث يقوم شخصان أو فريقان، بمحاورة بعضهما البعض، بأسلوب علمي من أجل الوصول إلى الحقيقة، مستخدمين في ذلك وسائل الاستدلال المختلفة[218].

ويقوم المنهج الجدلي، على أساس الحقيقة القائلة: " أن كل الأشياء والظواهر والعمليات، والحقائق الطبيعية، والإنسانية والاقتصادية والسياسية في العالم، هي دائما في حالات ترابط وتشابك وتداخل مستمر، وهي دائما في حالات تناقض وصراع وتفاعل داخلي، قوي محرك ودافع وباعث على الحركة والتغير والتطور والارتقاء والتقدم من شكل إلى شكل،

---

[216] - عوابدي عمار، المرجع السابق، 280-282.
[217] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص217.
[218] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 124.

ومن حالة إلى حالة، ومن صورة إلى صورة جديدة أخرى... وهكذا، ونتيجة للتناقض والتضاد والصراع الداخلي بين عناصر الأشياء الداخلية، توجد الظواهر والحقائق.

ويحتوي المنهج الديالكتيكي على العديد من القوانين والقواعد والمفاهيم العلمية المترابطة والمتكاملة في بناء هيكل الدياليكتيك كمنهج بحث علمي. ومن أهم قوانين المنهج:

قانون التغير والتحول، والتغيرات الكمية إلى تغيرات نوعية في طبيعة الشيء أو الحقيقة أو الظاهرة، وقانون وحدة وصراع المتناقضات والأضداد، وقانون نفي النفي ، والتي تعتبر أبرز وأهم قوانين الجدل أو الديالكتيك.

ثانيا: نشأة المنهج الدياليكتيكي أو الجدلي

يعتبر منهج الجدل منهجا قديما في فلسفته وأساسه وفرضياته، غير أنه وحديث في بناء واكتمال وإتمام وصياغة قوانينه ونظرياته، فلقد ظهرت نظرية الجدل قديما عند الإغريق على يد الفيلسوف اليوناني هيرقلييتس (530– 470 ق م) [219]، الذي صاغ أساس نظرية الجدل، عندما اكتشف وأعلن أن كل شيء يتحرك، وكل شيء يتغير، كل شيء يجري، ودلل على قوله هذا بمثال من الطبيعة بقوله، أنني عندما أدخل مرة ثانية للنهر، وأضع قدمي في نفس الموضع الأول، سأتلمس ماء جديدا ومغايرا للماء الذي تلمسته في المرة السابقة، لأن التيار قد جرفه وأبعده إلى الأمام.

ولقد اقتصر نطاق استعمال المنهج الجدلي عند الإغريق على الأشياء والظواهر الطبيعية، إلى أن تطور هذا المنهج مجددا على يد الفيلسوف " هيجل " ، الذي بلور وجسد نظرية الجدل، وصاغها صياغة علمية شاملة وكاملة واضحة وواعية، كمنهج علمي لدراسة وتحليل الأشياء والحقائق والظواهر، حيث أن "هيجل" هو الذي اكتشف أهم القوانين والقواعد الأساسية التي يتضمنها المنهج الجدلي، فقد أكد "هيجل" حقيقة أن كل الأشياء والظواهر والعمليات هي في حالة تغير، وحركة وتطور ارتقائي مستمر ومتدرج، وأن المنهج العلمي الصحيح لدراسة وتفسير الظواهر والأشياء، هو الجدل أو الديالكتيك، الذي يعد قانون تفسير التطور[220].

ثالثا: قوانين المنهج الدياليكتيكي أو الجدلي

---

[219] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص217.

[220] - عوابدي عمار، المرجع السابق، 232-233.

إن قوانين الجدل، هي القوانين التي يطبق بها المنهج الجدلي في دراسة الظاهرة، ويقف عند أجزاءها وعناصرها، ليرى ما تحمله من بذور فنائها أو تحولها إلى ظاهرة جديدة.

1 . قانون تحول التبدلات الكمية إلى تبدلات نوعية:

ويقوم هذا القانون، ببيان كيفية تعرض الأشياء والظواهر للتحولات والتبادلات الكمية، بصورة تدريجية ومنسجمة، إلى أن تبلغ معيارا واحدا معينا، فعندما يصل التناقض والصراع داخل الأشياء إلى مرحلة معينة، يؤدي ذلك إلى التأثير في طبيعة الشيء، أو النظام نفسه، حيث تتحول التغيرات الكمية السابقة، إلى تغيرات كيفية، ويصل التناقض داخل الشيء أو النظام، إلى درجة شديدة لا يمكن معها للشيء أن يستمر بنفس الطبيعة والخصائص التي كان عليها، ولذلك يتغير إلى نظام من طبيعة أخرى تحت تأثير هذا التناقض.

وكمثال على ذلك في الطبيعة، نجد أن عملية تسخين الماء المستمرة، تجعل الماء المعرض لعملية التسخين في حالة تطور، وتحول كمي مستمر، مع بقاء النوعية والتركيبة الطبيعية والكيمائية للماء موجودة، ولكن عندما تبلغ عملية التسخين معيار وحد الغليان، فإن الماء المسخن والمغلى يتغير ويتبدل، في نوعيته وطبيعته الجوهرية ، حيث يفقد نوعيته وطبيعته السابقة القديمة، إذ يتحول إلى بخار.

2 . قانون وحدة وصراع الأضداد والمتناقضات: أي أن أي ظاهرة أو نظام، يحتوي على جانبين أو وجهين، يناقض كل منهما الآخر ويضاده دائما، بحيث لا يوجد هذا الشيء دون هذين الجانبين المتقابلين، ولا يمكن استبعاد أحدهما والإبقاء على الآخر، وهذه الأضداد بحكم وجودها معا، تتناقض دائما مع نفسها، وتتصارع، بما يؤدي إلى التطور والتغير[221].

3 . قانون نفي النفي:

يقوم هذا القانون ببيان وتفسير نتائج مراحل الجدل، تطور الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، من أفكار وحقائق (These)، إلى حالة وجود أفكار وحقائق متعارضة متقابلة ومتناقضة داخل الشيء الواحد ،أو العملية الواحدة (Antithese)، ثم ما ينتج عن ذلك من الظواهر والحقائق والعمليات والأفكار السابقة الفانية(Synthese).

[221] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص218.

وهكذا يظل نفي النفي يعمل بانتظام واطراد، وبصورة مثمرة وبناءة وتركيبية، وبطريقة متواصلة ومتسلسلة ومتجددة، فنفي النفي هو شرط التطور والبناء التصاعدي إلى الأمام، ولهذا يسمى بـ " قانون التطور والتقدم في الأشياء"[222].

رابعا: خصائص المنهج الدياليكتيكي أو الجدلي

يمكن إجمال خصائص المنهج الجدلي، في ثلاثة عناصر رئيسية وهي:

1-المنهج الجدلي، منهج علمي موضوعي للبحث والتحليل والتركيب والتفسير، فهو يقوم على قواعد وأفكار، وقوانين علمية موضوعية، في تحليل وتفسير طباع الحقائق و الظواهر والأشياء والعمليات.

2- المنهج الجدلي هو منهج عام شامل كامل وكلي، يستهدف كشف ومعرفة وتحليل وتفسير كافة حقائق الأشياء والظواهر والعمليات والأفكار، العلمية النظرية والطبيعية، و الاجتماعية، والسياسية، والاقتصادية، والتنظيمية.

3-تبعا للتطورات الأخيرة للمنهج الجدلي، باعتباره منهجا علميا موضوعيا وعمليا، فقد أصبح يستخدم في الدراسات المرتبطة بموضوعات وظواهر من واقع الحياة، ولم يعد قاصرا على تحليل ومعرفة وتفسير وتركيب حقائق الأشياء والظواهر[223].

خامسا: تطبيقات المنهج الجدلي في مجال العلوم القانونية

يعد المنهج الجدلي من المناهج العلمية المستعملة في مجال العلوم القانونية فقد ساهم بقسط كبير في اكتشاف وتفسير النظريات والقوانين العلمية، والتنبؤ بها، مثل تفسير أصل وغاية الدولة، نشأة وتطور القانون، وأصل وغاية القانون في المجتمع، فكرة السلطة وعلاقتها بالقانون والحرية، تفسير ظاهرة الثورة وعلاقتها بالقانون، ومبدأ الشرعية القانونية، تفسير ظاهرة التغير الاجتماعي وأثرها على النظام القانوني في الدولة والمجتمع[224].

كما يؤدي المنهج الجدلي دورا كبيرا في تفسير وتطبيق القانون في واقع الحياة، حيث يمكن للباحث والقاضي والمشرع في مجال العلوم القانونية والإدارية، أن يستخدم المنهج الجدلي في تفسير بعض النظريات والفرضيات القانونية والتنظيمية والخروج بالنتائج والحلول العلمية لبعض الإشكالات والمسائل القانونية.

---

[222] - عوابدي عمار، المرجع السابق، 235.

[223] - المرجع نفسه، ص245-246.

[224] - فاضلي ادريس، المرجع السابق، ص219.

وعموما فالمنهج الجدلي بقوانينه وخصائصه الذاتية، من أكثر مناهج البحث صلاحية وملائمة للدراسات العلمية، الاجتماعية والاقتصادية والقانونية والسياسية، فهو المنهج الوحيد القادر على الكشف والتفسير للعلاقات والروابط والتفاعلات الداخلية للظواهر الاجتماعية و الاقتصادية والقانونية والسياسية، وطبيعة القوى الدافعة لهذه الظواهر، وكيفية التحكم في توجيه وقيادة مسار تقدم هذه الظواهر، وكيفية التنبؤ بالنتائج والنهايات الجدية.

هذا فضلا عن القيمة الفكرية لهذا المنهج، والمنبثقة من الفلسفة القائمة على الاختلاف والتضاد والتصارع بين الأفكار والحقائق والأشياء، والمؤدية في الأخير إلى ظهور الحقيقة[225].

الفرع الخامس:المنهج الوصفي

يعرف المنهج الوصفي بأنه: "أسلوب من أساليب التحليل المركز،على معلومات كافية ودقيقة، عن ظاهرة أو موضوع محدد،أو فترة أو فترات زمنية معلومة، وذلك من اجل الحصول على نتائج علمية، ثم تفسيرها بطريقة موضوعية، بما ينسجم مع المعطيات الفعلية للظاهرة"[226].

ولعل المتتبع لتطور العلوم، يستطيع أن يلمس الأهمية الكبيرة، التي احتلها المنهج الوصفي في هذا التطور، ويرجع ذلك إلى ملائمته لدراسة مختلف الظواهر، حيث يهدف المنهج الوصفي، إلى تصوير ووصف الوضع الراهن، وتحديد العلاقات بين الظواهر والاتجاهات، بحيث يعطي البحث صورة الواقع الحياتي والمؤشرات الموجودة، وبناء تنبؤات للمستقبل.

والبحث الوصفي لا يعني مجرد الوصف لما هو ظاهر للعيان فقط، بل يتضمن التقصي ومعرفة الأسباب الكامنة وراء الظواهر، ويكون موضوع المنهج الوصفي تفسير ما هو كائن من أحداث وظواهر، أي وصف مشكلة البحث، مع تحليلها، وملاحظة تطورها، وصولا إلى إيجاد الحلول المناسبة لحلها[227].

ويقوم المنهج الوصفي على جمع الحقائق والمعلومات، ومقارنتها وتحليلها وتفسيرها للوصول إلى تعميمات مقبولة، أو هو دراسة وتحليل وتفسير الظاهرة من خلال تحديد

[225] - عوابدي عمار، المرجع السابق، 249-253.
[226] - طاليس صالح، المرجع السابق، ص42.
[227] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص30-31.

خصائصها ، وأبعادها ، وتوصيف العلاقات بينها، بهدف الوصول إلى وصف علمي متكامل لها[228].

لذلك فالمنهج الوصفي يشتمل على عدد من المناهج الفرعية والأساليب المساعدة، كأن يعتمد مثلا على منهج دراسة الحالة، المنهج المسحي ، والمنهج المقارن والتي نستعرضها فيما يلي:

1- منهج دراسة الحالة:

يعتبر أحد أساليب البحث والتحليل الوصفي، المطبقة في مجالات علمية مختلفة، ويتجه هذا المنهج، إلى دراسة جميع الجوانب المتعلقة بشيء أو موقف واحد، ويعتبر الفرد، أو المؤسسة، أو المجتمع، أو النظام السياسي، أو أية جماعة، كوحدة للدراسة، ويقوم منهج دراسة الحالة، على التعمق في دراسة المعلومات المتعلقة بمرحلة معينة من تاريخ حياة الوحدة، أو دراسة جميع المراحل التي مرت بها[229].

وكمقال على ذلك، في علم النفس، يستخدم الفرد كحالة للدراسة في التحليل النفسي، وقد تكون المؤسسة كحالة للدراسة، في مجالات علمية مختلفة، فقد ندرسها من الناحية البشرية، أو المالية، أو الإنتاجية، وذلك حسب مجال اختصاص الباحث وطبيعة وأهداف البحث.

ومن جملة الإجراءات المتبعة في منهج دراسة الحالة نجد المقابلة الشخصية، الملاحظة المتعمقة، دراسة الوثائق والتقارير وغيرها، هذا وتأتي المقابلة الشخصية، كأبرز أسلوب شائع يستعمل في دراسة الحالة، لأنها تحقق مبدأ الوصول إلى المعلومات بطريقة مباشرة من الشخص موضوع الدراسة والبحث[230].

وتعتبر العلوم الجنائية، المجال الخصب في مجال العلوم القانونية، لتطبيق منهج دراسة الحالة، فالدوافع الإجرامية للمجرمين مثلا، تقتضي من الباحث التعمق في دراسة الحالة، من أجل إيجاد نظريات جديدة تفسر السلوك الإجرامي[231].

2- المنهج المسحي:

---

[228] - بوحوش عمار، والذنيبات محمد محمود، المرجع السابق، ص138-139.
[229] - ساعاتي أمين، المرجع السابق، ص71.
[230] - المرجع نفسه، ص 72.
[231] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 136.

ساهم المنهج المسحي، كمنهج أساسي في البحوث الوصفية، في بناء وتطور الدراسات العلمية في مجال العلوم الاجتماعية، فهو يهدف إلى تجميع البيانات والحقائق،واستخلاص النتائج اللازمة لحل مشاكل المجتمع[232].

ويمر البحث المسحي بعدة مراحل وهي:

- معرفة تعريف البيئة محل المسح وبيان حدودها.
- مرحلة الوصف الدقيق للمشكلة.
-مرحلة التحليل وإيجاد العلاقة السببية بين العوامل المختلفة[233].

ويعتبر الانجليزي "جون هوارد" ، أول من قام باستخدام المنهج المسحي في مجال العلوم القانونية، عندما قام بمسح اجتماعي للسجناء، حيث قدم حقائق وأرقام عن السجن والمسجونين، وأحصى السجون بدقة، وقدم نتائج بحثه للحكومة البريطانية، التي قامت فورا بإصدار تشريعات مختلفة، ترمي لإصلاح حالة السجون والسجناء في انجلترا[234].

3-المنهج المقارن

يستخدم المنهج المقارن استخداما واسعا في الدراسات القانونية والاجتماعية، لمقارنة ظاهرة اجتماعية بنفس الظاهرة في مجتمع آخر، أو مقارنتهما في بعض المجالات الاقتصادية، والسياسية والقانونية.

ويتيح استخدام هذا المنهج المقارن، مقابلة الأحداث والآراء بعضها بالبعض الآخر، للكشف عما بينها من علاقة، سواء أكانت أوجه شبه أم اختلاف[235]، ويتم ذلك عن طريق التعمق والدقة في الدراسة والتحكم في موضوع البحث في جميع جوانبه، فعلى سبيل المثال يمكن أن ندرس جانبا واحدا، من جوانب المؤسسة الاقتصادية، "الأداء، أو المواد البشرية"، ويمكن أن تكون المقارنة لإبراز خصائص ومميزات كل موضوع من موضوعات المقارنة، وإظهار أوجه الشبه والاختلاف بينهما.

ولا تكاد تخلو الدراسات القانونية، من مجال المقارنة، فالنظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يكتنفه من نقص أو فراغ أو غموض، إلا بمقارنته بنظم قانونية مقارنة لدول أخرى،

---

[232] - ساعاتي أمين، المرجع السابق، ص87.
[233] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 134.
[234] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص32.
[235] - طليس صالح، المرجع السابق، ص39.

وهناك العديد من الرسائل الجامعية في العلوم القانونية التي اتخذت من منهج المقارنة مجالا للدراسة والبحث[236].

الفرع السادس: المنهج الإحصائي

أولا: تعريف المنهج الإحصائي وأهميته:

يعرف المنهج الإحصائي بأنه "التجميع الكمي والرقمي للمادة العلمية أو التعبير عن الظاهرة محل الدراسة (مشكلة البحث) تعبيرا رقميا أو باستخدام التعبيرات الأخرى كالرسوم والأشكال البيانية "، حيث تعبر تلك التعبيرات الرقمية على عكس الواقع الفعلي للظاهرة محل الدراسة من الناحية العددية أو الكمية.

وللمنهج الإحصائي أهمية بالغة في مجال البحث العلمي، فهو وسيلة جيدة للتجرد من الذاتية فالنتائج الحقيقية العلمية المتوصل إليها تكون موضوعية متوافقة متجانسة و متماثلة رغم تعدد واختلاف الباحثين الذين قاموا بدراسة الظاهرة، فعلى سبيل المثال في مشكلة جنوح الأحداث أو المخالفات المرورية يلجأ العديد من الباحثين إلى الإحصائيات التي تعكس وتعبر عن معدلات تلك المخالفات المرورية أو حالات الانحراف فتكون النتائج متماثلة[237].

ثانيا: خطوات المنهج الإحصائي

يتبع المنهج الإحصائي مجموعة من الخطوات المترابطة والمتسلسلة والمتمثلة فيما يلي:

1-تحديد المشكلة محل البحث.

2-جمع البيانات الإحصائية للظاهرة المدروسة.

3-ترجمة البيانات في شكل جداول ومنحنيات بيانية.

4-تصنيف البيانات.

5-تحليل البيانات.

6-استخلاص النتائج.

ثانيا: دور المنهج الإحصائي في ميدان العلوم القانونية

---

[236] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 136-137.

[237] - الحسيني عمار عباس، المرجع السابق، ص29-30.

إن الدور المنوط بالمنهج الإحصائي في مجال بحوث العلوم القانونية يظهر جليا فيما يوفره للباحث من أدوات رياضية يستطيع من خلالها الباحث ترجمة العديد من المصطلحات الفضفاضة إلى أرقام دقيقة تعكس نتائج البحث المتوصل إليها وتضفي عليه طابع الدقة العلمية ومن أمثلة ذلك "كثيرا، قليلا، في غالب الأحيان، قلما....الخ "[238].

انتهى بعون الله

قائمة المصادر و المراجع:

أولا– المصادر:

القران الكريم.

ثانيا – المراجع:

[238] - شراد يحي، المرجع السابق، ص 138.

1-الكتب :

1- أبو النجا إبراهيم، محاضرات في فلسفة القانون، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،1992.

2- أحمد عمر مختار واخرون،معجم اللغة العربية المعاصرة، الطبعة الاولى، عالم الكتب، القاهرة، مصر،2008.

3- الخليلي حبيب إبراهيم ، المدخل للعلوم القانونية، النظرية العامة للقانون، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2008.

4- المنجد في اللغة والأعلام، طبعة 26، دار المشرق العربي، بيروت، لبنان، دون سنة نشر.

5- الرفاعي احمد محمد، المدخل للعلوم القانونية(نظرية القانون)، بدون طبعة، كلية الحقوق جامعة نبها، مصر،2008/2007.

6- القاسم هشام، المدخل إلى علم القانون، دون طبعة، دون دار نشر، دمشق، سوريا،2005.

7- الشريف عبد الله محمد، مناهج البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة الإشعاع، الإسكندرية، القاهرة،1996.

8- الحسيني عمار عباس، مناهج البحث القانوني، الطبعة الأولى، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2012، ص10-11.

9- الصاوي محمد و مبارك محمد، البحث العلمي أسسه وقواعد كتابته، المكتبة الأكاديمية، دون مكان نشر،1992.

10- المغربي كامل، أساليب البحث العلمي، الطبعة الأولى ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002.

11- الهواري سيد، دليل الباحثين في إعداد البحوث العلمية، طبعة حديثة، مكتبة عين شمس، القاهرة،مصر،2004.

12- بدوي عبد الرحمن مناهج البحث، الطبعة الثالثة، وكالة المطبوعات، الكويت، 1977.

13- بوحوش عمار الذنيبات محمد محمود، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث،الطبعة السادسة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،.2011
14- حجاب محمد منير، الأسس العلمية لكتابة الرسائل الجامعية، الطبعة الثالثة، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2000.
15- حسن عبد الباسط محمد، اصول البحث الاجتماعي، دون طبعة، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، مصر،1975.
16- رشوان حسين، العلم والبحث العلمي، بدون طبعة، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، مصر،.1982
17- ساعاتي أمين، تبسيط كتابة البحث العلمي، الطبعة الأولى، الشركة السعودية للنشر والتوزيع، جدة ، .1999
18- سلاطنية بلقاسم و الجيلالي حسان، أسس البحث العلمي الكتاب الأول، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2009.
19- شروخ صلاح الدين، منهجية البحث العلمي، دون طبعة، دار العلوم للنشر والتوزيع، مصر،2003 .
20- صابر فاطمة عوض وخفاجة ميرفت علي، أسس ومبادئ البحث العلمي، دون طبعة، مكتبة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، مصر،2002.
21- طليس صالح، المنهجية في دراسة القانون، الطبعة الأولى، منشورات زين الحقوقية، بيروت، لبنان، 2010.
18- عبدات محمد وآخرون، منهجية البحث العلمي القواعد والمراحل والتطبيقات، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،1999.
19- عوابدي عمار،مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية،الطبعة الرابعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2002.
20- فاضلي إدريس، الوجيز في المنهجية والبحث العلمي، بدون طبعة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008.
21- فاضلي إدريس، الوجيز في فلسفة القانون، بدون طبعة،ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2003.

22- فوقية حسن رضوان،منهجية البحث العلمي وتنظيمه ، بدون طبعة، درا الكتاب الحديث، القاهرة، مصر ،2008.
23- قنديلجي عامر، البحث العلمي واستخدام مصادر المعلومات، دون طبعة، دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن، 1999.
24- مراح علي، منهجية التفكير القانوني، الطبعة الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر ،2004.

2- المقالات العلمية:

1- بلحنافي جوهر، القانون الطبيعي بين الرواقية والمسحية "عند توما الاكويني"،المجلد 01، العدد02، مجلة مقاربات فلسفة، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم ، جوان .2014

3- المطبوعات الجامعية :

1- بوسعدية رؤوف، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف ، 2016./2015
2- حوبة عبد القادر، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة اولى حقوق، معهد العلوم القانونية والإدارية، المركز الجامعي الوادي،2010/2009.
3- سي علي احمد، محاضرات في النظرية العامة للقانون وتطبيقاتها في القوانين الجزائرية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى حقوق، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف، 2011/2010.
4- سقلاب فريدة، محاضرات في منهجية العلوم القانونية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عبد الرحمن ميرة بجاية، 2018/2017.
5- شراد يحي، محاضرات في المنهجية ومناهج البحث العلمي، مطبوعة موجهة لطلبة السنة أولى حقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي علي البليدة 02، 2015/2014.

6- روابح شهرزاد واسطنبولي محي الدين و حمودة فاروق وعرايبية أحلام ، ملخص محاضرات مقياس منهجية البحث للعلوم القانونية محور فلسفة القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة لونيسي علي البليدة02، 2021/2020.
7- مراح علي، محاضرات في منهجية البحث العلمي، ألقيت على طلبة الماجستير تخصص القانون الدولي والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، بن عكنون،الجزائر، 2012/2011 .

الـفـــــهـــــرس

المحتويات	الصفحة
مـقـدمـــة	01
الفصـل الأول : تأصيل القانون ومدارسه الفلسفية	02
المبحث الأول : تأصيل مصطلح القانون ومعانيه	02
المطلب الأول : مفهوم مصطلح القانون	02
المطلب الثاني : الحق وصلته بالقانون والواجب	04
المبحث الثاني : المدارس الفلسفية للقانون	05
المطلب الأول : مفهوم فلسفة القانون	05
المطلب الثاني : المذاهب الفلسفية للقانون	06
الفصل الثاني: المفاهيم العامة للمنهجية والبحث العلمي	25
المبحث الأول : مفهوم العلم وتمييزه عن مختلف المفاهيم المشابهة	26
المطلب الأول : تعريف العلم	26
المطلب الثاني : تمييز العلم عن مختلف المفاهيم المشابهة	27
المطلب الثالث : مفهوم المنهجية والمنهج	30
المبحث الثاني: البحث العلمي	33
المطلب الأول : مفهوم البحث العلمي	33
المطلب الثاني : خصائص البحث العلمي	35
المطلب الثالث : ادوات البحث العلمي	39
المطلب الرابع : وظيفة البحث العلمي	43
المطلب الخامس : المواصفات النهائية للبحث العلمي	66
الفصل الثالث : مناهج البحث العلمي	71
المبحث الاول : مفهوم مناهج البحث العلمي	72
المطلب الاول : تعريف المنهج	72
المطلب الثاني : تكوين علم المناهج	74
المبحث الثاني : أنواع مناهج البحث العلمي	75

المطلب الاول : التصنيفات التقليدية والحديثة لمناهج البحث العلمي 75
المطلب الثاني : مناهج البحث العلمي والعلوم القانونية والادارية 77
الـمـراجـع : 100
الفهرس : 104